الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ١٨
الاثنين، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مونغرا (سورينام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

خطاب السيد جيمس ميشل، نائب رئيس سيشيل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من نائب رئيس سيشيل.

اصطحب السيد جيمس ميشل، نائب رئيس سيشيل، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بنائب رئيس سيشيل، السيد جيمس ميشل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ميشل (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر سيشيل أن ترى السيد أوبيرتي، في رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وإننا نرحب بالخبرة والكفاءة اللتين يقدمهما لمداولاتنا. وبالمثل، نود أن نعرب عن تقديرنا لسلفه على إسهامه وقيادته الرائعين خلال الدورة الثانية والخمسين.

ونتقدم بتهانئنا أيضا إلى الأمين العام على ريادته لإصلاحات شجاعة وابتكارية تهدف إلى تنشيط الأمم المتحدة وهي على أعتاب الألفية الجديدة.

ونؤيد التدابير المضطلع بها لجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية، وقدرة على الاستخدام الأمثل لمواردها. ويعتقد وفدي أن التنمية ينبغي أن تحتل مكانا مركزيا في جدول أعمال الأمم المتحدة المجدد. ولهذا نرى أن تخصص نسبة أكبر من موارد الأمم المتحدة للتنمية، وخاصة لسد الاحتياجات المتزايدة والملحة للبلدان النامية. وذلك هو السبيل الوحيد لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق "عائد للتنمية" على النحو الأمثل.

إن إصلاح الأمم المتحدة لا يمكن أن يكون كاملا بدون إصلاح جهازها الرئيسي المسؤول عن السلم والأمن، ألا وهو مجلس الأمن. إننا جميعا متفقون على هذا، لكننا نختلف على كيفية القيام به. ومع ذلك، ليس هناك شك في أن مجلس الأمن ينبغي أن يحول إلى جهاز ديمقراطي تمثيلي، يعكس على حد سواء طابعه العالمي وحقائق اليوم، مع مراعاة ضرورة التمثيل المتوازن في عضويته.

وقد عرضت للنقاش خيارات كثيرة. لكن لا تزال هناك عقبات كبيرة لا بد من التغلب عليها إذا ما كان لنا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أن نتفق على تشكيل المجلس الموسع، وإنشاء مقاعد دائمة جديدة ومسألة حق النقض سواء بالنسبة للأعضاء الحاليين أو المحتملين. ولا بد لنا من التحرك ومواءمة مواقفنا حتى نصل إلى حل مقبول بشكل عام. وعند قيامنا بهذا، يجب أن نراعي حقيقة أن البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لها الآن، وفي المستقبل، مصلحة كبرى في تشكيل هيكل السلطة الدولية للقرن الحادي والعشرين.

ومما له نفس الأهمية لوفد بلدي أن مجموعة الإصلاحات ينبغي أن تشمل تعزيز الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الأعلى لصنع القرارات في الأمم المتحدة. فلن نستطيع أن نتصدى بنجاح لبعض من المسائل الأشد إلحاحا التي تواجه الإنسانية، وليس أقلها عملية العولمة إلا عن طريق دعم دور وولاية الجمعية العامة. لقد نتج عن العولمة ازدهار للبعض. ولكن، في هذه القرية العالمية الجديدة يواجه معظم سكانها - وبخاصة أولئك الذين يعيشون في المستقطنات الفقيرة - احتمال زيادة الفقر والتهميش، وهم يعيشون في ظل الفقر، والجوع، وسوء التغذية، والمأوى غير الكافي والمرض كواقع مستمر. إنه نصيبهم اليومي. وهو انتهاك للكرامة الإنسانية. فما من أحد كتب عليه أن يعيش ويموت في فقر. وليس هكذا نتصور مصير الجانب الأكبر من البشرية في القرن الحادي والعشرين.

لهذا، فإن التحدي الأكبر الذي يواجهنا - نحن الأمم المتحدة - هو القضاء على المستقطنات الفقيرة في قريتنا العالمية. وإذا أردنا أن نتخلص من وبال الفقر، من الضروري أن نتصدى للاختلالات الحالية. إننا بحاجة إلى ضمان استفادة جميع بلدان العالم من آثار العولمة.

إن مطلبنا الأساسي - ولا أعتقد أنني أطلب الكثير - هو أن نتمكن من زيادة نصيبنا في الاقتصاد العالمي، سواء كان ذلك عن طريق التجارة أو عن طريق حشد الاستثمار الأجنبي المباشر. إننا - باعتبارنا اقتصادات نامية صغيرة - نواجه التحدي الهائل المتمثل في بناء قدراتنا التصديرية والمؤسسية لتتيح لنا احتلال مكاننا في هذا المناخ العالمي التنافسي بشكل ضار.

وإذا ما كان لنا أن نجذب الاستثمارات، وأن نحسن نوعية الإنتاج، ونحقق المستويات المرجوة - أي باختصار أن ننافس بشكل فعال ونغتنم الفرص التي تهيئها لنا اتفاقات منظمة التجارة العالمية - فيتحتم على المجتمع الدولي أن يعترف بضرورة منحنا دعما انتقاليا كافيا.

وفي هذا السياق، يناشد وفد بلدي الاتحاد الأوروبي أن يقبل طلب مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ بتحديد الأفضليات التجارية بموجب إعفاء من منظمة التجارة العالمية لفترة ممتدة من الوقت، في إطار الاتفاق الخلف لاتفاقية لومي الرابعة. إن التعاون الحقيقي ينبغي أن تراعى فيه احتياجات التنمية الخاصة للشركاء الأضعف والأكثر تعرضا حتى يتكيفوا مع مطالب التنافس. إننا بحاجة إلى وقت يسمح بفترة انتقالية للاستعداد والتكيف. ونحن بحاجة إلى أن يتم هذا في ظل ظروف منصفة.

إننا، نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر البلدان ضعفا وتعرضا بين أعضاء المجتمع الدولي. هذه حقيقة ثابتة. ولكن في الوقت الذي نشأ فيه زخم للاعتراف بخصائصنا والقيود الخاصة التي تحيق بنا، من المخيب للآمال أن نلاحظ أن النوايا التي يجاهر بها لا تزال بحاجة إلى أن تترجم إلى عمل. كيف لنا أن نترجم هذا القصور الواضح في تطبيق ما يسمى مؤشر سرعة التأثر؟ كيف لنا أن نترجم هذه اللامبالاة الواضحة إزاء المشاكل التي نواجهها، وبخاصة فيما يتصل بالأمن والتنمية المستدامة والحماية البيئية؟

مع ذلك، فإن سرعة التأثر في سيشيل علمتنا بصفة دروس، فمع أن صوتنا ضعيف في هذا المحفل، إلا أننا عندما نسأل عن دورنا على المسرح العالمي يكشف ردنا بشكل عام عن كشف حساب إيجابي في مجالات مثل الحفاظ على البيئة، ورؤية طموحة بنفس القدر لمكاننا في العالم. إننا نواصل العمل بجد بالغ لنكفل عدم تأثير التنمية الضرورية لإعطاء شعبنا مستوى عاليا من الرفاه الاجتماعي على "الملاذ الأخير على الأرض" كما نسمي أنفسنا.

و "البيئة" بالنسبة لنا ليست مسألة نتباهى بها. ونحن لا ننوي إلقاء دروس، ولكننا ننوي بالتأكيد أن نكون ضمير العالم. فبينما الآخرون، وهم أكثر منا قوة وتطورا بما لا يقاس، يلوثون ويفسرون، نحن نحفظ ونحمي. لقد نحينا جانبا حوالي ٤٥ في المائة من أراضينا لحماية الطبيعة. ووفرنا للمجتمع الدولي اثنين من أثمن كنوزها الطبيعية كمواقع للتراث العالمي.

لكن هذا كله له ثمن. ونحن نتحمل وطأته، إدراكا لمسؤوليتنا أمام الأجيال المقبلة، وإدراكا بأن كوكب الأرض هو تراثنا المشترك. ومع ذلك، فمسؤوليتنا مسؤولية مشتركة، مما يتطلب حلولا عالمية لمشكلة عالمية. والحل يوجد، ليس في عبارات بلاغية، وإنما في العمل. لذلك، نتوقع من الأمم الصناعية أن تتكلم أقل عن الحماية البيئية، ونتوقع منها أن تكون مسؤولة وأن تفي بالتزامات كيوتو. ونتوقع منها - فوق كل شيء - أن تعمل معا على إزالة الفوضى التي نحن جميعا فيها.

لقد علمتنا سرعة التأثر أيضا أن نعيش في وئام عنصري، لنجعل مبادئنا السامية المبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة. إن قوة تماسكنا الاجتماعي تكمن في تنوعنا العرقي. لقد شكل الأفارقة والآسيويون والأوروبيون أمتنا، مما ترتب عليه تزاوج سعيد بين الأجناس ولد شعبنا مؤلفا تعداده ٧٩ ٠٠٠ نسمة يعيشون في وئام وتسامح. وعندما نرى ما يدور حولنا - الحروب وأعمال الإرهاب والتدمير الغاشمة، والوحشية والبربرية، كلها باسم أيديولوجيات عقائدية مجنونة، عرقية أو سياسية - نتوقف عن الإدراك، نتوقف عن الفهم، ربما لأننا تعلمنا أن نعيش معا أمة واحدة، بصرف النظر عن الأصل العرقي أو المعتقد السياسي أو الديني.

إننا نحاول جاهدين أن نقلل آثار سرعة تأثرنا. وإذا كنا قد حققنا درجة ما من النجاح، فقد كان ذلك عن طريق الإدارة الحكيمة المؤلمة في غالب الأحوال لمواردنا الطبيعية، وأيضا عن طريق الاستخدام الحكيم للمعونة والمنح الدولية التي تلقيناها عبر السنوات. إننا لم نضيع سنتا واحدا مما مُنح لنا. ونحن ندير المساعدة الإنمائية من الخارج بخلق مؤشر مضاعف مفيد استخدمناه في جميع مجالات ومستويات تنميتنا الوطنية.

ولسوء الطالع فإن منطق التعاون الدولي وقوانينه غير المكتوبة جعلتنا ضحايا لهذا الاستخدام الحذر للمعونة. ويبدو أنه بفضل عملنا لم نعد مؤهلين لنكون من بين الأمم التي تستحق هذه المساعدة.

وفي عالمنا المترابط، أثبتت الآثار المترتبة على العولمة أن النظام العالمي لا يعرف حدودا. ولا بد من التماس الحلول اللازمة للتحديات التي تواجه النظام الدولي الجديد عن طريق التضامن والتعاون الدوليين ومن خلال فكرة التعددية. وهذا يفترض مسبقا أن كل عضو في المجتمع الدولي ينبغي أن يتمتع بالسلم والأمن. ولسوء الطالع فإن عددا كبيرا من حالات النزاع لا يزال قائما وهو ما يبطل تأثير النمو الاقتصاد، والتقدم الاجتماعي. وقد نكبت القارة الأفريقية على نحو غير متناسب بسبب الصراعات فيما بين الدول وداخلها.

في الدورة الاستثنائية لمجلس الأمن بشأن أفريقيا، التي عقدت في نيسان/أبريل من هذا العام، حثثنا المجتمع الدولي على أن يقف بكل ثقله وراء مبادرات السلم الأفريقية وأن يعزز القدرة المؤسسية والعملية لمنظمة الوحدة الأفريقية على منع وإدارة وحسم الصراعات في أفريقيا. والوصول إلى حلول دائمة لمشاكلنا في أفريقيا يحتاج إلى نهج منسق ومتضافر من جانب المجتمع الدولي، وذلك إذا ما أردنا أن نجعل الانبعاثة الأفريقية حقيقة واقعة في حقبة يسودها الترابط والشراكة العالميان.

وعندما نتكلم عن السلم والأمن لا يسعنا إلا أن نتعاطف مع دولة جزرية صغيرة وصديقة، وهي قبرص التي تربطنا بها مشاعر المصير المشترك. لقد طال أمد تقسيم هذه الجزيرة. ولا يمكن أن نسمح باستمرار الأمر الواقع. كما لا يمكن التغاضي عن وجود قوات أجنبية هناك. إن قبرص دولة واحدة ذات سيادة ولا يمكن أن تحل مشاكلها القائمة بين الطائفتين إلا على أساس قرارات مجلس الأمن.

وفي سياق منفصل، وإن كان يتصل بالموضوع، نلاحظ بأسف استمرار التوتر في العلاقات اليونانية التركية. وبلدي شأنه شأن جميع البلدان المحبة للسلام تود أن تقوم علاقات حسن الجوار بين اليونان وتركيا على أساس القانون الدولي والمعاهدات الدولية وكذلك على أساس المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا مفر من وجود خلافات، بيد أن هذه الخلافات يمكن حسمها داخل الآليات التي أتاحها القانون الدولي، وبصفة خاصة عن طريق اختصاص محكمة العدل الدولية. ونحث تركيا على أن تقبل اختصاص المحكمة.

إننا ندرك أوجه التباين والمعايير المزدوجة التي تسود في العالم كله. وقوانين اللعبة في كثير من الأحيان لا تكون في صالح أصغر الدول فيما بيننا. والواقع أن العلاقات بين الدول تكذب المقولة بأننا جميعا على قدم المساواة هذه هي حقيقة الأمور. ونحن لا نقول إننا نقبل بالضرورة الوضع القائم، ولكننا تعلمنا أن نتعايش معه. كذلك فإننا لا نقبل أن يكون البؤس والظلم والفقر هي

المعايير التي تحكم العلاقات فيما بين بني البشر في الألفية التالية.

وهكذا، ونحن نعترف بأوجه قصورنا وفشلنا، فإننا ندرك أيضا أن البشرية تتاح لها الآن فرصة فريدة لتصحيح الأخطاء والمظالم التي ارتكبتها.

وتتاح لنا أيضا فرصة فريدة لنجعل كوكبنا، الذي هو بيتنا الوحيد، مكانا أفضل وأكثر نظافة وأمنا للعيش فيه. ويمكننا أن نفعل ذلك عن طريق أمم متحدة نشطة. إنها مؤسسة لم تبلغ حد الكمال، ولكنها المؤسسة الوحيدة التي تمثل الضمير الجماعي للإنسانية. وهي المحفل الفريد الذي لا غنى عنه لتشاطر المسؤوليات الدولية ومناقشة القضايا العالمية التي تؤثر على مجتمع الأمم بأكمله.

ولا تزال الأمم المتحدة أكبر آمالنا في تحقيق العدل والسلم والأمن والتنمية. ويظل أملنا الوحيد في عالم أكثر تعاطفا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية سيشيل على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد جيمس ميتشل، نائب رئيس جمهورية سيشيل من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو معالي الأونرابل جاكايا مريشو كيكويت وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة. وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كيكويت (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد جمهورية تنزانيا المتحدة وبالأصالة عن نفسي اسمحوا لي أن أقدم للسيد ديدييه أوبيرتي تهانينا الخالصة بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين. وأود أيضا أن أنقل إلى سلفه السيد هينادي أودوفينكو تقديرنا العميق للطريقة المثلى التي تولى بها رئاسة الدورة السابقة.

ويود وفدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بالأمين العام للتفاني الذي أبداه في إدارة منظمتنا في فترة من أكثر الفترات المليئة بالتحديات، نسعى فيها إلى إصلاحها وإنعاشها واستعادة تركيزها على البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تشكل لب مهمتها.

إن إصلاح الأمم المتحدة مسار وضعناه لأنفسنا. والواقع أن الإصلاح الذي نرغب فيه لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته، ولكنه بالأحرى وسيلة لجعل منظمتنا قادرة على نحو أفضل على الاضطلاع بمهمتها بطريقة كفؤة وأكثر فعالية، ومن ثم لا ينبغي أن توجه جهودنا فقط إلى إدراج مشاكل التنمية التي نواجهها في جدول الأعمال العالمي، ولكن أيضا إلى تعزيز الإسهام الملموس للأمم المتحدة في ميدان التنمية ومقاومة أية محاولات للانسحاب من هذا الميدان. ذلك أن التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة في ميدان التنمية أكثر خطورة، ولهذا نعتقد أنه يتعين على المنظمة أن تواصل المشاركة في هذا الميدان وأن يتعزز دورها فيه.

ويشاطر وفدي بقوة الرغبة العامة للدول الأعضاء في تعزيز دور مجلس الأمن، علاوة على إعادة النظر في تكوينه. ويشارك أيضا خيبة الأمل إزاء درجة التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. ومع ذلك فإن التقدم في هذا الصدد لا يمكن تحقيقه إلا بعد التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الرئيسية المتضمنة، وكيفية التحرك معا لتنفيذ ذلك الاتفاق.

إن تنزانيا، وأفريقيا كلها، أوضحت موقفها الذي يتمثل في أننا نريد مجلس أمن موسعا، وأكثر تمثيلا، وتتحقق فيه الديمقراطية، ويكون لكل عضو فيه دور يضطلع به. إن أفريقيا، بصفتها أكبر المجموعات، تطالب بمقعدين دائمين على الأقل في مجلس موسع على نحو ملائم وهي تستحق ذلك وفي هذه المرحلة ينبغي أن نشدد على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن مبدأ ومدى توسيع المجلس وليس على أي شيء آخر.

إن وجود أمم متحدة فعالة أمر يهم بلدي كثيرا كما يهم جميع الدول الأعضاء. وكفاءة منظمتنا مرتهنة، إلى حد بعيد جدا، باستقرارها من الناحية المالية. ومن المؤسف أن الحالة المالية لمنظمتنا قد ازدادت تزعزعا. فالأرصدة النقدية لا تزال منخفضة إلى درجة خطيرة، وموعد المدفوعات ومقدارها لا يزالان شيئا في بطن الغيب، لا يمكن التنبؤ به، والمنظمة عاجزة عن الوفاء بارتباطاتها في حينها. وبعبارة أخرى، استمر الوضع المالي السيئ، وهو يتفاقم بإطراد. ونحن ندرك جميعا أن هذه الحالة المالية أوجدها، ويسبب تفاقمها، عدم دفع بعض الدول

الأعضاء الحصص المقررة عليهم، ولا سيما المسهم الرئيسي لأسباب تتعلق بذرائع سياسية. ونحن نحث تلك الدول على أن تقوم بالدفع في أوانه، وعلى أن يكون دفعها كاملا وبدون تحفظات.

في ٧ آب/أغسطس من هذا العام، كانت السفارة الأمريكية في بلدي هدفا لقصف إرهابي بالقنابل، جرى تخطيطه عن عمد، وتنفيذه بقسوة، كي يسبب أكبر قدر من الضرر. إن الهجوم الذي حدث في دار السلام، بتنزانيا، قد أدى إلى إزهاق أرواح عشرة أبرياء من التنزانيين، لم يكونوا يتوقعون هذا المصير، وأصاب أكثر من ٧٠ شخصا، وسبب أضرارا بالغة بالممتلكات. وجرى قصف مماثل بالقنابل في نفس الوقت تقريبا للسفارة الأمريكية بنيروبي، بكينيا، مما سبب قدرا أكبر بكثير من الخسائر في الأرواح ومن الدمار في الممتلكات.

وفي سياق هذا الهجوم، أرسل كثير من الأصدقاء هنا رسائل تعزية وتضامن. وقدم بعضهم مساندة مالية ومادية لمساعدتنا على الوفاء بمقتضيات معالجة ضحايا القصف بالقنابل، وكذلك للمساعدة في التحقيقات. وأود أن أكرر امتنان شعب تنزانيا وحكومتها لجميع الحكومات والمنظمات والأفراد الذين أعربوا عن تضامنهم معنا، أو قدموا مساندة مالية، على إثر ذلك القصف الإرهابي المأساوي بالقنابل. ونذكر هنا بصفة خاصة شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، اللذين قدما مساندة طبية وساعدا في التحقيقات من خلال مكتب التحقيقات الفيدرالي.

إن الإرهاب هو جريمة بشعة ضد الإنسانية. وهو قاس، وغير مميز، وهو فوق كل شيء، وحشي ومجرد من المنطق. ومهما كانت الأسباب التي دفعت المرتكبين إلى اللجوء اليه، فإننا لا نعتقد أنه يمكن تبريره على أي نحو كان. وهو ليس الطريقة المنطقية سواء للإعراب عن استنكار المرء، أو لتعامله مع عدو مزعوم له. وبدلا من ذلك، فإن الأفعال الإرهابية، من وجهة نظر الأخلاق والسياسة، تؤدي إلى إقصاء المرتكبين عن المجتمع، تثير الكراهية، وتجعلهم بذلك موضع سخط وإدانة يستحقونهما. والإرهاب يؤدي، دائما، إلى انخفاض عدد المتعاطفين، ويزيد من قائمة الخصوم، وهو مسلك يُلجأ اليه دون أن يكون له قيمة - وهو، في الواقع، مغامرة سيئة يدعو المنطق السليم إلى نبذها الآن.

إن القصف قد أدى إلى إبراز عدد من الحقائق، ألا وهي أن الإرهاب إنما هو مشكلة عالمية، وأنه لا يوجد بلد آمن من تهديده. وقد ذكرنا أيضا بأنه لا بد أن يكافح الإرهاب مكافحة متضافرة وعالمية، بما أن باع الإرهاب تمتد إلى العالم كله. ولذا يجب على العالم أن يجعل من الجلي تماما لمرتكبي هذه الجرائم البشعة أن الإرهاب سوف يلقى ردا سريعا وحاسما في شكل اجراءات لمحاكمة المسؤولين عنه، وأنهم لن يجدوا سلوى أو ملجأ في أي مكان.

وبفضل التعاون والشراكة الدوليين، تسير التحقيقات في أعمال القصف هذه في مجراها، وقد ألقي القبض على بعض المتهمين فعلا. والواقع أن شخصين قد مَثُلا فعلا أمام المحكمة في دار السلام، بتنزانيا، بتهمة ارتكاب أفعال إرهاب وقتل، وذلك بفضل التعاون بين المحققين التنزانيين، ومكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، وعدة بلدان ومنظمات أخرى. ونحن في حاجة إلى تعزيز هذا التعاون في سبيل تقديم جميع المسؤولين إلى العدالة، وكفالة معالجة الإرهاب بشكل شامل. وفي هذا الصدد ينبغي أن نعزز النظم القانونية الدولية ضد الإرهاب.

ومنذ ثلاثة أشهر، في حزيران/يونيه اجتمع زعماء العالم هنا في نيويورك للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وهي مسألة إجرامية دولية أخرى جديرة بعمل عالمي. وكان الهدف هو أن الالتزام بمكافحة الطلب على المخدرات غير المشروعة، وصنع المؤثرات العقلية وتحويل السلائف وذلك في إطار زمني محدد، إن الإعلان السياسي، وإعلان المبادئ التوجيهية لتخفيض الطلب على المخدرات، اللذين أقرهما زعماء العالم في نهاية الدورة الاستثنائية، كانا أول اتفاقين في التاريخ يستهدفان على سبيل الحصر النظر في المشكلات الفردية والجماعية الناشئة عن سوء استعمال المخدرات. والمخدرات، كالإرهاب تماما، هي تهديد دولي، يجب معالجته من خلال التعاون والشراكة العالميين.

وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام سوف نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر في عام ١٩٤٨. والاحتفال بهذه الذكرى الخمسين إنما هو مناسبة ملائمة لنا جميعا لكي ننظر نظرة نافقدة إلى سجلنا في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وهذا هو الوقت الذي ينبغي أن نسأل أنفسنا فيه عما إذا كان التزامنا باتفاقات حقوق الإنسان قد أسفر عن أي فارق

في طريقتنا لاحترام تلك الحقوق. إن هذا هو الأوان الذي ينبغي لنا فيه أن نجدد ارتباطنا بجميع الصكوك الدولية التي نحن أطراف فيها، وذلك بتنفيذ أحكام تلك الاتفاقات.

كنت أود أن أستطيع التمهيد لملاحظاتي حول منطقة البحيرات الكبرى بنغمة أكثر إيجابية مما فعلت في العام الماضي. إلا أن الحالة في بوروندي لا تزال مزعزعة، على الرغم من السير في عملية التفاوض في إطار محادثات أروشا للسلام. ونحن لا نزال نتلقى لاجئين من بوروندي، حيث أن الحالة الأمنية داخل هذا البلد لم تتحسن تحسنا يذكر. بيد أننا، مع ذلك، نشعر بتشجيع إذ نرى الأطراف في النزاع مستمرة في إظهار استعدادها لتسوية سلمية، وهي تواصل الحوار. وبعد اسبوعين، ستعقد جولة أخرى من المفاوضات في أروشا، يشرف عليها المعلم يوليوس ك. نيريري، لاستخلاص تفاصيل التسوية المنشودة وتعزيز الخطوات التي اتخذت فعلا خلال الدورة الأخيرة من المحادثات.

وسوف نستمر في حث أطراف النزاع في بوروندي على السير في درب الحوار، وهي تعلم تماما أن تنزانيا، بل المنطقة في الواقع، لا يمكن لهما إلا أن تساعدا. ولكن عبء تحقيق السلام والحفاظ عليه يقع، حقا، على شعب هذا البلد دون سواه.

والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مزعجة جدا، في الحقيقة. إن النزاع هناك، سواء في سياقه الداخلي أو سياقه الخارجي، يهدد بطرح هذا البلد والمنطقة في فوضى وحرب طويلتي الأجل، ما لم يوقف ذلك النزاع الآن. إن المنطقة، وخصوصا في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، قد بذلت جهودا رامية إلى تحقيق وقف لإطلاق النار، في سبيل البدء بعملية سياسية لوضع حد سلمي للنزاع. كان ذلك هو روح قمتي مساقط فكتوريا وبريتوريا، وكذلك قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي عقدت في موريشيوس، منذ أسبوعين فقط. ونحن نقدر أيضا الجهود التي بذلها الأمين العام، كوفي عنان، خلال قمة عدم الانحياز في دربان، بجنوب أفريقيا، في السعي إلى وضع حد سريع للقتال وبدء عملية الحوار والتفاوض.

إن حكومتي تعتقد أن الفوضى والحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليستا أمرا لا مفر منه. بل يمكن تفاديهما بشرط أن تبدي جميع الأطراف روحا من الواقعية، ورغبة في العمل على تحقيق تسوية شاملة تقوم على أساس الاحترام الدقيق لسيادة ذلك البلد وسلامة أراضيه؛ ومبدأ التسوية السلمية للنزاع؛ والاحترام الكامل لحقوق جميع مواطني ذلك البلد؛ والنظر في الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المجاورة.

ولذا، فإن بلدي سوف يستمر، داخل هذا الإطار، وفي سياق التفويض الصادر اليه من قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي انعقدت بموريشيوس مؤخرا، في حث جميع الأطراف المعنية على وضع حد فوري للقتال، وفي تسهيل بدء المفاوضات الرامية إلى تحقيق تفاهم حول وقف إطلاق النار ورصد هذا الوقف، وإلى سحب القوات، والدخول في حوار داخلي، وهو مطلب حرج لتحقيق الأمن، والسلم، والاستقرار، والوحدة، في ذلك البلد على المدى الطويل. وإني أحث المجتمع الدولي على مساندة الجهود الإقليمية الجارية الآن لتفادي حدوث كارثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويشعر وفدي بقلق مماثل بشأن النزاع على حدود إريتريا - إثيوبيا، الذي دفع هاتين الجمهوريتين بل هذين الشعبين الشقيقين، إلى حرب أزهقت حتى الآن كثيرا من الأرواح وسببت دمارا هائلا للممتلكات. نحن لا نزال نحث البلدين على ممارسة ضبط النفس، وعلى النظر في المبادرات، ولا سيما مبادرات منظمة الوحدة الأفريقية، الرامية إلى نزع فتيل التوتر، وإلى إيجاد حل سلمي لنزاع الحدود.

وهذان البلدان اللذان ذاقا مرارة النزاع لعقود، يعرفان الدمار والآلام التي يمكن أن تنطوي عليها الحرب، وهما مسؤولان أمام نفسيهما ومن أجل السلام في أفريقيا عن كفالة عدم القيام بأي شيء من شأنه تفاقم الأوضاع وإعادة إشعال المواجهة العسكرية. ونحن أيضا نحثهما على إتاحة الفرصة للوساطة. إذ لا يمكن لطرف في الجدال أن يسمع صوتهما إلا بالحوار، وعن طريق الحوار وحده يمكن التفاوض على السلام الدائم وتنفيذه.

ويظل عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، مصدر اللاجئين في المنطقة. وقد استضافت تنزانيا الآلاف منهم، ويبدو أننا سنظل نستضيفهم بسبب تردي الحالة السياسية في بعض البلدان. وبدأت في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي إعادة اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلادهم، وهي ممارسة كانت تسير قدما. وبحلول حزيران/يونيه من هذا العام كان قد

أعيد توطين ٦٥٨ ٤٨ من اللاجئين الكونغوليين. وتبقى ٨٥٧ ٤٧ منهم غير أن برنامج إعادة التوطين يسير سيرا حسنا.

ومع هذا فمع نشوب النزاع المدني في الكونغو تعطلت هذه الممارسة وعاد تدفق اللاجئين إلى تنزانيا. وخلال شهرين من النزاع الجديد في ذلك البلد استقبلنا بالفعل نحو ١٠ ٠٠٠ لاجئ جديد. وتنزانيا بوصفها جزءا من المجتمع الدولي وعضوا مسؤولا في الأمم المتحدة، سوف تواصل الوفاء بالتزامها الدولي باستضافة هؤلاء اللاجئين بالإضافة إلى نحو ٢٠٠ ٠٠٠ آخرين من بوروندي. ولكن لا بد لنا أن نعترف بأن صبرنا على هذا الأمر يتضاءل بسبب ظروف متعددة، وينبغي ألا يعتبر كرمنا بلا حدود.

وإذا كنا نطالب بزيادة الدعم والمساعدة لبلدنا كي يستضيف اللاجئين فإننا نطلب إلى المجتمع الدولي أن يبذل جهدا كبيرا لمعالجة الأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين. ولقد تحدث المجتمع الدولي مرارا أمام هذه الجمعية العامة وفي غيرها من المحافل، وألزم نفسه بمساعدة البلدان المصدرة للاجئين كي تتصدى للأسباب الجذرية للتشريد. ويؤسفني أن هذا الأمر بقي أمنية لم تتحقق. وأستغرب دائما كثرة الحديث عنه وقلة ما ينجز في سبيله.

ونحن نرى اليوم تخوفا مستترا من إشراك تلك البلدان في حوار سياسي مستمر يتطلب منها الاضطلاع بمسؤوليتها عن سياساتها المولدة للاجئين. ونشهد مزيدا من الاستعداد لتحكيم العقل في أعمالها باسم الإنسانية. وفي بعض الأوقات يبقى البلد المضيف خاضعا لضغوط لا ضرورة لها كي يقدم المزيد من التنازلات بل يوجه إليه اللوم غير المبرر والاتهامات التي لا أساس لها. وهذا أمر محبط حقا. وليست هذه هي الطريقة لمساعدة البلدان المنتجة للاجئين على تسوية مشاكلها الداخلية وإعفاء الآخرين من الأعباء التي لا تنتهي المتعلقة باستضافة اللاجئين. ونحن بحاجة إلى التأكيد على إغلاق تلك المصانع التي تنتج اللاجئين بقدر الحاجة إلى تلبية احتياجات اللاجئين الأبرياء الذين هم نتاجها.

وفي ضوء هذا أطالب الجمعية العامة والمجتمع الدولي بتشجيع بلدان منطقة البحيرات الكبرى على حل المنازعات السياسية السائدة في المنطقة، وبإنشاء آليات لزيادة تقاسم الأعباء بطريقة تخفف الضغط على موارد البلدان التي تحملت العبء الأكبر في استضافة اللاجئين.

ومما يدعو إلى أسفنا البالغ أن عملية السلام في أنغولا تتحرك بشكل خطير نحو الانهيار. وإذا كان من الممكن للآن إنقاذ بروتوكول لوساكا فإننا ندين بشدة الاتحاد الوطني للتحرير الكامل لأنغولا (اليونيتا) لانتهاكاته الصارخة للاتفاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فأهل أنغولا بحاجة إلى السلام وهم يستحقونه بعد أن انتظروه طويلا. وعلى المجتمع الدولي أن يحمل اتحاد يونيتا وقيادته مسؤولية الفشل في التنفيذ الكامل لالتزاماتهم بموجب اتفاقات السلام، مما أحبط النتائج الموفقة لعملية السلام. وسوف تؤيد تنزانيا أي جهود تبذلها هذه الجمعية العامة لكفالة إحلال السلام في أنغولا.

ولم يؤت السعي إلى تسوية سلمية في الصومال ثماره بعد. فالبلد لا يزال مقسما إلى قطاعات يمسك بزمام كل منها أمير حرب. ونحن نؤيد جهود السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إطار شروط اتفاق سودوري، وكذلك جهود رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، في سبيل إيجاد حل في الصومال. ونؤيد الجهود الرامية إلى عقد اجتماع استشاري للتقريب بين مختلف الفئات بمن فيها الأفراد ورجال الأعمال والأفرقة المجتمعية، بغية معرفة الآراء والمقترحات التي تضاف إلى آراء ومقترحات الأحزاب السياسية.

وثمة قضية أخرى ظلت معلقة هي مسألة الصحراء الغربية. ونرجو أن تسير عملية الاستفتاء قدما وفق ما خطط لها في ٧ كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام. وتنزانيا تدعو الأمم المتحدة إلى أن تكفل التنفيذ الجيد لعمليات التحضير بغية أن تسود النزاهة، ولا سيما في تقرير من يحق لهم التصويت في الاستفتاء.

ونأسف لأن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تتسم بالتوتر وباستمرار إنكار حق الفلسطينيين في التقرير الكامل لمصيرهم وإقامة دولتهم، بسبب رفض إسرائيل الوفاء بالتزاماتها إزاء عملية السلام. إن السياسة الإسرائيلية في التوسع الإقليمي، في انتهاك كامل لنص وروح تلك الالتزامات، لتقف حجر عثرة لتقويض آفاق مفاوضات الوضع الدائم وصولا إلى اتفاق للسلام في المنطقة. ونحن نطالب الحكومة الإسرائيلية بالتخلي عن سياساتها المعرقلة وباستئناف الحوار. وفي هذا الصدد فإن مما يشجع حكومتي ارتفاع مستوى المشاورات

الجارية الآن بين القادة الفلسطينيين وإسرائيل. ونرجو أن تؤدي تلك المشاورات إلى التغلب على المأزق الحالي في عملية السلام.

وقد رحب وفدي بالانفراج الأخير في النزاع الطويل بين الجماهيرية العربية الليبية من جهة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة أخرى بشأن حادثة لوكيربي، وهو الذي توج باعتماد قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨). ويبقى أملنا الكبير في أن يتم التوصل قريبا إلى اتفاق بشأن ترتيبات المحاكمة حتى يمكن رفع الجزاءات المفروضة على ليبيا على وجه السرعة.

وتظل شبه الجزيرة الكورية منطقة توتر ولا يمكن التنبؤ بمصيرها. ونبقى على إيماننا بأنه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم وإلى توحيد شطريها في نهاية المطاف، إلا عن طريق الحوار. ولذا نحث الطرفين والمجتمع الدولي على تأييد هذا المسار.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومتي البرتغال وإندونيسيا لمعالجة مسألة تيمور الشرقية. ونحث الحكومتين على توسيع نطاق الحوار الذي استهلاه حتى يمكن تلبية رغبات شعب تيمور الشرقية.

وتواجه أفريقيا عددا من المنازعات العارمة. وهي تقبل بالمسؤولية الأولى عن إنهائها وعن إنشاء آليات للسلام الدائم في القارة، ووفاء بهذه المسؤوليات تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بدور رائد في البحث عن الحلول. وتفعل المنظمة ذلك بمشاركة من مجموعات بلدانها ومنظماتها دون الإقلمية، مثلما حدث في ليبريا وسيراليون، ويحدث الآن في بوروندي والصومال وجزر القمر وليسوتو وغيرها. وتظل حكومتي على إيمانها بالدور المحوري الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية في سعيها من أجل التوصل إلى حلول للمشاكل الأفريقية. وفي الوقت نفسه لا نزال نرى أن منظمة الوحدة الأفريقية والقارة الأفريقية تستحقان عند اللزوم دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نشيد بمجلس الأمن للمبادرة التي اتخذها منذ عام بإجراء مناقشة وزارية دورية بشأن أفريقيا، كانت نتيجتها تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وامتدحنا الأمين العام على ذلك التقرير ونفعل الشيء نفسه اليوم. ولا يسعنا إلا أن نوافق أيضا على ملاحظته

> "إن استمرار الفقر هو الذي يعوق وعد السلام الكامل لكل شعوب أفريقيا. إن تخفيف حدة الفقر يجب أن يكون الهدف الأول لجهودنا. وعندئذ فقط - عندما يصبح الرخاء والفرصة حقيقيين - ستكون لجميع المواطنين، من شباب ومسنين، ومن رجال ونساء، مصلحة دائمة وحقيقية في المستقبل السلمي لأفريقيا - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا". (S/PV.387، ص ٤)

والواقع أن أميننا العام البليغ، السيد كوفي عنان، قد أكد هنا على نقطتين هامتين. أولاهما، أنه لا سلام لفقير أو جائع. وثانيتهما أنه عندما يصبح الرخاء وإيجاد الفرص حقيقة واقعة، عندها فقط تحتل أفريقيا مكانها الصحيح في الاقتصاد العالمي. ويسلم الأفريقيون أكثر من غيرهم بأن عليهم مسؤولية السير قدما نحو ذلك الهدف النبيل. وهم محتاجون لدعم المجتمع الدولي.

عاد الرئيس لتولي مقعد الرئاسة.

والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي يتشرف بلدي باستضافتها ما برحت تعمل تحت ظروف عصيبة. وخلال الشهور الإثنى عشر الماضية أحرزت تقدما محمودا. ومن دواعي الأسف أن المصاعب التي كان عليها أن تواجهها استأثرت باهتمام أكبر مما حظيت به إنجازاتها. ولا تزال حكومة بلدي ملتزمة التزاما قويا بدعم المحكمة. ولكننا في الوقت ذاته على وعي تام بأن على المجتمع الدولي أيضا، مثلما يتعين علينا أن نؤدي دورنا، أن يقدم دعمه القوي للمحكمة، لتمكينها من الاضطلاع بولايتها، وأن يساعد بالسرعة الواجبة في عملية مداواة الجراح في رواندا. والأحكام التي أصدرتها المحكمة مؤخرا تشكل معلما بارزا على الطريق المؤدي إلى هذه الغاية. وهذه الأحكام تمثل تطورا هاما ينبغي أن نرحب به ونبني على أساسه.

أما اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما، فهو خطوة ميمونة باتجاه سد فجوة حرجة في كل من القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويعتقد وفد بلدي أن إنشاء المحكمة سيكون بمثابة تأكيد ملموس على قلقنا العميق حيال احترام وحماية الإنسانية التي نحن جميعا

جزء منها. كما أنه يمثل تأكيدا هاما بأن الأفراد، سواء كانوا زعماء أو خلاف ذلك، سيكونون موضع مساءلة؛ وبالتالي لن يفلت أحد من العقاب. بل الواقع أن إنشاء المحكمة سيكون تراثا لالتزامنا بالسعي لإقامة العدل. ويمكن أن يكون أحد أهم القرارات التاريخية في القرن العشرين.

ومع ذلك، ففي سياق مسألة السعي لإقامة العدل لا بد، في رأينا، من الإشارة إلى أخطر مواطن الفشل في مؤتمر روما. ففي الوقت الذي كانت فيه بعض المؤسسات المالية تقدم، ولو متأخرا، شكلا ما من أشكال التعويض لضحايا المحرقة النازية، من المؤسف أن عزو شكل ما من أشكال المسؤولية الجنائية إلى أشخاص اعتباريين ذوي صفة قانونية فكرة غائبة بوضوح في النظام الأساسي. وهذا، إلى الحد الذي يرجع فيه إلى اعتبارات خاصة بمصلحة الشركات والمؤسسات، يشهد على افتقارنا إلى الالتزام الحقيقي بالعدالة، أيا كان قدر القلق والحزن الذي قد نتظاهر بالإعراب عنه للضحايا.

وما زال بلدي يرى أن نزع السلاح قضية هامة. ومعاهدة بليندابا التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا هي الدليل على عزم أفريقيا المعقود على النضال في سبيل قضية نزع السلاح النووي. ومع أنه من السهل علينا أن نعرب عن اعتراضنا على الأحداث الأخيرة التي وقعت في جنوب آسيا، فإننا نعي تماما أن الردود الدولية تظل هي البديل الوحيد بالنسبة لتحديد مسار العمل المفضل في هذا الصدد. وما زلنا مقتنعين بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل صكا دوليا قيما لنزع السلاح النووي. وفي النهاية، فإن البديل الناجع الوحيد لإحلال السلم الدولي، لا يزال هو التزام جميع الدول بنزع السلاح النووي التام والشامل.

تجتمع الجمعية العامة في ظل خلفية تتسم بتردي الحالة الاقتصادية الدولية من جراء استمرار المشاكل القديمة وظهور مشاكل جديدة. ومما ضاعف من تعقد هذه الحالة تحديات التكيف مع اقتصاد عالمي يسير بخطى سريعة على طريق التحرر والعولمة.

إن أغلبية البشر يقطنون بلدانا نامية، وأفريقيا هي أقل القارات نموا. وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلدي بالقلق لأن الأداء الاقتصادي في أفريقيا، بعد فترة دامت ثلاث سنوات من النمو الاقتصادي الإيجابي، بدأ يتباطأ في السنة الماضية، مما يدلل مرة أخرى على مدى هشاشة عملية الانتعاش في منطقتنا. فهناك مجموعة مؤتلفة من العوامل، بما فيها الظروف الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها، والافتقار إلى الموارد المالية، وضعف الهياكل الأساسية ونقص التكنولوجيا، لا تزال تؤثر سلبا على الأداء الانتاجي، وبالتالي تشكل قيدا رئيسيا على الجهود المبذولة في سبيل الإنعاش والنمو والتنمية المستدامة.

أما التجارة فإنها تلعب دورا حاسما في التنمية الاقتصادية لأي بلد. وعلى الرغم من تباطؤ الإنتاج في البلدان الأفريقية، فقد زاد حجم صادراتها مع مرور الوقت. ففي عام ١٩٩٧، على سبيل المثال، زاد حجم تجارة أفريقيا بنسبة ٨ في المائة، الأمر الذي زاد من عائد القارة الإجمالي من التجارة بنسبة ٥,٩ في المائة. ومع ذلك، يحزننا أن نشير إلى أنه على الرغم من كل الجهود التي تبذلها أفريقيا، فإن إسهامها في التجارة العالمية لا يزال ضئيلا بل الواقع إنه آخذ في التناقص. فالوصول المحدود إلى الأسواق وارتفاع التعريفات الجمركية وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتدني الناتج، كلها عوامل تحرم البلدان الأفريقية من فوائد تلك العملية المزدوجة، عملية العولمة وتحرير التجارة. وهذا ظلم لأن عددا كبيرا من هذه البلدان يضطلع بإصلاحات رئيسية مؤلمة، الهدف منها تنويع اقتصاداته. وهناك، بالتالي، حاجة عاجلة إلى التصدي لهذه المشكلة إذا كان المراد مساعدة البلدان الأفريقية على زيادة مشاركتها في التجارة العالمية. والتقاعس عن القيام بذلك قد يعني أن أفريقيا ستظل مهمشة، ولن تستفيد استفادة تذكر مما شهدته السنوات الأخيرة من نمو اقتصادي وتكامل عالمي.

وتدعو تنزانيا إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مأمونا وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به، ومن شأنه أن يعزز إمكانيات تنمية التبادل التجاري في البلدان الأفريقية، ولا سيما أقلها نموا.

ومسألة التنمية المستدامة في البلدان الأفريقية لا تزال هي أيضا تتأثر تأثرا خطيرا بأعباء الديون الثقيلة التي تتحملها تلك البلدان. وتنزانيا من بين هذه البلدان المتضررة، حيث أنها حاليا تنفق ما يقرب من ثلث عائدها على تسديد دينها الخارجي الذي وصل الآن إلى معدل غير متناسب. كما أن بلدي يعكف في الوقت الراهن على تنفيذ برامج مختلفة لإدارة الدين، بغرض الحد من آثار الدين على العمليات الحكومية. وعلى الرغم من القيود التي تعانيها الموارد، فقد وضعت حكومة بلدي مسألة

تسديد ديونها الخارجية على رأس قائمة أولوياتها، بينما تواصل التفاوض مع دائنينا حول إمكانية إعادة جدولتها و/أو إلغاء بعضها.

وتعتقد تنزانيا أن مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون خطـــوة في الاتجاه الصحيح في هذا المسعى. ومع ذلك، وكما أعلنا في الماضي في مناسبة سابقة، نشعر بالقلق من المشروطيات المربوطة بهذه المبادرة. ولا بد من إيجاد سبيل لتلافي هذه المشكلة، لضمان أن تكون المعايير أكثر موضوعية حتى يتاح لأكبر عدد ممكن من أقل البلدان نموا أن تستفيد مـــن هذه المبادرة التي لولا هذا العيب لاعتبرناها مبادرة هامة. فأي شيء غير الفقر ذاته يمكن أن يكون معيارا أكثر موضوعية لأهلية الاستفادة من المبادرة؟ وعلى نفس المنوال، نؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن المال والتمويل.

وفي عشية الألفية الجديدة، تلاحظ تنزانيا مع الأسف أن مستويات الفقر ما زالت مرتفعة جدا على الرغم من أننا احتفلنا قبل عامين بالسنة الدولية للقضاء على الفقر. وهذا أمر غير مقبول وغير قابل للدوام في خاتمة المطاف.

ومع أنه يمكن لمن هم أكثر غنى أن يقرروا غض الطرف عن نداءاتنا بالبحث عن حل لهذه المأساة الإنسانية، أو تجاهل هذه النداءات فلا يمكن الإفراط في التشديد على أن الفقر هو السبب الجذري للعديد من المشاكل التي تعبر الحدود بين الأغنياء والفقراء. فالترابط الوثيق القائم في هذا العالم لم يترك أي بلد بمنأى عن مشاكل البلدان الأخرى. والواقع أن الأزمة المالية التي شهدتها آسيا مؤخرا وعواقبها العالمية توضح هذه الحقيقة، حتى وإن لم يكن بنفس الإحساس. وقد سيقت حجج مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فعالية من المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق التنمية. وقد يكون ذلك صحيحا، ولكن وفد بلدي يقلقه أن تدفقات رأس المال الخاص لا توجه إلا إلى حفنة مختارة من البلدان. وهذا لا يترك لأغلبية البلدان النامية الفقيرة فسحة من الأمل في تخليص نفسها من أنياب الفقر.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل عاملا هاما في مساعدة البلدان النامية في جهودها لرفع مستوى هياكلها الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن غير الواقعي، إذن، أن نتوقع أن تتحمل رؤوس الأموال الخاصة أو المدخرات المحلية وحدها هذه التكاليف الباهظة. وعليه، نحث البلدان المتقدمة النمو أن توقف الاتجاه نحو تقليل المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تفي بالهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ونود أن نشكر الشركاء الذين بلغوا هدف المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وينبغي لغيرهم من الشركاء أن يحذوا حذوهم.

وتنزانيا تعلق أهمية كبرى على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره وسيلة لبلوغ الاعتماد الجماعي على الذات وتكملة التعاون الإنمائي الدولي. وفي هذا الصدد، سيواصل وفد بلدي العمل عن كثب مع سائر البلدان النامية، لتحقيق هذا الهدف، لأننا نؤمن بأن هذا هو السبيل الأمثل الذي يمكن بلدان الجنوب من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تولى الرئيس الرئاسة.

ويحث وفد بلدي المجتمع الدولي المانح على تقديم دعمه لترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي بدأتها البلدان النامية، ولا سيما بلدان الجنوب التي تود مساعدتها علـــى تطوير قدراتها في المجالين العلمي والتكنولوجي بما يناسب ظروفها المحلية.

وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل تقديم المساعدة إلى بلدان الجنوب، ولا سيما البلدان الأقل نموا، على تعبئة الموارد اللازمة التي تمكنها من الدخول بثقة في القـــرن الحـــادي والعشرين الذي يتسم بالعلم والتكنولوجيا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتقدم بالتعازي والمواساة لحكومات وشعوب الدول الجزرية الكاريبية الكثيرة، وكذلك الولايات المتحدة، التي كانت ولا تزال تعاني من الدمار الذي ألحقه بها إعصار جورج. ونتقدم بمواساتنا بصفة خاصة لشعوب بورتوريكو والجمهورية الدومينيكية، وكوبا، وهايتي، التي تعاني أفظع درجات الدمار.

وختاما، أود أن أكرر من جديد ايماننا الراسخ والتزامنا الثابت بالأمم المتحدة وتطلعاتها وبمبادئ الميثاق بيد أننا نعي أن قوة الأمم المتحدة أو ضعفها إنما تنبع من الدعم الأدبي والمادي المقدم من جانب أعضائها. وهذا هو

التحدي الذي يجب علينا أن نواجهه بدون كلل لمصلحة السلم والأمن الدوليين وحرصا على التنمية المنصفة للبشرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باتريك ألبرت لويس، رئيس وفد أنتيغوا وبربودا.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم أنتيغوا وبربودا حكومة وشعبا، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إنكم معروفون تماما لمبعوثي بلدي الذين عملوا معكم، ويمكنهم أن يشهدوا على رؤيتكم الإنسانية والنزيهة للعالم. ونشعر بالثقة في أن هذه الدورة ستكون دورة مثمرة بفضل إرشادكم. وأود كذلك أن أعرب عن تقدير بلدي لسلفكم السيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا، للطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال الدورة الثانية والخمسين. وأود أن أشيد أيضا بالأمين العام، الذي يوكل إليه أمر تقدم هذه المنظمة في هذه الحقبة التاريخية الحاسمة. كما أني أشعر بالامتنان للأمانة العامة لإعطاء أنتيغوا وبربودا فرصة إلقاء بيانها الآن.

هـــذه السنة توافق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجماعة الكاريبية التي تفخر أنتيغوا وبربودا بعضويتها. وعلـــى الرغم من أقوال المتشائمين فقد اضطلعت الجماعة بما هو أكثر بكثير من مجرد البقاء، فتعمقت مجالات التعاون وازداد نطاقها. وما بدأ ترتيبا للتجارة الحرة توسع نطاقه وأصبح يضم الآن عددا من المؤسسات الهامة في مجالي الصحة والتعليم، وكذلك في مجالي الثقافة والرياضة. وفي هذا العام منحت جائزة وسام الجماعة الكاريبية لأربعة أفراد من بينهم رئيس الوزراء السابق في أنتيغوا وبربودا، معالي الأونرابل فير كورنوال بيرد، الذي أطلق عليه لقب مناسب هو "أبو الأمة". وقد أعلن رئيس الوزراء السابق ما يلي عند قبوله الجائزة:

"على الرغم من الصعوبات، فقد شيدنا مؤسسات جيدة تشهد على ثراء أفكار قادتنا ودعم الشعب. ولئـــن كـــان من الصعب تشييد هذه المؤسسات فإنه من السهولة هدمها إلا إذا كان القادة والشعب على استعداد لصيانتها وحمايتها. وهذا يتطلب نفس الرؤية ونفس العزم ونفس روح إنكار الذات التي حفزت الجيل السابق".

وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن الروح التي ذكرها ثابتة فينا، وأنه لا عودة للوراء.

والسلام والأمن ونزع السلاح أمور جوهرية لأمان كوكبنا وأمنه. ومما يشغلنا للغاية وجود أشخاص لا حصر لهم يعيشون يوميا في ظل الخوف الدائم، سواء كان ذلك بسبب الإرهاب، أو الكراهية بين المجموعات الإثنية، أو الحروب الداخلية الضروس، أو الاضطهاد الديني. يضاف إلى ذلك التنافس النووي الذي يتزايد نطاقه. فالنادي النووي لم يعد حكرا على الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن. والسؤال الذي يطرح هو هل توافق الآن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية منذ وقت طويل على أن السبيل الوحيد لمنع الانتشار النووي هو القضاء على كل الأسلحة النووية، وهو عامل يجري التأكيد عليه مرارا في المناقشات التي تدور في هذه القاعة الجليلة وفي قرارات الجمعية العامة. أم أن نطاق هذا النادي سيتعدى بسرعة أعضاءه السبعة الحاليين؟ إننا نحث على إعطاء هذه المسألة الدراسة الجادة التي تستحقها نظرا لأن علينا التزاما حيال أجيال المستقبل إلا أننا نشعر بالإحباط في الوقت الحالي إزاء مستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وعلى الرغم من المديح الهائل الذي يكال للعولمة فإنها تضر معظم العالم النامي، وتضره ضررا بالغا. وطوال السنوات الأربع الماضية - أي منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية - ظهرت بوادر مقلقة لاتجاهات تشير إلى الميل إلى الاستبعاد بدلا من التضمين، والتهميش بدلا من التكامل. وهذه الاتجاهات لها آثار سلبية الآن على البلدان التي كانت تنظر إلى توقعاتها مؤخرا بتفاؤل.

والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي تتيح الموارد للبلدان النامية بأسعار ميسرة، لا تزال، رغم احتجـــــاج أطراف كثيرة وتقديمها للحجج المنطقية، تستخدم الناتج القومي الإجمالي أساسا للحكم على وضعنا الاقتصادي. وبطريقـــة ما يفترض أن العولمة والتحرر سيحققان المعجزات، بغض النظر عن المشاكل الموجودة والمتأصلة لدى الدول الصغيرة. وحالة الموز يجب التركيز عليها هنا. ومما يسبب لنا قلقا بالغا إبطال اتفاق لومي للتجارة، بما يترتب على هذا العمل العدائي من ضرر

يصيب البلدان الصغيرة المصدرة للموز الأعضاء في منظمة دول شرقي الكاريبي، وأنتيغوا وبربودا من هؤلاء الأعضاء. فالدول الصغيرة المحبة للسلام التي لا تتسبب في إلحاق الضرر بأية دولة أخرى في إطار أحكام اتفاق لومي، تجد نفسها تحت نير أحكام منظمة التجارة العالمية. وبدون وجود أي شكل من أشكال الحماية، يمكن أن تنهار صناعة الموز في دول الجماعة الكاريبية، مما يسفر عن اختلال اجتماعي شديد من شأنه أن يتجلى في خاتمة المطاف في شكل كارثة سياسية.

إن الحاجة تدعو إلى جعل نظام التجارة المتعدد الأطراف نظاما عادلا منصفا، كما ينبغي معالجة أوجه الاختلال القائمة في الاتفاقات الراهنة. وينبغي أن تعود منافع النظام على جميع الدول بما يتناسب مع احتياجاتها لا مع حصتها من التجارة الدولية. وهناك حاجة إلى الاعتراف بالقيود الخطيرة المؤثرة على مبدأ المعاملة بالمثل، عندما يُستخدم كأداة تستهدف تحقيق ترتيبات تجارية محققة للفائدة المتبادلة وتكون البلدان المشتركة في الترتيبات ذات مراحل تنموية مختلفة. ولابد لمنظمة التجارة العالمية أن تساهم في تحقيق تماسك إيجابي في السياسة الاقتصادية العالمية.

ومن المؤكد أن النمو الاقتصادي الواسع النطاق الذي تجري المساهمة فيه على نحو منصف سيكون محققا لفائدة الجميع. والواقع أن البلدان المتقدمة النمو ستستفيد فائدة هامة من النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، حيث ستتوفر أسواق أكبر وفرص أفضل لمنتجاتها واستثماراتها. وهذا سيؤدي أيضا إلى السلام والرخاء العالميين، مما يكفل إطارا مستقرا حقا للعلاقات الدولية القائمة على تبادل المنافع.

وقد رحبت حكومتي بدورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين المعنية بمشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي منطقة البحر الكاريبي تواجه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نفس المشكلات التي تواجهها البلدان المستقلة فيما يختص بالمخدرات. وهناك تهجم متعدد الأبعاد يمس كياناتنا، حيث يوجد تحد للقدرة على الحكم تمثله جهات فاعلة غير حكومية فضلا عن العاملين في تجارة المخدرات. إذ أن نفوذ مهربي المخدرات يرغم حكوماتنا على تحويل موارد جد محدودة مخصصة للأولويات الإنمائية إلى إنفاذ القوانين وتأهيل المدمنين. ويعني التحات الاجتماعي والتخلخل الاقتصادي وزيادة النشاط الإجرامي أن تواجه المجتمعات الصغيرة التي تناضل لقهر ضعفها الاقتصادي تحديا هائلا يتمثل في الحفاظ على إدارة مؤسساتها في ظروف تفضي إلى تناقص الإنتاجية.

وبكل صراحة، فإن الفرصة سانحة لكي نصبح جميعا، دون إرادة منا، ضحايا لتجارة المخدرات. وليس سرا أن الدول الجزرية النامية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة في منطقة البحر الكاريبي لا تملك دفاعات كافية تحميها من تجار المخدرات بمواردهم الهائلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كنا لا نخاف بما فيه الكفاية من الدمار الذي يمكن أن يسببه الاتجار غير المشروع بالمخدرات فلا بد أن يساورنا القلق البالغ إزاء التدمير الذي يمكن أن يصحب الاتجار بالأسلحة الصغيرة والذخائر الذي يصاحب تجارة المخدرات. وقد لاحظت لجنة جزر الهند الغربية، في إحدى خطط العمل المتعلقة بالسياسة والتنمية في منطقة البحر الكاريبي، أنه لا يوجد ما يمثل خطرا أشد على المجتمع المدني في بلدان المجموعة الكاريبية من مشكلة المخدرات؛ وأنه لا شيء يجسد عجز حكومات المنطقة أكثر من تلك المشكلة.

وقد تناول رئيس وزراء بلدي مسألة عجز حكومات المنطقة في بيان أدلى به مؤخرا أمام رابطة الدراسات الكاريبية. وقد أشار في بيانه إلى النهج الاستبدادي الذي تتبعه بلدان معنية. ونظرا لمواردنا المحدودة، فنحن نقر بأهمية التعاون لإنشاء آليات يمكنها الاستجابة لحوادث الاتجار بالمخدرات. ولذلك نشجع التعاون، عند الاقتضاء، لتحقيق النتائج المرغوبة - ألا وهي القبض على المجرمين وإدانتهم.

واسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز عن موضوع السياسات الإنمائية البديلة. والحقيقة أن أنتيغوا وبربودا، بل وبلدان الكاريبي الأخرى التي أدخلت قطاع الخدمات المالية المشاطئة قد فعلت ذلك على سبيل الاستجابة المباشرة للحاجة المتصورة إلى تنويع اقتصاداتنا في وجه العولمة وتحرير التجارة. ومن ناحية أخرى، قيل لنا إنه لابد لنا مرة أخرى من تعديل سياساتنا الاقتصادية لكي تشمل برامج إنمائية بديلة. ومن ناحية أخرى، فعندما نختار قطاع الخدمات المالية ونتبع مثال البلدان الأخرى التي فعلت ذلك قبلنا، نوصم بأننا أصبحنا ملاذات آمنة لمن يغسلون الأموال وللفساد، وتُتخذ خطوات لتقويض جهودنا والحد من الميزة التنافسية التي قد نتمتع بها. ونحن لا نعتقد أن

هذا النهج يمثل الشراكة الحقة والاحترام المتبادل. وما نحتاجه هو التعاون وتبادل المعلومات والدعم التقني لمساعدتنا على ضمان عدم إساءة استغلال قطاع خدماتنا المالية من قبل مصادر مشبوهة بينما يزودنا هذا القطاع بما نحتاج إليه أشد الاحتياج من موارد اقتصادية.

ويبرهن التاريخ بوضوح على أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها لا يعرفان أية حدود، وأنه ليس هناك بلد بمنأى عن تأثيرهما. ومن المنطقي، لذلك، نستنتج أن الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها لا بد أن يتجاوز أية استراتيجية قطرية فردية.

وتؤيد حكومتي اتباع نهج غير متحيز إزاء برنامج الأمم المتحدة المواضيعي لمكافحة المخدرات في القرن الحادي والعشرين. ولا بد أن يكون القرار بالتركيز على تخفيض الطلب، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة، والتعاون القضائي، وغسل الأموال، والقضاء على الإنتاج غير المشروع للمخدرات الاصطناعية، ومراقبة المواد الكيميائية التي تستخدم في إنتاج المخدرات، متسقا مع الرغبة في وضع استراتيجية عالمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. إذ أن طابع مشكلة المخدرات عبر الوطن يتطلب مثل هذا الإجراء المتضافر لتهيئة عالم خال من المخدرات نتمناه جميعا.

وتلتزم أنتيغوا وبربودا بهذه الاستراتيجية العالمية. وقد وقعنا على عدد من اتفاقات الحظر وعيّنا مسؤولا لتنسيق الإجراءات الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بها من جرائم. ويعمل هذا المسؤول بالتعاون الوثيق مع المدعي العام لضمان وضع سياسة وطنية بشأن المخدرات وتنفيذ هذه السياسة. وبالإضافة إلى مبادرات السياسة العامة، نعكف حاليا على استكمال العمل بشأن إنشاء مؤسسة لمعالجة مدمني المخدرات نأمل ألا تستخدم كمجرد مركز للتأهيل، بل ومركز للتدريب في المنطقة أيضا.

ويبدو من المنطقي أن تقال في هذا المقام كلمة بشأن إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لأن أمم منطقة البحر الكاريبي كانت تأمل أن تكون هذه المحكمة عونا لها على القضاء على آفة المخدرات. ولم تحاول وسائط الإعلام، أدنى محاولة، أن تذيع على الملأ أن ترينيداد وتوباغو، ذلك البلد الكاريبي، هو الذي أحيى فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية بعد فترة صمت وسكون دامت ٤١ سنة. وفي عام ١٩٨٩ أعادت ترينيداد وتوباغو طرح الفكرة التي ظهرت لأول مرة في عام ١٩٤٨ على الأمم المتحدة.

إلا أن الأسباب المحددة لإنشاء المحكمة كما عرفتها ترينيداد وتوباغو ودول أخرى في الجماعة الكاريبية قد أرجئت. فقد طالبنا بمحكمة من شأنها السعي لمحاكمة الضالعين في نقل المخدرات من منطقة إلى أخرى، والإرهاب، والمخالفات البحرية، بما في ذلك انتهاك المياه الإقليمية. وما نحن بصدده الآن هو محكمة تركز على جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة العدوان. ونحن نؤيد كل ذلك، ولكننا إزاء مؤشر واضح على أننا لا نزال على الهامش.

إن منطقة جزر الهند الغربية كانت على الدوام على هامش الأنظمة الاقتصادية المسيطرة - وأقصد بذلك حقبة ما بعد كولومبوس. فجزر الهند الغربية، منذ فترة الاستعمار الأولى، كانت توفر السلع والخدمات للكيانات الصناعية الأكثر تقدما. والطابع المحض لاستعمارنا، أي أن نظل مستعمرات للاستغلال لا مستعمرات للاستقرار تطلب استمرار تخلفنا. والأمر المحزن هو، أن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي توفر الموارد للبلدان النامية بأسعار فائدة تسهيلية، تواصل اليوم استخدام الناتج القومي الإجمالي أساسا للحكم على حالتنا الاقتصادية. وتوفر الحالة الراهنة فيما يتعلق ببلدي المثال الحي على ذلك.

إن مبعوثي أنتيغوا وبربودا ينعمون بالمجد الذي أسبغ عليهم بسبب الترتيب العالي الذي لقيه البلد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨. وقد انهال عليهم المديح والمجاملات، إلا أن هذا العامل نفسه يطرح افتراضا سخيفا وهو أننا أكثر تقدما من المكسيك أو البرازيل. إن أنتيغوا وبربودا تعتبر دولة متوسطة الدخل، وباتخاذ الناتج القومي الإجمالي بوصفه العامل الحاسم فإن نواحي ضعفها الكثيرة تُغفل. ونحن نواجه تحدي إقناع الوكالات الدولية بأننا ينبغي أن نوضع في قائمة من تقدم لهم القروض والمساعدات الإنمائية على أساس الأولوية. وقد ضربت أنتيغوا وبربودا وغيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي مثلا للكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تستخدم مواردها المحدودة من أجل النهوض بسكانها. ولا يجب أن نعاقب على تحقيق تقدم.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة للخطر دائما وباستمرار، سواء كان ذلك ناتجا عن ارتفاع مستوى مياه البحر، أو الأعاصير، أو الزلازل، أو الانفجارات البركانية، على غرار حالة جزيرة مونتسيرات الزمردية. فمرور إعصار واحد يمكنه أن يرجع بتنميتنا عشرة أعوام إلى الوراء. وبالنسبة لنا، فقد تقدمنا بمناشدة من أجل المساعدة الدولية، حيث أننا عانينا من الإعصار للمرة الثالثة خلال ثلاث سنوات. وحتى اللحظة التي مر بنا فيها إعصار جورج، كان بلدنا يحقق تقدما نتيجة للإدارة الحاذقة والخبيرة التي عرفنا بها. فقد بنينا شبكة من الطرق الممتازة وحسَّنا نظام الاتصالات لدينا، واستعادت السياحة عافيتها بعد إعصار لويس القوي في عام ١٩٩٥، وأنشئت مبان جديدة، بما فيها المدارس، وكان اقتصادنا على وشك أن يحقق نموا نسبته ٨ في المائة بنهاية هذا العام. وبالطبع يوضح هذا تماما عدم جدوى استخدام الناتج القومي الإجمالي أساسا لاستبعادنا من النظر في تقديم القروض بشروط تسهيلية. وفي الوقت الحاضر، يتعين علينا أن نطلب المساعدة من أصدقائنا وممن يتمنون لنا الخير. وفي ذلك الصدد، يجري تعميم مشروع قرار بشأن مساعدة الأمم المتحدة لبلدان منطقة البحر الكاريبي التي تضررت من إعصار جورج.

وفي هذه السنة، نحتفل بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسيظل بلدي يركز جهوده على كفالة إدماج حماية حقوق الإنسان في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. ونحن ننظر إلى التقارير العديدة عن إساءة معاملة الأطفال على نطاق العالم بوصفها أمرا خطيرا. وينتابنا القلق إزاء الأطفال الذين يعانون من ويلات الحروب الطاحنة، والروايات المنتشرة الآن عن عمالة الأطفال، وبغاء الأطفال، واستغلال الأطفال في الأدب الفاضح. إضافة إلى ذلك، سنظل يقظين فيما يتعلق بإدماج شواغل المرأة في التيار الرئيسي. وعموما، سيبذل بلدي جهودا بغية دعم مساعي تعزيز برامج حقوق الإنسان.

ومع اقتراب القرن الحادي والعشرين، قررت حكومة أنتيغوا وبربودا أن تركز على رأس المال البشري وتنميته، بدلا عن حصر التركيز في المسألة الاقتصادية. وسنواصل سياسة إجراء تحقيقات ودراسات جدوى مكثفة لاتخاذ قرار بشأن المجالات التي سنركز فيها مواردنا المحدودة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الحكومة تقوم بالتخلي عن بعض حيازاتها وبتشجيع المزيد من الاستثمار الخاص في الخدمات والسلع الحيوية، هناك بعض المجالات، لا سيما تلك المتعلقة بالتكنولوجيا، يتعين فيها على الحكومة أن تظل تشارك فيها مشاركة مباشرة وتحفز عليها؛ وهي ستواصل أسلوب اللجوء إلى توافق الآراء لتحديد الصناعات والأنشطة الرئيسية ذات الأهمية الحاسمة والأساسية للتنمية.

وفي الختام، لا بد أن ندلي ببيان فيما يتعلق بتقديرنا للعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة البحر الكاريبي. ولا بد لنا أن نعرب عن الشكر الخاص لعمل البرنامج في مجال مبادرات الإدارة الاقتصادية والحكم. ونحن سنظل نفخر بالأمم المتحدة ونكن لها تقديرا كبيرا، لا سيما ونحن نقر بقدرتها على تحقيق الإنجازات في مجالات تتجاوز قُدرة السلطات الوطنية أو الإقليمية. وبالتالي، يجب على الدول التي تتشكل منها هذه الجمعية العامة أن تشدد التزامها الجماعي بتحويل الحلم إلى حقيقة. ولهذا السبب من الضروري أن نضع التعاون الدولي من أجل التنمية في مقدمة أنشطتنا. ولا تزال الأمم المتحدة تمثل أملنا الأكبر في السلام والتنمية والعدالة الاجتماعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو فخامة السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية.

اصطحب السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة للسيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية.

الرئيس عرفات (فلسطين): تشارك فلسطين للمرة الأولى في افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت بند "المناقشة العامة"، وقد جاءت هذه المشاركة تجسيدا لقرار جمعيتكم الموقرة القاضي برفع مستوى تمثيل فلسطين في الأمم المتحدة، والذي نعتبره خطوة أساسية نحو العضوية الكاملة. وأود هنا أن أعبر عن عميق امتنان الشعب الفلسطيني لكافة الدول الأعضاء التي دعمت هذا القرار بأغلبية ساحقة، وعكست بقرارها الهام إرادة دول العالم وشعوبه في ضرورة إنصاف الشعب

الفلسطيني لاستعادة مكانته الدولية ومقعده في الأمم المتحدة.

وأتقدم إليكم بالتهنئة الصادقة، سيدي الرئيس، على رئاستكم للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح في مهمتكم الهامة والنبيلة في هذه الأوقات الدقيقة التي يمر بها عالمنا المعاصر، وتمر بها منظمتنا الدولية. كما أتقدم بالشكر والتقدير لصاحب السعادة السيد هينادي أودوفينكو على رئاسته وإدارته القديرة للدورة الثانية والخمسين، مثنيا على قيادته لأعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة حـــول الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة وفي باقي الأرض الفلسطينية المحتلة.

وإنه لمن دواعي سروري أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة صاحب المعالي الصديق السيد كوفي عنان على قيادته المميزة والحكيمة، وأهنئه على الإنجازات الهامة التي حققها في العديد من الميادين. ولقد كان لنا يا معالي الأمين العام شرف استقبالكم في بلادنا فلسطين قبل عدة أشهـــر، حيث اطلعتم وشاهدتم عن قرب مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناته القاسية، جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرض وطننا فلسطين. وآمل أن يتاح لنا شرف استقبالكم مستقبلا في ظروف أفضل، يوم يزول الاحتلال وتستعيد فلسطين حريتها.

على مشارف نهاية القرن العشرين، يشهد عالمنا وتعيش البشرية جمعاء تغييرات كبرى وتداعيات هامة، بدءا من العولمة، ومشاكل السوق المالي الدولي، إلى الثورة التكنولوجية والأقمار الصناعية وعصر المعلومات. إن هذه المتغيرات المتسارعة التي تعصف بعالمنا المعاصر تتطلب ضرورة تعزيز عملنـــا الجماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة على أساس مبادئ ومقاصد الميثاق، وتعزيز التعاون الدولي في المجالات المختلفة وتسريع الحوار بين الشمال والجنوب، من أجل قيام عالم أفضل يسوده السلام والعدل والرفاهية لكافة بني البشر.

إن العديد من المهام الصعبة والمعقدة، تطرح نفسها اليوم علينا ويجب أن نتعاطى معها بنجاح. فأمامنا التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في دول العالم الثالث، ومعالجة أزمة الديون، ومشاكل المجاعة والفقر والمرض والهجرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهذه التحديات تتطلب التوصل إلى ترتيبات عالمية شاملة وعلاقات متكافئـــة أكثر عقلانية وأكثر عدالة. إن المشكلات الكثيرة ذات الطابع الكوني، مثل الإرهاب، والمخدرات، والأمراض المعدية، والجريمة المنظمة، تتطلب تعزيز القانون الدولي، وبناء المؤسسات والآليات اللازمة لذلك في إطار الأمم المتحدة. وكذلك فإننا نرحب باعتماد قانون المحكمة الجنائية الدولية، الذي يعتبر خطوة هامة في مجال تعزيز القانون، ووضع حد للمآسي والجرائم ضد الإنسانية.

إن كل هذه التحديات والمسؤوليات يجب ألا تمنعنا من التذكير بأن العديد من المهام الأساسية للمجتمع الدولي في عالمنا المعاصر لم تنجز بعد. إن هناك شعوبا ما زالت ترزح تحت الاحتلال الأجنبي، وبينها شعبنا الفلسطيني الذي تعرض ويتعرض لأبشع أنواع الظلم، دون ذنب جناه هذه الشعب العريق، الذي لم يعتد على أحد ولم يحتل أرض شعب آخر، بل اعتُدي عليه واحتلت أرضه وشُرد وهُجِّر بالقوة العسكرية إلى الشتات والمنفى، ولا يزال هنـــاك أربعة ملايين فلسطيني لاجئين في المخيمات ينتظرون أن تتحقق العدالة الدولية، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية لإنصافهم ووضع حد لمأساة اللجوء والمنفى منذ نصف قرن من الزمن.

ولا بد أيضا من بذل مزيد من الجهود لحل العديد من بؤر الصراع والمشاكل الإقليمية، بما في ذلك بالطبع الشـــرق الأوسط، ومنطقة البلقان، وخاصة البوسنة والهرسك وأفغانستان وغيرهـــا، مع ضرورة بذل جهد خاص، ووضع إمكانات إضافية لحـــل مشاكل القارة الأفريقية حتى تتمكن هذه القارة العملاقـــة من الانطلاق على طريق التنمية والتقدم، وضرورة العمل على عودة الأوضاع الطبيعية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلام والاستقرار إلى منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.

كما لا بد من النظر في مسألة أنظمة العقوبات لما لها من تأثيرات بشعة ومدمرة على الشعوب والدول المحيطة، وأقصد هنا العراق وليبيا والسودان. ونحن إذ ندعو لحل هذه المشاكل، ورفع العقوبات علـــى قاعدة الالتزام بقرارات مجلس الأمن، لا نملك إلا أن نعبر عن مشاعر الكثيرين منا حول استخدام ازدواجية المعايير في تطبيق هذا المبدأ. وفي هذا الصدد أود أن أعبر هنا عن ارتياحنا للتقدم الذي أحرز بالذات فيمـــا يتعلق بالجماهيرية الليبية.

ويأتي أخيرا موضوع هو في غاية الأهمية، ألا وهو موضوع نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، ونحن إذ نؤيد بقوة أهداف المجتمع الدولي في هذا المجال، لنشير بشكل خاص إلى المشكلة الكبرى القائمة في منطقتنا، والمتمثلة في امتلاك إسرائيل لمثل هذه الأسلحة، ورفضها الانضمام لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، ووضع منشآتها تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن صغر منطقتنا وطبيعتها تزيد من خطورة وأهوال استمرار مثل هذا الوضع، وإن ما حدث مؤخرا في جنوب آسيا يجب أن يحثنا جميعا على التعاون الصادق والتزام الكيل بمعيار واحد في هذا الموضوع.

ومن أجل إنجاز كل ما سبق، فإننا نحتاج إلى أمم متحدة أكثر فعالية، وإننا ندعم جهود الكثير من الدول، وجهود الأمين العام في هذا الاتجاه، وفي الوقت نفسه فإننا نرى بل ونؤمن أن هدفنا جميعا يجب أن يمضي إلى ما هو أبعد من التوفير في النفقات وتقليص الأمانة العامة، وتحسين أداء الجمعية العامة، وتوسيع مجلس الأمن، وكلها أمور هامة، بهدف الوصول إلى إنجاز دمقرطة كاملة لهذه المنظمة الأممية. وفي هذا السياق يتوجب تعزيز دور الجمعية العامة، وكذلك يتوجب إيجاد الحلول لموضوع حق النقض في مجلس الأمن، وخاصة استعماله المتكرر والمبالغ فيه، ويجب أن تسود في المجلس الشفافية وقواعد العمل الواضحة، وأود هنا أن أذكركم بأن قضيتنا تعرضت في مجلس الأمن للنقض منذ عام ١٩٧٣ لواحد وعشرين مرة من قبل أحد الأعضاء الدائمين في المجلس، وإن الاثنتين الأخيرتين منها تمتا خلال فترة أقل من أسبوعين. وباختصار، يتوجب أن نحقق توفر الإمكانية أمام الجميع هنا في الأمم المتحدة للمشاركة بفعالية وعلى قاعدة الاحترام المتبادل.

لقد أحيى الشعب الفلسطيني في أيار/مايو الماضي الذكرى الخمسين للنكبة والتشرد والمعاناة، وبالرغم من كل هذه السنوات المريرة فلا زالت أقدم وأكبر قضية لاجئين في عالمنا المعاصر بلا حل، ولا زالت أرضنا تكابد الاستعمار والاستيطان، ومصادرها الطبيعية عرضة للنهب، ولا زالت مدينة القدس الشريف تتعرض للتهويد، والمصادرة، وهدم البيوت، وسحب هويات سكانها لفرض تركيب ديموغرافي، وأوضاع إدارية مصطنعة عليها، بجانب عزل مدينة بيت لحم، وما يحدث من صراع في مدينة الخليل وبقية المدن الفلسطينية، ولا زال حوالي ثمانية ملايين فلسطيني، محرومين من ممارسة حقهم في السيادة على أرضهم أسوة بكل شعوب العالم.

وبالرغم من كل ذلك، بالرغم من المعاناة والألم الطويلين، وبعد صمود أسطوري طويل المدى تمكن شعبنا الفلسطيني من البقاء والمحافظة على هويته الوطنية، فانحاز شعبنا إلى خيار السلام، وقبل إرادة المجتمع الدولي في هذا المجال؛ وبناء عليه قررنا نحن وأشقاؤنا العرب المشاركة في عملية السلام، التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١، ثم قمنا باتخاذ الخطوة التاريخية المعروفة التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق أوسلو مع إسرائيل، والذي وقع في البيت الأبيض في واشنطن تحت إشراف الرئيس كلينتون في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. لقد حمل ذلك التطور وعد المصالحة التاريخية والتعايش بين الشعبين، وآفاق الشرق الأوسط الجديد، وبداية بناء السلام الشامل والدائم في المنطقة؛ وبالفعل حققت كافة الأطراف إنجازات ملموسة، واستطاع الشعب الفلسطيني أن يبدأ بناء مؤسساته، ومعالجة الآثار المدمرة لسنوات الاحتلال الطويلة، وخاض بوجه خاص تجربة الانتخابات الديمقراطية العامة، وأسس السلطة الوطنية الفلسطينية. وبالرغم من الصعوبات التي واجهت المسيرة إلا أن الاتجاه العام ظل مستمرا في التقدم، إلى أن تعرضت عملية السلام لضربة قوية باغتيال الراحل إسحاق رابين شريكي في عملية السلام، سلام الشجعان، على يد متطرف إسرائيلي، ولحقت بها ضربات أخرى جراء عملية التفجير ومن خلال التدهور الحاد في الظروف المعيشية لشعبنا، وعمل متعمد لتدمير السلام.

وعندما تولت حكومة السيد بنيامين نتنياهو زمام الحكم في إسرائيل بدأ فصل جديد باعتماد هذه الحكومة خطوطا سياسية عامة لا تنسجم مع الاتفاقات القائمة، وحاولت علنا التخلص من أسس ومرجعية عملية السلام، ألا وهي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وامتنعت هذه الحكومة عن تنفيذ الاتفاقات القائمة باستثناء إعادة الانتشار في الخليل، والذي جاء بعد جهود أمريكية مكثفة. وظلت الحكومة الإسرائيلية تتهرب ولم تنفذ استحقاقات المرحلة الانتقالية ذات الأهمية الكبرى لشعبنا، مثل الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والمطار والميناء، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والمناطق الصناعية. كما لم تنفذ لا المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، التي كان المفروض أن تبدأ ٧ آذار/مارس ١٩٩٧، ولا الثانية التي كان يجب أن تبدأ

يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والتي كان يجب أن تقود مع المرحلة الثالثة التي مر ميعاد تنفيذها أيضا منذ منتصف هذا العام، إلى خروج الجيش الإسرائيلي من حوالي ٩٠ في المائة من أرضنا. وفوق كل ذلك، مارست هذه الحكومة سياسة الخنق الاقتصادي والإغلاق والقمع المباشر ضد شعبنا، والتي تكبدنا خسائر يومية بما لا يقل عن عشرة ملايين دولار مما يعتبر كارثة اقتصادية، واستمرت في تكثيف الاستيطان وتهويد القدس، وعزل مدينة بيت لحم، ومدينة الخليل القديمة، وعدم الموافقة على تشغيل المطار الفلسطيني، والممر الآمن، والمناطق الصناعية، والميناء، لزيادة الخنق والحصار على شعبنا، ولضرب عملية السلام.

إن هذه السياسات والمواقف التي اعتمدتها حكومة إسرائيل، تسببت في الحالة الخطيرة والجمود الشامل الذي وصلت إليه عملية السلام على المسار الفلسطيني، وأيضا على المسارين السوري واللبناني اللذين توقفا تماما، وفي حالة التوتر العام التي تسود المنطقة، ومخاطر انزلاقها نحو الفوضى الشاملة، التي أبدى العالم كله أشد القلق تجاهها، وطالب الجانب الإسرائيلي بتغيير سياسته ومواقفه وبضرورة الالتزام بأسس عملية السلام، وتنفيذ الاتفاقات المعقودة. ولقد آن الأوان للمجتمع الدولي، التزاما منه بالقانون الدولي وخدمة للسلام، لكي يمارس ضغوطا فاعلة وملموسة على الجانب الإسرائيلي، لتحقيق هذه الغايات التي تخدم السلام والأمن والاستقرار على المستوى الدولي وليس في الشرق الأوسط فقط، وذلك بتنفيذ الاتفاقيات التي وقعت في البيت الأبيض تحت إشراف الرئيس كلينتون وبتوقيع كل من روسيا، وأمريكا، والاتحاد الأوروبي، والنرويج، ومصر، والأردن، وحضور اليابان، وتنفيذ القرارات الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي كانت هي أساس مؤتمر مدريد للسلام، وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام.

وعلى أمل وقف التدهور في الوضع القائم، قام الجانب الفلسطيني بالتعاون مع العديد من الأطراف المعنية بتكثيف التحرك في الفترة الأخيرة، وبشكل خاص مع الراعي الأمريكي، وخاصة مجهودات الرئيس كلينتون التي نشكره عليها، تلك الجهود التي تبلورت في المبادرة الأمريكية التي شملت العناصر الهامة المعلقة، وتم طرحها على الأطراف المعنية. وكما تعلمون فقد وافق الجانب الفلسطيني على هذه المبادرة الأمريكية مع أنها دون الحد الأدنى من مطالبنا المحقة، وبالمقابل ما زال الطرف الإسرائيلي يرفض كل هذه المبادرة ويستمر في محاولاته لتقويضها، وإفراغها من مضامينها. هذا وقد أرسل الرئيس كلينتون مشكورا السيدة أولبرايت، والسيد دينيس روس، اللذين بذلا جهودا كبيرا لدفع عملية السلام وحمايتها، وبالرغم من ذلك لم تتجاوب الحكومة الإسرائيلية مع هذه الجهود. ولذلك فإننا ندعو الراعي الأمريكي للإعلان عن مبادرته والكشف علنا وصراحة عن مسؤولية الطرف المعطل للسلام، كما ندعوه للاستمرار في التحرك بفاعلية تتلاءم مع مسؤولية الولايات المتحدة تجاه عملية السلام، ومع مصالحها ومصداقيتها في منطقة الشرق الأوسط، ولحماية هذه المنطقة من أخطار تدمير عملية السلام. واليوم صباحا، تكرم الرئيس كلينتون باتخاذ خطوة هامة لإنقاذ عملية السلام بعقد اجتماع في البيت الأبيض للوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، وكان اجتماعا مهما لدفع عملية السلام ولحمايتها، ونحن نشكره على ذلك، خاصة وأن الجهود الأمريكية ستتابع لدفع عملية السلام ولتنفيذ الاتفاقات الموقعة.

وفي هذا السياق فإننا ندعو الأطراف الأخرى المهتمة لتكثيف وتفعيل تحركها، ولا سيما الاتحاد الروسي بصفته أحد راعي عملية السلام، والصين، واليابان، كما ندعو بشكل خاص الاتحاد الأوروبي، بما له من مصالح وإمكانات اقتصادية وسياسية، للتحرك العاجل والفاعل من أجل إنقاذ وحماية عملية السلام. وفي هذا الاتجاه نفسه فإننا ندعوكم جميعا إلى دعم وتأييد المبادرة الفرنسية - المصرية لعقد مؤتمر دولي للدول المصممة على إنقاذ عملية السلام من المأزق الخطير الذي آلت إليه.

إننا لم نفقد الأمل في عملية السلام، وسنستمر في تنفيذ التزاماتنا وفقا للاتفاقات القائمة. وفي الوقت نفسه لن نتنازل عن ضرورة التزام الجانب الإسرائيلي بهذه الاتفاقات وتنفيذ استحقاقاتها العالقة، ولن نتنازل عن الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم، باسم الشعب الفلسطيني، بالشكر العميق لجميع الدول المانحة والبنك الدولي على مساهماتها القيمة الهادفة إلى تخفيف معاناة شعبنا، ومساعدته في بناء وإعمار وطنه، وقيام تنمية اقتصادية واجتماعية ذات جدوى، وأجدد لهم الشكر لأنهم يفعلون ذلك بالرغم من العراقيل والعقبات التي تضعها إسرائيل في هذا المجال.

ولكم يصعب الفصل بين الأمم المتحدة وقضية فلسطين، هذه المنظمة الدولية التي واكبت قضيتنا ولا زالت تواكبها منذ نشأتها، لقد كانت هي نفسها التي قسَّمت فلسطين، ولم تتوقف حتى وقتنا هذا عن التعاطي مع نتائج ذلك، ومع الأحداث التي تلته ومع الظلم المتكرر والمتزايد، الذي لحق بشعبنا، والذي لم يجد علاجا حتى الآن. إننا في الوقت الذي نؤكد فيه المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، لنناشدكم جميعا تعزيز تضامنكم ودعمكم لشعبنا في الفترة القادمة، وخلال هذه الظروف الحرجة التي نمر بها، وذلك على قاعدة احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي.

إننا نتوقع أن يعقد وقبل نهاية هذا العام مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حول إجراء إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف، وفقا لما أوصت به الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، فإننا نتوقع كذلك أن تكون مشاركة اسرائيل في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة منسجمة مع القانون الدولي، بحيث يضمن أن لا تشمل أوراق اعتماد التمثيل الاسرائيلي تلك الأراضي التي حددها مجلس الأمن والجمعية العامة كأراض فلسطينية وعربية محتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. وهو أمر يجمع عليه المجتمع الدولي.

أود أن أتوجه إليكم جميعا من هذا المكان، منبع الشرعية الدولية وصناعة السلام وحماية الحرية والأمن والاستقرار وتحقيق العدالة ورفاهية البشرية أن تقفوا إلى جانب شعبنا، خاصة وأن السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية وفقا للاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية ستنتهي في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، وشعبنا يطالبنا بأن نتحمل مسؤولياتنا، ويتطلع إلى إقامة دولته، ولا بد من إقامة هذه الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبارها حق شعبنا في تقرير مصيره. وأؤكد لكم أن شعبنا سيستمر في متابعة وحماية سلام الشجعان في منطقة الشرق الأوسط. ونناشدكم بأن يستمر دعمكم لنا كما كان دوما في اللحظات الحاسمة من تاريخ شعبنا وحاضره ومستقبله، فساعدونا على تحقيق هدف شعبنا الوطني في إقامة دولته.

فلا يجوز استمرار سيطرة اسرائيل على الشعب الفلسطيني، والجميع يدرك أن ١٠٠ في المائة سلام تعني ١٠٠ في المائة أمنا و ١٠٠ في المائة حرية، وإن كانت حكومة اسرائيل تريد التبادلية فإنني أعلن من هنا مطالبتي لهم بالتنفيذ المتبادل للاتفاقات الموقعة وخاصة في مجالات الأمن وحماية أرواح الفلسطينيين والاسرائيليين وضد العنف والإرهاب بكافة أشكاله ومصادره، وأدعو الحكومة الاسرائيلية لعمل مشترك جاد بيننا وبينهم لمعالجة ذلك، فليس هناك بديل عن السلام، فساعدونا على تحقيقه.

بحلول عام ٢٠٠٠ سيلتقي الماضي والحاضر في فلسطين، تجمعهما رؤيا كونية من الأمل والسلام لجميع الشعوب في العالم، وسيحتفل العالم في هذه المناسبة بالذكرى الألفية الثانية لميلاد سيدنا المسيح عليه السلام، وببداية ألفية جديدة؛ إنها لمناسبة دينية وروحية ذات أهمية كبرى، ليست فقط للشعب الفلسطيني وليست لمنطقة الشرق الأوسط، وإنما لكل المؤمنين في العالم وللمجتمع الدولي بأكمله.

إن الشعب الفلسطيني قد بدأ بالفعل بالتحضيرات الجادة للاحتفال بهذه المناسبة الدينية والتاريخية والدولية الهامة، وذلك بالتعاون مع الكثير من الجهات المهتمة، الدينية والسياسية والاجتماعية، ونحن ندعوكم لمشاركتنا في تحمل مسؤولية هذه التحضيرات وللمشاركة المباشرة أيضا في الاحتفالات القادمة لنبدأ معا مسيرة جديدة بإذن الله.

وإننا لنقدر قيام الجمعية العامة بوضع بند جديد على جدول أعمالها بعنوان بيت لحم ٢٠٠٠، ونشكر كذلك رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على مبادرتهم في هذا المجال، ولعلها فرصة أيضا لأشكر شقيقتها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية.

إنني أتطلع إلى الحديث إليكم مرة أخرى عندما تكون فلسطين قد أخذت مكانها الطبيعي في الأسرة الدولية، دولة مستقلة، وعندما يكون السلام قد حل في أرض السلام وفي عموم الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية كازاخستان، معالي السيد كاسيمجومارت توكيف.

السيد توكيف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئكم على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة السامي في دورتها الثالثة والخمسين، وأن أؤكد لكم تأييد وفد كازاخستان التام في عملكم.

وكازاخستان، إذ ترحّب بجهود الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، تؤيد القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الأخيرة. وإن الخطوات التي اتخذت في ذلك الاتجاه ستسهّل دون شك تجديد المنظمة في الظروف التاريخية المتغيرة.

على عتبة القرن الحادي والعشرين، يتحول العالم إلى نظام متكامل مترابط لا مكان فيه للحكم المطلق والانعزال الذاتي. إن العولمة التي تشتمل على المجالات الرئيسية للنشاط الإنساني، غيّرت بشكل جذري الافتراضات المعتادة بشأن حقائق الحياة العصرية. والعولمة تضطرنا أيضا إلى إعادة تقييم طبيعة التعاون الدولي من ناحية دعم الآليات المتعددة الأطراف لاتخاذ القرارات بشأن المشاكل العاجلة التي تهم المجتمع العالمي كله. ورغم تنوع المصالح الوطنية كله، من الضروري اتخاذ تلك القرارات عن طريق جهود مشتركة على أساس حسن النية وتوافق الآراء، وهنا لا يمكن التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة.

وعشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نلاحظ مرة أخرى الأهمية الدائمة لذلك الصك في تأكيد القيم الديمقراطية وحكم القانون.

وكازاخستان، بعد سبع سنوات من اختيارها الديمقراطية وأن تكون مجتمعا مفتوحا، تتخذ اليوم خطوات ملموسة لتكثيف إصلاحاتها السياسية. وقد بدأ بلدنا برنامجا شاملا لإرساء الديمقراطية يغطي مجالات هامة مثل الانتخابات، والأحزاب السياسية، والبرلمان، والمجتمع المدني، والنظام القضائي والنهوض بالمرأة ووسائط الإعلام الجماهيرية. وسيتخذ رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربيف خطوات حاسمة لحل المشاكل الاجتماعية الحادة، ومحاربة الفساد وتحقيق الفعالية والكمال لإدارة الدولة.

هذه التدابير كلها ترمي إلى زيادة حماية كل مواطن في مجتمعنا المتعدد الأعراق وضمان حقوقه وحرياته. وسنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على قيم الوئام بين الأعراق وتنوع ثقافات وعادات كل قومية من القوميات التي يتكون منها شعب كازاخستان. وسندعم تعدديتنا في المجتمع حتى نضمن بشكل يعتمد عليه حرية الضمير وحرية الكلمة والصحافة ونزيد من تعزيز أسس المجتمع الديمقراطي العلماني.

إن كازاخستان لا تعتقد أنه من الممكن بناء دولتها بدون التكامل الناجح في الاقتصاد العالمي والسياسات العالمية. وفي هذا السياق، فنحن نطور ونقوي مؤسساتنا المالية الوطنية، التي مكنتنا من التغلّب، بأقل تكلفة، على تأثيرات الأزمة التي تؤثر على آسيا وبلدان كمنولث الدول المستقلة.

إن رئيس دولتنا، باعتباره مناصرا لسياسة التكامل، يحبّذ باستمرار تهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة لتحقيق ذلك، وقد اقترح بوصفه رئيسا لاتحاد الجمارك، إبرام معاهدة بشأن إنشاء منطقة اقتصادية موحدة في إطار كمنولث الدول المستقلة.

وكازاخستان، التي تتبع سياسة تعاون بنّاء، أنشأت منطقة أمن وحسن جوار حول حدودها. إننا لسنا في حالة مواجهة مع أية دولة في العالم. وكازاخستان، باعتبارها دولة أوروبية - آسيوية ترى أن إقامة علاقات صداقة منصفة وذات نفع متبادل مع بلدان الشرق والغرب أولوية من أولويات سياستها الخارجية.

ونحن نعتقد أن تخلّي كازاخستان طوعا عن ميراثها النووي وتمسكها القوي بنظام عدم الانتشار كانا من اللوازم الهامة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. ومنذ أيام قليلة، عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بمشاكل عدم الانتشار، في مدينة كورشاتوف، وهي تقع في أراضي منطقة التجارب النووية السابقة في سيميبالاتينسك. وخلال المؤتمر، أغلق المبنى الذي أطلقت منه آخر قذيفة استراتيجية.

إن كازاخستان تؤيد باستمرار إقامة هياكل أمنية على القارة الآسيوية. ونحن نلاحظ بارتياح أن مبادرة رئيس بلدنا لعقد مؤتمر بشأن تدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا بدأت تتخذ شكلا قويا وتصبح عاملا ملموسا في الحياة الدولية المعاصرة. ويشهد على ذلك الاجتماع الذي عقد في ألماتي في تموز/يوليه بين زعماء كازاخستان، والصين، والاتحاد الروسي، وقيرغيزستان، وطاجيكستان بشأن مسائل تدابير التعاون وبناء الثقة في المنطقة.

ونحن نعتقد أن الاتفاقات الموقَّعة مع الصين بشأن ترسيم الحدود الكازاخستانية - الصينية ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. وإن الإعلان الكازاخستاني - الروسي بشأن علاقات الصداقة والتحالف الأبدية من أجل القرن الحادي والعشرين، ومعاهدة الصداقة الأبدية بين كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان ذات أهمية كبيرة.

وكازاخستان، باعتبارها مناصرا قويا لتعزيز الأمن الإقليمي والعالمي تدين بشدة أي تقويض لنظام عدم الانتشار، وتدعو الهند وباكستان إلى الانصياع لآراء الغالبية العظمى للمجتمع العالمي والانضمام بدون تأخير إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نؤيد نداء الأمين العام للأمم المتحدة لهذين البلدين للانضمام إلى المفاوضات المتعلقة بحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صناعة أسلحة نووية والامتناع عن وزع تلك الأسلحة في أراضيها. وفي سياق تعزيز الأمن الإقليمي ونظام عدم الانتشار، ستواصل كازاخستان العمل من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

إن مظاهر اشتراك بلدنا في أنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تتضمن تشكيل كتيبة لحفظ السلام في آسيا الوسطى، واشتراك كازاخستان في نظام ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية.

ومن فوق هذه المنصة السامية لا يسعني إلا أن أوجه الاهتمام للحالة الراهنة في أفغانستان. فالأحداث التي تجري هناك والتي يصاحبها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والمعايير الأساسية للقانون الدولي تثير قلقنا العميق. ولقد قدمت كازاخستان، وستواصل تقديم اسهامها في تحقيق السلم في ذلك البلد. وعلى المجتمع الدولي أن يقنع جميع أطراف النزاع بوقف الأعمال العسكرية فورا وبالجلوس إلى طاولة المفاوضات بغية إقامة حكومة مصالحة وطنية. ونحن على اقتناع، بأنه ليس هناك حل عسكري للمشكلة الأفغانية. فعملية السلام في أفغانستان لن تكون ممكنة إلا بوقف التدخل من الخارج وتقديم الدعم الكامل لجهود الأمين العام. وعلى جميع البلدان المعنية وليس فقط الجيران المباشرين، أن تقوم بدور نشط في البحث عن وسائل لحل المشكلة الأفغانية.

إن الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة من بين أصعب المشاكل التي تواجهنا اليوم. وكازاخستان ترفض الإرهاب بجميع أشكاله، وهي مستعدة للمشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة هذا الشر. وعلى عتبة القرن المقبل لا يمكن السماح لحفنة من المجانين بابتزاز أرواح ورفاه الشعوب التي تتمسك بمبادئ الإبداع والسلم، أو تعريضهما للخطر. ويزداد الأمر خطورة من حالة الإرهاب النووي.

وترتبط الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي بشكل أو بآخر بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولسوء الطالع فإن حجم عملية الاتجار بالمخدرات يتزايد باطراد. وإدمان المخدرات الذي ينتقل بحرية عبر الحدود يقوض الدول والأسس الأخلاقية للمجتمع. وعلى نحو متزايد أصبح كثير من الشباب يدمن المخدرات. ونشهد ظاهرة جديدة، تتمثل في أن انتاج المخدرات أصبح مكونا أساسيا للاقتصادات الوطنية. والمخدرات الآتية من أفغانستان أصبحت موجودة في جميع بلدان العالم تقريبا، وبالتالي فإننا نؤيد قرارات الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن الرقابة الدولية على المخدرات وسنشارك بنشاط في تنفيذ هذه القرارات.

وعندما نتكلم عن المشاكل الرئيسية التي تزعج البشرية كلها، لا يمكن أن ننسى الانفصالية. وقد بينت كازاخستان موقفها أكثر من مرة، فهي لا تقبل الانفصالية القائمة على أساس العرق. وإزاء الكوارث التي عصفت بدول كثيرة فقد حان الوقت لأن نعلن بدون لبس أن الانفصالية خارجة على القانون. وفي ظل الظروف التاريخية الراهنة لا يمكن لحق الأمم في تقرير المصير أن يقوم بالدور الذي لعبه في بداية هذا القرن.

وهناك مشكلة عالمية أخرى تلقي ظلالها على مستقبل البشرية، وتتمثل في التدهور المستمر في الحالة البيئية. لقد عايشت كازاخستان بكل صدق النتائج المترتبة على الكوارث البيئية. ومن فوق هذا المنبر طلب رئيس كازاخستان، من المجتمع الدولي أكثر من مرة، أن يوحد جهوده وأن ينسقها لحماية البيئة. ونحن ممتنون للجمعية العامة للدعم الذي قدمته لبلدي، والذي ينعكس في القرار الخاص بتقديم المساعدة من أجل التغلب على الآثار المترتبة على التجارب النووية التي جرت في منطقة سيميبالاتنسك.

لقد اكتست كارثة بحر آرال طبيعة عالمية حقة. فقد وجدت في المحيط المتجمد الشمالي وفي أوروبا الغربية تراكمات من الملح من القاع المكشوف لبحر آرال. وإذ

نلاحظ مع التقدير المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة فإننا مع ذلك نطلب من الدول الأعضاء في منظمتنا أن تولي مزيدا من الاهتمام لهذه المشكلة الخطيرة وأن تتخذ خطوات عملية محددة لحلها.

إن الوضع الجغرافي الفريد لكازاخستان ولآسيا الوسطى ككل يجعلنا نواجه الآن مشكلة حادة تتمثل في إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك نقل المواد الهيدروكربونية. ولذلك تعلق كازاخستان أهمية كبيرة على التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتطوير نظم للنقل العابر في دول آسيا الوسطى المغلقة.

وإحيـــاء لتقاليد طريق الحرير العظيم، تهتم كازاخستان بتوسيع وتطوير شبكات النقل في آسيا الوسطى وما وراءها وبلدى المترامية الأطراف تعد حلقة وصل هامة بين آسيا وأوروبا ومشاركتنا في مشروع ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا سيؤدي بدون شك إلى زيادة فاعلية نظام النقل في منطقة شاسعة من القارة الأوروبية الآسيوية.

ونعلق آمالا كبيرة على برنامج الأمم المتحدة الخاص بالاقتصادات في آسيا الوسطى، الذي اعتمد مؤخرا من جانب اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

إن كازاخستان التي تتولى رئاسة منظمة التعاون الاقتصادي، عازمة على أن تسهم إسهاما حقيقيا في تعزيز نشاط هـــذا المحفل الإقليمي الهام. والإعلان والوثائق الأخرى التي اعتمدت في قمة منظمة التعاون الاقتصادي المنعقدة في آلماتي تهيئ المستلزمات السليمة لخلق مناخ تجاري مـــؤات في العلاقات بين البلدان الأعضاء في منظمة التعـــاون الاقتصادي وشركائها المحتملين في أوروبا وآسيا. ونعتقد أن منظمة التعاون الاقتصادي منظمة واعدة ولديها إمكانات كبيرة لتوسيع الروابط الاقتصادية في أقاليم عشر دول يزيد عدد سكانها على ٣٠٠ مليون نسمة. وستعمل كازاخستان من أجل زيادة تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والأمم المتحدة.

ومن بين القضايا الأخرى التي ينبغي تضمينها في المشاكل الملحة ليومنا هذا، مشكلة المركز القانوني لبحر قزوين، وقد أحطنا علما مع الارتياح بالتقدم الذي أحرز في تحقيق توافق آراء بشأن هذا الموضوع المعقد والحساس الذي يؤثر على العلاقات فيما بين الدول المشاطئة الخمس. والاتفاق الذي وقع بين كازاخستان والاتحاد الروسي في تموز/يوليه من هذا العام بشأن ترسيم حدود الجزء الشمالي من بحر قزوين يشكل الأساس لتسوية كاملة لمشكلة بحر قزوين، ومن المهم الآن أن تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ هذا الاتفاق الذي يتفق مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إن حل مشكلة بحر قزوين له أهمية استراتيجية بالنسبة لكازاخستان. ونحن مهتمون بأن نكفل على نحو موثوق به تصدير مواردنا المعدنية عن طريق خيار متعدد لخط أنابيب النفط والغاز. ونتوقع أن يتم تنفيذ مشروع مجمع خط أنابيب قزوين في وقت مبكر ونعتقد أن إنشاء خط أنابيب النفط من غرب كازاخستان إلى الصين يوفر آفاقا واعدة. وندعم أيضا مشروع خط أنابيب النفط والغاز عبر بحر قزوين، باكو - شيهان. ونرى أن مشروع خط أنابيب النفط عبر أراضي إيران مشروعا يبشر بالخير.

ونلاحظ مع الأسف أن البشرية تدخل القرن المقبل مثقلة بمشاكل خطيرة متعددة، بيد أنه لا يوجد في نفس الوقت ما يدعو للتشاؤم الشديد. ففي القرن الماضي شهدنا حربين عالميتين وحدث تطوير وتجارب لأنماط جديدة من الأسلحة الفتاكة ونشأت نزاعات إقليمية وعرقية متعددة، وأدى هذا إلى وضع آليات يعتمد عليها كانت منظمتنا في طليعتها - لمنع وحسم المشاكل الدولية. إن قضية السلم والأمن والتنمية تشغل جميع الدول ومن ثم يجب أن نعمل ككل لا يتجزأ. وكازاخستان على استعداد للمشاركة في هذا العمل بغية تحقيق السلم والتعاون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد عطاف، وزير الشؤون الخارجية للجزائر.

السيد عطاف (الجزائر): لقد أجمع محفلنا هذا على اختياركم رئيسا له، وأجمع في الوقت ذاته، من خلالكم، على رفع رسالة تقدير وإكبار لبلدكم الصديق أوروغواي. ويسعد بـــلادي أن تكون طرفا في رفع هذه الرسالة، ويشرفني شخصيا أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على التشريف الذي حظيتم به، متمنيا لكم كل النجاح في المهمة التي عهدت إليكم.

تحدوني نفس المشاعر في التعبير عن امتناني الخالص لسلفكم السيد أودوفينكو، وهو الذي استطاع، بجدارة، أن يستجيب لتطلعاتنا، في الوقت الذي باشرت فيه منظمتنا مسيرتها الإصلاحية، مسيرة وضع السيد كوفي عنان في خدمتها بصيرته وجرأته المعهودتين، وقد حققت بفضله تقدما يستدعي منا آيات التقدير والعرفان.

تولـــــى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام).

إن المسيـــــرة الإصلاحية هذه لهي الآن على الدرب السليم، كونها تستجيب لتطلعاتنا الجماعية. وأكثر من ذلك فهي تأتي في وقـــــت الحاجة، وقت تطرح فيه علينا إشكالات جديدة تضع على المحك قدراتنا على تشخيص التحديات القائمة، وبلورة سياسات في مستوى هذه التحديات والتطلعات.

إن هذه الإشكالات، على حداثتها، هي نتيجة طبيعية لمسيرة الإنسانية نحو تحقيق مصيرها، فرضها علينا التسارع الكبير للتطورات التي تشهدها العلاقات الدولية منذ عشرية كاملة.

وهذه الإشكالات تحمل اسما، وهي تفرز تحديات كانت مجهولة لدينا لحد الساعة، وتتطلب حلولا تخرج عن أطر التفكير والتحليل والعمل التي ألفناها حتى الآن. ولنسمي هذه الإشكالات بأسمائها: إنها العولمة، وترابطية العلاقات، والتنمية، والسلم ومنظومة الأمن الجماعي.

وما هذه الإشكالات كلهـــــا إلا ورشات ظلت تغذي بيننا العديد من المناقشات المتباينة، والمناهج المتناقضة، وطرحت قناعات عند البعض، وشكوكا وتحذيرات عند البعض الآخر. ولقد بقي هذا النقاش إلى حد الآن منحصرا في تبادل للأفكار، ومحددا في مناهج وتوقعات يبلورها كل واحد منا، حسب منظوره وحساباته ومصالحه الخاصة. أما اليوم، فقد فصلت الوقائع بنفسها في الموضوع، وصار لزاما علينا أن نتحمل عبء ما كان بالأمس مجرد تكهنات، وما أصبح اليوم واقعا معاشا، وذلك احتراما لمبادئ ومثل الأمم المتحدة التي تجسدها بلداننا.

وهذا هو شأن العولمة التي طالما قدمت لنا على أنها قادرة على ضمان الازدهار العالمي، والتي نسبت إليها مزايا نمو بلا حدود. وفي الوقت ذاته، فقد عبر العديد من بلداننا عن تشكيكهم وتحذيرهم من الاختلالات والمخاطر التي ستنجم عن عولمة تفتقر إلى أدنى أساليب التنظيم والتنسيق والتحكم المناسبة. وفي غياب أدوات التنظيم والتنسيق والتحكم هذه، وأمام النقائص الواضحة التي تتميز بها الآليات الحالية، فإن العولمة تثير بحق شكوكا ومخاوف، أكثر مما تحظى من إقبال وقناعة.

وما الأزمة الآسيوية الأخيرة إلا أكبر مؤشر على النتائج المأساوية التي يمكن أن تنجر عن تلك الاختلالات، والتي لا زالت تداعياتها تهدد اقتصاديات عدد كبير من المناطق عبر العالم، إلى درجة برز فيها من جديد لدى الكثير شبح الركود الاقتصادي الشامل. والواقع أن هذه العولمة، بدل أن تكون عامل إدماج، قد تحولت إلى أداة إقصاء وتهميش.

ويفرض علينا هذا الواقع تفكيرا جماعيا هدفه إعادة العولمة إلى غايتها الأصلية المثالية، لكي ترقى إلى مستوى التطلعات المعلقة عليها، تطلعات إلى رقي عالمي في كنف الإنصاف والتضامن. فالعولمة تمثل تحديا شاملا، ينبغي الرد عليه بآليات تنظيم وتنسيق وتشاور شاملة. وفي انتظار ذلك، ينبغي تعزيز الآليات الحالية في مهام الوقاية والتدخل المنوطة بها.

وفي الأخيـــــر، لا بد أن ترافق عمليات الإدماج الجهوية مبادرات جريئة وفعالة كجزء لا يتجزأ من عولمة متوازنة ومتحكم فيها.

إن إشكالية ترابط العلاقات الدولية لصيقة هيكليا بإشكالية العولمة. فحلول عهد ترابط العلاقات بين الأمم قد غذى الأمل في بعث وتنويـــــع الأواصر الضرورية، لتوسيع مجالات التعاون والتبادل بين بلداننا. ومع ذلك فإن تدني التعاون الدولي من أجل التنمية، وكذلك اختلالات النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية العالمية، لا تزال تمثل عقبة أساسية على طريق بلورة علاقات ترابط حقيقية.

وفي نهاية المطاف، ومن صميم إشكالية العولمة والترابطية، تطرح مسألة التنمية كقضية لم تحظ إلى حد الآن بالاهتمام اللازم، لا وبل تم تهميشها سواء كان ذلك في المداولات الحالية أو في وضع السياسات الاقتصادية ذات البعد العالمي.

وأخيرا، فقد عرفت مشكلة السلم والأمن الجماعيين، إلى جانب التحديات التي كانت معروفة بها والتي لا تزال قائمة إلى اليوم، ظهور تحديات جديدة أخرى.

ومن هذا المنظور فإننا نقصد ظاهرة الإرهاب. فلأن الإرهاب لا يعرف حرمة للحياة البشرية، ولأنه قادر على اقتراف أبشع الجرائم ضد الجنس البشري، ولأنه من خلال منطق الرعب والموت والخراب الذي يحمله، يهدف إلى ضرب أسس كل مجتمع متحضر، يتميز الإرهاب بالفعل بأنه أخطر تهديد لمجتمعاتنا وأمم العالم جميعا.

ولأن الإرهاب ظاهرة شاملة فهو يتطلب من المجتمع الدولي ردا شاملا فالجزائر لا يسعها إلا أن تعرب عن ارتياحها، وهي ترى أن المجتمع الدولي وبعد أن استهان طويلا بهذه الظاهرة وأساء تحليلها قد بدا اليوم أكثر تفطنا للأخطار التي تحملها. ويدرك أنه آن الأوان لتعويض الجهود الفردية المنعزلة التي تبذلها الدول لمحاربة الإرهاب برد جماعي صارم.

ومن هذا المنطلق فإن الظروف قد أصبحت اليوم أكثر نضجا لتجاوز الاكتفاء بالتنديد المبدئي بالإرهاب. ولن يتأتى ذلك إلا بتواكب حقيقي بين الإرادة والفعل، وذلك من خلال تنظيم تعاون دولي فعّال غايته محاربة الإرهاب، إذ لم يعد القضاء على هذه الآفة واجبا أخلاقيا على الإنسانية فحسب، بل وكذلك ضرورة سياسية في عصر يتميز بترابط العلاقات الدولية وعولمتها.

وعليه فإن الجزائر مقتنعة أن الوقت قد حان للنظر بشكل جدي في مسألة وضع اتفاقية شاملة للوقاية من كل أعمال الإرهاب ومكافحتها كإطار قانوني ضروري لتنظيم وتنفيذ التعاون الدولي في هذا المجال.

وينبغي لهذا المشروع أن يتجسد ابتداء من الآن في جهود منسقة ومتواصلة من قبل المجتمع الدولي برمته بهدف تفكيك شبكات الدعم المتعدد الأشكال والقواعد الخلفية للإرهاب، والقضاء على مصادر تمويله ومحاكمة المسؤولين عن الأعمال الإرهابية وكذا شركائهم ومحرضيهم.

إن انعقاد قمة عالمية حول الإرهاب، والتي لقيت دعما واسعا هنا في جمعيتنا هذه، قد تمثل خطوة أساسية في ذلك الاتجاه، وهو ما تدعمه الجزائر كليا، وهي على أتم الاستعداد للإسهام فيه.

إن الجزائر بحكم انتمائها إلى فضاءات متعددة، مغاربية ومتوسطية وعربية وأفريقية، قد بنت سياستها الخارجية على مبادئ التفتح والتضامن وحسن الجوار والتعاون.

ويجسد بلدي هذه المبادئ في محيطه القريب، المغرب العربي، إيمانا منه بأن مجموعة مغاربية موحدة ستخدم قضية السلم والاستقرار والتنمية لصالح بلدان منطقتنا.

وانطلاقا من نفس هذه المبادئ، ما فتئت الجزائر تساند حلا عادلا ونهائيا لنزاع الصحراء الغربية، بتقديم الدعم الكامل لمخطط التسوية الذي أقرته الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، والداعي إلى تنظيم استفتاء حر ونزيه.

ولذلك، وعلى غرار المجموعة الدولية، رحبت الجزائر بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في هيوستن بين طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، والذي اتفقا بموجبه رسميا، وتحت إشراف الأمم المتحدة، على الإجراءات العملية لتنفيذ مضمون مخطط التسوية الأممي.

اليوم وقد مضت سنة كاملة على الاتفاق، ورغم التقدم المعتبر الذي تم تسجيله، والذي يعود الفضل فيه بقدر كبير إلى السيد الأمين العام، وإلى مبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر وكذا ممثله الخاص، لا تزال هناك عقبات لا يستهان بها تعترض مسار تنفيذ مخطط التسوية، عقبات شخصها الأمين العام بكل وضوح في تقاريره المتتالية وحدد أسبابها، والتي إن لم يتم تجاوزها، قد تهدد حظوظ تنظيم الاستفتاء الذي طال انتظاره.

ولذلك فقد بات من الضروري أن نوجه هنا نداء عاجلا وملحا من أجل احترام كلي وصارم للالتزامات المتفق عليها، وإعادة تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، في التنفيذ الكامل والدقيق لمخطط التسوية واتفاق هيوستن، حتى يتسنى لشعب الصحراء الغربية أن يمارس حقه السيد في تقرير مصيره.

وعلى غرار ما تقوم به في المغرب العربي، تعمل الجزائر في الفضاء المتوسطي على إقامة منطقة استقرار وسلام وتعاون ورفاهية.

فآليات التشاور والتعاون التي تم إنشاؤها عبر مسار برشلونة قد فتحت آفاقا جديدة لتطوير شراكة حقيقية في هذه البحيرة المشتركة، شراكة يكون الهدف منها تطوير منطقة رفاهية متقاسمة.

وفي هذا الإطار باشرت الجزائر مفاوضات حول عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي غايته وضع الأسس الكفيلة بتطوير تعاون متجدد خدمة لمصالح الطرفين.

وفي نفس هذا الفضاء المتوسطي، وبعد أن أثار انطلاق مسار السلام آمالا كبيرة، عادت مشاعر القلق والتشاؤم تسود المنطقة بعد أن آلت حركية السلام إلى طريق مسدود.

فتنكر الإدارة الإسرائيلية لتعهدات أوسلو وواشنطن، وتراجعها عن مبدأ "الأرض مقابل السلام"، ومواصلتها لسياستها الاستيطانية، ومساسها المتكرر بوحدة وحرمة مدينة القدس الشريف، كل ذلك أدى إلى النيل من مشروع السلام، ليزيد من مشاعر القلق والإحباط والغضب لدى الشعب الفلسطيني، ويهدد المنطقة كلها بالعودة إلى عهد المواجهة الذي سادها خلال أكثر من أربعين سنة خلت.

ولمعالجة هذه الوضعية المشحونة بالمخاطر، فإنه لا محيد عن التذكير بأن الحل الشامل والعادل والدائم لقضية الشرق الأوسط يمر حتما عبر الانسحاب الإسرائيلي الكامل واللامشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

وفي نفس هذه المنطقة من العالم، تستوقفنا معاناة الشعب العراقي الشقيق، ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نجدد مطلبنا برفع الحظر المفروض عليه.

ونجدد نفس هذا المطلب في حق الشعب الليبي الشقيق الذي يعاني هو الآخر من عقوبات قاسية نتمنى أن ترفع على ضوء التطورات الإيجابية التي حصلت مؤخرا بخصوص قضية لوكربي.

في أفريقيا، ما فتئت الجزائر تعمل، سواء في علاقاتها مع جيرانها أو مع باقي البلدان الأفريقية الأخرى، على بعث روابط قوية تقوم على أسس التعاون والتضامن، من أجل استكمال توحيد القارة سياسيا واقتصاديا.

فالصراعات داخل الدول الأفريقية أو بينها تهدد هذا المشروع الشرعي والطموح. ولذا فإننا ندعو إلى حل هذه الصراعات أو الأزمات باللجوء إلى الآليات الأفريقية المتوافرة، لا سيما الآلية المركزية للوقاية وتسيير وفض المنازعات، وعلى أساس احترام السلامة الترابية للدول وسيادتها، وكذا الحدود الموروثة عن الاستعمار.

إن أفريقيا تقود منذ عشرية كاملة، إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواكبها بدعم حاسم وفعّال مثلما دعا إلى ذلك الأمين العام لمنظمتنا في تقريره الشامل والهادف المعروض علينا.

يحيي المجتمع الدولي بعد أقل من شهرين من الآن، الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومناسبة مثل هذه تتيح فرصة لمراجعة جماعية للذات، تملي علينا الاعتراف بأن وضعية حقوق الإنسان اليوم أفضل بكثير مما كانت عليه منذ خمسين سنة خلت.

فحركة تحرر الشعوب والتوسع العالمي لرقعة الديمقراطية كان لهما بالتأكيد دور محوري في تطوير حقوق الإنسان وتعزيزها.

ومما لا شك فيه أن الخطوات المعتبرة المسجلة في إطار المسار الديمقراطي وبناء دولة القانون ستبقى هشة ومهددة ما لم تواكبها تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، حيث أن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن أن تتجذر بصفة دائمة وسليمة في فضاءات البؤس والحرمان.

وأجدد باسم بلادي، في هذا المقام، تمسكنا الشديد بعالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم تجزئتها، والتزامنا المستديم بترقيتها في منأى عن كل أشكال التلاعب والتسييس.

إذا أردنا أن نلخص التحديات المعقدة والمتعددة التي تواجهها الإنسانية اليوم فيمكننا أن نفعل ذلك من خلال التساؤل الأساسي التالي: كيف يمكننا التأكد من أن النظام العالمي الجديد الذي هو في طور التكوين، سيكون

أكثـــــر عدلا وأمنا وتضامنا، وسيتكفل فعلا بمصالح وطموحات الجميع؟

ويخص هذا التساؤل، طبعا، بلداننا، ومن خلالها الإنسانية جمعاء. فأي منتدى أكثر ملاءمة لمحاولة الرد عليه من هذا البيت الذي يجمعنا، والذي عقدنا العزم في ميثاقه "أن نتعامل بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحســـن جوار، وأن نضم قوانا كي نحفظ السلم والأمن الدوليين ... وأن نلجأ إلى الهيئات الدولية لتشجيع الرقي الاقتصادي والاجتماعي للشعوب جميعها".

إن تحديات الساعة لا تزال متجسدة في جوهر هذه القيـــم المؤسسة وفي صلب هذه الأهداف الأصلية الجامعة. وفي حقيقـــة الأمر، إن تغليب هذه القيم وتحقيق هذه الأهداف مرهونان بقدرتنا على تعبئة طاقاتنا الجماعية.

إن الجنس البشري الذي تمكن من العلم والتقنية، والذي قطع شوطا معتبرا في استخدام موارد عالمنا، والذي بسط تحكمه على وسائل رقيه، بين أيديه اليوم مفاتيح مصيره. واستعماله لمفاتيح مصيره هذه من أجل الصالح العام يتوقف عليه، وعليه وحده.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فومودو لامين سادات جوبي وزير الدولة للشؤون الخارجية في غامبيا.

السيد جوبي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي، بـــادئ ذي بدء، أن يهنئ الرئيس على توليه رئاسة هذه الدورة. إننا نعرف حق المعرفة أن المهام الماثلـــة أمامنا حافلة حقا بالتحديات، ولكننا على ثقة بأنه بفضل حكمتـــه وخبراتـــه الواسعة سينجح في الاضطلاع بمسؤولياته. وإذ نتمنى له حظا طيبا، اسمحوا لي أيضا أن أطمئنه على تعاون وفدنا التام معه في جميع الأوقات.

وعلى نفس المنوال، أود أيضا أن أهنئ سلفه، السيد هينادي أودوفينكو، على الطريقة المثيرة للإعجاب التي أدار بها أنشطة الجمعية العامة أثناء الدورة الثانية والخمسين.

ووفدي فخور جدا بالسيد كوفي عنان، أميننا العام القدير، على الطريقة الكفؤة التي يسيِّر بها شؤون منظمتنا. إن مساهماته الرائعة في ميدان الدبلوماسية الوقائية، التي تجلت بكل وضوح في مناسبات عديدة، لجديرة بالثناء. وبالمثل، وبالنسبة لمسألة حساسة هي الإصلاحات، فإنه أثبت أهليته لهذه المهمة، فقد شرع فور توليه المنصب، في عملية إصلاح الأمم المتحدة. إن نجاحه نجاحنا، وبالتالي سوف نقدم له دعمنا التام في سعينا المشترك من أجل تنشيط المنظمة وجعلها أكثر صلة بواقع هذه الأوقات المتغيرة.

ونحن في غامبيا كنا أيضا منشغلين بإجراء تحولات في مجتمعنا في ظل القيادة الدينامية والمستنيرة للرئيس يحيى أ.ج.ج جامـــع الذي يتمثل مثله الأعلى في خدمة شباب وشعب أفريقيا، بالسعي إلى مساعدتهم على تحقيق تطلعاتهم إلى السلم والاستقرار والعدالة والتقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ جددنا العهد مع تقليدنا الديمقراطي الجديد، نبذل كل جهد ممكن لتوطيد هذه العملية بطريقة منظمة، واضعين نصب أعيننا حقيقة أن النتائج الأفضل والأكثر دواما لن تتأتى إلا من خلال نهج منتظم.

وعلاوة على ذلك، ليس زرع الديمقراطية في قالب الفقر بالمهمة الهينة، لأن الديمقراطية، في نهاية المطاف، تعني المشاركة. وإذا لم تُلب احتياجـــات الناس الأساسية، فإنهم بكل بساطة لا يهتمون بأي عمليـــة سياسيـــة. وحكومة الرئيس جامع، وعيا منها بهذه الحقيقة الملموسة، سارعت إلى تنفيذ برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصاديـــة لتمكين الناس وأسرهم، مع التركيز بشدة على قطاعـــات اجتماعية مثل الصحة والتعليم والزراعة. وهكذا تم إنشاء عدد كبير من المدارس في كل أرجاء البلد، وبإمكاننا الآن أن نفخر بأننا وفرنا المدارس لكل المجتمعات المحلية في غامبيا. كما أن المرافق الصحية أصبحت في متناول جميع أبناء غامبيا، وبأسعار زهيدة.

اسمحوا لي في هـــذا المنعطف أن أعرب باسم حكومة بلدي، عن خالص امتناننا لحكومات الدول الصديقة - لا سيما جمهوريـــة نيجيريا الاتحادية وكوبا ومصر وجمهورية الصين في تايوان - على المساعدة التي لا تزال تقدمها لنا في هذه الأيام العصيبة. وإنه لمثال ناصع على التعاون الهادف فيما بين بلدان الجنوب، مثال جدير بالاقتداء به.

إنني أحاول فقط أن أشاطركم رؤيتنا لما يجب أن تقوم عليه العلاقات بين الـــدول: الرعاية والاهتمام، والمشاركة، والتشاور، والتعاون، من أجل المصلحة المتبادلة التي تعود بالنفع على الجميع. ولا أظن أن هناك طريقة أفضل للتعاون بين دول تسعـــى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المتبادلة في عالم لا تزال فيه الهوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. والآن، وبينما ننشغل بسد هذه الهوة تكتسحنا ظاهرة أخرى شبيهة بالإعصار تسمى العولمة وتحرير التجارة.

لقد اعترف كثيرون بأن العولمة وتحرير التجارة ينطويان على مواطـــن جذب عديدة. ورئي أنهما مفتاح اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. بيد أننا نلاحظ أنهمـــا في الوقت الذي يحققان فيه فوائد جمة للبلدان المتقدمة النمو، زادا من توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك فجوة التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء. كما أن تأثيرهما على العمالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية كان، بوجه عام، سلبيا إلى حد بعيد.

ويشغلنا التهميش المتزايد في التجارة العالمية لأقل البلدان نموا. ولا يزال إجمالي حجم صادراتنا دون ٠,٤ في المائة من الصادرات العالمية. وتزايد العولمة يزيد من تفاقم الحالة. هذا الاتجاه السلبي يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة لتخفيف وطـــأة هذه الحالة. وفي هذا السياق، نرحـــب بمقرر الجمعية العامة بإجراء أول حوار على مستوى رفيع لمدة يومين في مرحلة مبكرة من هذا الشهر موضوعه الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وتأثيرهما في السياســـة العامة. ونرجو أن يؤدي هذا الاجتماع إلى المشاركة الفعالة من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، بروح من المشاركة الحقيقية بغية تحقيـــق نتيجة مفيدة وناجحة وتوثيق التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. ولا بد من إدارة العولمة والتحرير من خلال الجهد الدولي المتضافر بغية تحاشي تهميش البلدان النامية بقدر أكبر. والعبء الرهيب للديون الخارجية اليوم يفرض مشاكل عويصة تتضمن تحديات ضخمة للبلدان النامية. وقـــد قيل الكثير عن ذلك، إلا أن ما نُفذ لتخفيف هذه المشكلة كان قليلا جدا. ونعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، بالإضافة إلى تدابير لتخفيف الديون تشمـــل الإلغاء والمساعدات المالية التيسيرية بغية تمكين البلدان الناميـــة من تخفيض الديون المستحقة عليها.

وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونشجع تنفيذ تدابيرها فورا وفي مرحلة مبكرة. ونشجع أيضا أي صقل لهذه المبادرة بهدف تقليل فترة التكيف الهيكلي إلى ثلاث سنوات، وزيادة مستوى تخفيض الديون إلى ٩٠ في المائـــة، وتسهيل شروط تخفيض الديون المتعددة الأطراف.

وقـــد تلقت أقل البلدان تقدما الاهتمام والدعم من المجتمع الدولـــي دائما، وبخاصة باعتماد إعلان وبرنامج عمل باريس لأقـــل البلدان تقدما للتسعينات. إلا أن تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج، وهي إيقاف تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وعكس اتجاهه في أقل البلدان نموا، لا يزال صعب المنال إلى الآن. وانعدام التقدم في هذا المجال يعود أساسا إلى عدم وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته. ونرجو أن يعمل إعلان وزراء أقل البلدان تقدما في دورة العام الحالي على تشجيع شركائنا في التنمية على التقدم والعمل معنا في شراكة حقيقية.

الفقر والحرمان وتدهور البيئة أفظع الشرور التي تواجهها البلدان الناميـــة الآن. ونتفق مع تحليل الأمين العام الوارد في تقريره عن أسبـــاب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فـــي أفريقيا، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين التنمية والسلام.

العالم اليوم محاصر بصراعات داخل الدول وفيما بين الـــدول على حد سواء. فمن البلقان إلى منطقة البحيرات الكبرى يواصل البشر الهجوم كل على الآخر بالمدافع والسكاكين والسواطير وكل أنواع الأسلحة الأخرى. وللأسف، فإن النساء والأطفال هم أكثر مَن يعاني من هذه الصراعات. ولا يمكننا أن نواصل السماح لذلك بالاستمرار. لقد آن أوان أن يتحمل كل فرد المسؤولية عما يرتكبه من جرائم بحق البشر. وجرائم العنف العرقي وانتهاك حقوق الإنسان، وهي سمة الصراعات الدائرة اليوم، لا يمكن السكوت عليها ويجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب.

ويدعم وفدي دعما كاملا عزم المجتمع الدولي على معالجة المشكلة. وفي هذا الصدد، يرحب بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونتفق مع بنجامين ب. فيرينز، وهو مدع عام سابق في محكمة نورمبرغ، في فلسفته بأنه:

"لا يمكـــن أن يكـــون هناك سلام بلا عدل، ولا عدل بلا قانون، ولا قانون مفيد بلا محكمة تقرر ما هو عدل وقانوني في ظل أي ظرف محدد".

وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية يكفل بأن رد الإنسانية على الجرائم المرتكبة ضدها سيكون منذ الآن سريعا وسيكون عادلا. ومن ثم، لا يمكن لأي جيش، ولا أي حاكم، ولا أي زمرة حاكمة في أي مكان أن ينتهكوا حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب. وغامبيا، حكومة وشعبا، تتطلع إلى سريان النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

من أهم طموحات منظمتنا ضمان أن يعيش الناس كافة في سلام. وبالتالي، لا يزال تحقيق السلم والأمن الدوليين واحدا من أهم شواغل منظمتنا النبيلة. ولهذا ينضم وفدي إلى بقية المجتمع الدولي في دعم جهود الأمم المتحدة لإرساء السلام وحل الصراعات في كل مكان من العالم.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يثني على أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق المراقبين العسكريين التابع لها والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في أفريقيا وما يتجاوزها للمهام الجليلة التي تواصل الاضطلاع بها في سعيها لإرساء السلام والأمن. ويتقدم وفدي بالشكر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصفة خاصة على استعادة الحكومة الشرعية المنتخبة بطريقة دستورية في سيراليون في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨. ولا يزال القلق يساورنا من جراء رفض المتمردين إلقاء سلاحهم حتى هذه اللحظة. ونحث المجتمع الدولي على مساعدة حكومة سيراليون في جهودها لاستعادة سيطرتها على كل أراضيها ولتركيز قواها على المصالحة الوطنية والتعمير والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بعقد المؤتمر الخاص المعنـــي بسيراليون هنا في نيويورك بناء على مبادرة من الأمين العـــام، نأمل أن يسهم في عملية المصالحة الوطنية.

في غينيا - بيساو المجاورة، نأمل أن تثمر مبادرة السلام المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فتؤدي إلى تسوية النزاع بصورة نهائية. وفي هذا الصدد، نسلم بالحاجة إلى احترام وقف إطلاق النار المتفق عليه في برايا، بالرأس الأخضر، في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٨، الذي نعتبره خطوة هامة في سبيل تعزيز السلم والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وحكومة غامبيا يشغل بالها عدد الصراعات في أفريقيـــا وشدتها والعلاقات المتشابكة بين تلك الصراعات، لا سيما ظهور صراعات جديدة في العام الماضي. ومما يشغل بالنا بقدر هائل الصراع على الحدود بين إثيوبيـــا وإريتريا، وتجدد الصراع في جمهورية الكونغـــو الديمقراطية، وتوقف عملية السلام في أنغولا، واستمـــرار العنف على يد المتمردين في سيراليون، وحـــالات الطوارئ الإنسانية المعقدة في غينيا - بيساو، والصومال والسودان، وغير ذلك من المشاكل.

وفضلا عما ذكرته الآن، تشغل بالنا أيضا الصعوبات المترتبة على حالات الصراع الحالية في أفريقيا، وبخاصة انتهاكـــات حقـــوق الإنســـان، وتدفقات اللاجئين، والاحتياجات الإنسانية للأبريـــاء المتأثرين بهذه الصراعات، وبخاصة النساء والأطفال. والمجتمع الدولي، في رده على حالات الصراع هذه، يجب أن يتصدى لهذه المسائل وللأسبـــاب الجذريـــة للصراعات، بما في ذلك بصفة خاصـــة المسائل الشائكة مثـــل الأطفال في الصراعات المسلحة وتدفق الأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لمعالجة هذه المسائـــل وفقا لتقرير الأمين العام عن أفريقيا. ونأمل أن يكون هنـــاك نهج علـــى صعيد الأمـــم المتحـــدة كلهـــا للتصدي لهذه المسائل الهامة.

إن مسألة لوكربي طال أمدها أكثر مما ينبغي. وقد آن الأوان للتوصل إلى تسوية يمكن بمقتضاها أن تخفف عن شعب الجماهيرية العربية الليبية العظمـــى معاناة الجزاءات القاسية التي فرضت عليه. ووفقا للموقف الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة بلـــدان عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الـــدول العربية، والمنظمات الإقليمية الأخـــرى، ترحب حكومة غامبيا بموافقة حكومتي المملكة المتحـــدة والولايات المتحدة الأمريكية على اقتراح محاكمة المشتبه فيهما في قضية لوكربي في بلد محايد، وهو هولندا. وبالتالي، تؤكد حكومة غامبيا من جديد دعمها الكامل للجماهيرية العربية

الليبية في حرصها على كفالة محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما.

على ضوء التغيرات الأخيرة، وسعيا إلى تحفيف حدة المعاناة الهائلة التي سببتها الجزاءات الاقتصادية المفروضة على الشعب الليبي بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)، وتفاديا لأي تشديد آخر للجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، تود حكومة غامبيا أن يجري على وجه السرعة الانتهاء من الترتيبات اللازمة لإيجاد حل دائم لهذه المشكلة التي طال أمدها.

لذلك، وبعد استعراض آخر المراسلات المتعلقة بالموضوع التي دارت بين حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام، والاتفاق الذي جرى التوصل إليه بين هذين البلدين وبين حكومة هولندا، المتصلة بترتيبات نقل الشخصين المشتبه فيهما إلى هولندا ومحاكمتهما هناك، ترى حكومة غامبيا أنه لا بد من منح الجماهيرية العربية الليبية فرصة لتقييم تلك الوثائق لكي تضمن أخذ آرائها وشواغلها في الحسبان فيما يختص بالترتيبات النهائية.

وبينما نسلّم بأن الأطراف جميعها قد قطعت شوطا طويلا لتكفل تحقيق العدالة - وفي أسرع فرصة ممكنة - يؤمن بلدي إيمانا شديدا بضرورة إسهام ليبيا إسهاما أكبر في الترتيبات النهائية المتعلقة بتسليم المشتبه فيهما لعلاقتهما بحادثة لوكربي، والأهم من ذلك كفالة الضمانات المناسبة لإجراء محاكمة عادلة ونزيهة. وسوف يتفق ذلك مع روح القرار الذي اتخذه في واغادوغو رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعهم الأخير المعقود على مستوى القمة.

وتود حكومتي أن ترى العدالة قد تحققت وأمكن التعرف على الجناة الحقيقيين في حادث التفجير فوق لوكربي وتقديمهم للمحاكمة بسرعة شديدة. ولئن كنا نصر على دعوتنا إلى إشراك ليبيا بصورة كاملة في السعي إلى شروط مقبولة للجانبين فيما يختص بنقل المشتبه فيهما إلى هولندا ومحاكمتهما فيها، فإننا نصر أيضا على الحصول، في المقام الأول، على جميع البراهين الدالة على اشتراكهما المباشر في هذا الحدث الفاجع. ومتى تم التوصل إلى أرضية تفاهم معقولة ومقبولة، لا بد من رفع الجزاءات على الفور وبلا أية شروط.

إن سياسة غامبيا الخارجية تهتدي بمصالحها الوطنية وبمصالح القارة، وكذا بالسعي إلى إقرار السلم والعدالة في العالم. ونحن ملزمون بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، بإلقاء بعض الأسئلة المتصلة بالموضوع متى كانت لبعض الإجراءات والمبادرات آثار مدمرة على أرواح البشر. وإحدى المسائل التي من هذا النوع التي نريد بشأنها إجابات واضحة صريحة تتعلق بقيام حكومة الولايات المتحدة مؤخرا بقصف مجمع المستحضرات الطبية في الخرطوم.

ما تريد حكومتي معرفته في هذا الصدد هو ما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة، ونحن نفترض بحسن نية أن المجمع كان متورطا حقا في إنتاج مواد مميتة محظورة، قد درست بعناية عواقب هذه الضربة الرهيبة على الناس السودانيين الأبرياء قبل أن تصدر أوامرها بالقصف. وبعبارة أخرى، هل أن من رأي حكومة الولايات المتحدة أن الرضا المستمد من تدمير المجمع في السودان كان يفوق، بمقاييس قيمها الأخلاقية، قدر وقيمة الرجال والنساء والأطفال الأبرياء؟ من المتعين بحث هذه المسألة لكي يستريح ضمير المجتمع الدولي.

وفيما يخص الشرق الأوسط، خاب أملنا لأن العملية السلمية، التي أعطتنا الكثير من الأمل، قد انهارت فعلا. ولا تقلل هذه الحالة غير المرغوب فيها من إيماننا بالعملية السلمية. ونحن نعترف بحق الشعوب كافة في تقرير المصير. ولذلك، نحترم حق الشعب الفلسطيني في أن يخرج إلى العالم تماما وقد تحققت له دولته المستقلة ذات السيادة. وفي هذا السياق، نرحب باعتماد الجمعية العامة القرار ٢٥٠/٥٢ بشأن اشتراك فلسطين في أعمال الأمم المتحدة. ونتطلع إلى اليوم الذي تنضم فيه فلسطين إلى الدول الأخرى بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

يؤمن وفدي إيمانا مطلقا بأن لكل شعب الحق في تقرير المصير. وهذا الإيمان يمثل القوة الملهمة الكامنة وراء تأييد غامبيا الشديد لطموح ٢١,٣ مليون نسمة في جمهورية الصين في تايوان، فيما يختص بممارسة حقهم في الاشتراك في أنشطة الأمم المتحدة. وقد تعززت شرعية طموحات ذلك الشعب من الناحيتين القانونية والمعنوية، بفضل إجراءات وتدابير مماثلة اتخذتها الأمم المتحدة بشأن مسألة التمثيل المتوازي الذي يمثل تذكرة مفيدة.

ونؤمن، بالمثل، بأن لشعب كوبا حقا غير قابل للتصرف في تقرير مصيره. إن الممارسة المتمثلة في فرض دولة عضو للجزاءات من جانب واحد ضد دولة عضو أخرى لا بد أن تنتهي بانتهاء الحرب الباردة. وينبغي للدول جمعاء، ونحن ندخل في ألفية جديدة، تهيئة عالم أفضل، عالم تتساوى فيه جميع الدول صغيرها وكبيرها، عالم تستند فيه العلاقات بين الدول إلى الاحترام المتبادل والمراعاة التامة للقانون الدولي.

لا تزال الحالة بين العراق والكويت واحدة من أهم المسائل المطروحة على الأمم المتحدة. ونود أن نؤكد على الحاجة إلى حل هذه المسألة بسرعة. ونأمل أن يتمكن الذين يتمتعون بنفوذ لدى العراق من التأثير عليه لضمان امتثاله لالتزاماته الدولية واستئنافه التعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها.

وفي هذا الصدد نحث على إطلاق سراح جميع أسرى الحرب بما فيهم رعايا الكويت المفقودين ورعايا البلدان الثالثة. ونشجع على قيام تعاون مخلص مع لجنة الصليب الأحمر الدولية تحقيقا لذلك الغرض. كما ندعو إلى عودة ممتلكات حكومة الكويت، بما فيها الوثائق الرسمية التي نُقلت من محفوظاتها الوطنية.

كما يعرب وفدي عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في العراق ومحنة الشعب العراقي الأليمة. ونشجع العراق على التعاون مع الأمم المتحدة، وهو تعاون من شأنه إنهاء العقبة الراهنة وتمهيد السبيل لاستعراض الجزاءات استعراضا شاملا.

لا يزال القلق يساورنا جميعا بشأن الصراع الدائر في أفغانستان. وإننا نؤمن بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع الدائر هناك. ونحن الفصائل الأفغانية جميعها على التوصل إلى تسوية سياسية للصراع تحت رعاية الأمم المتحدة، تسوية تعنى بمصالح شعب أفغانستان بأسره وتستجيب لشواغله.

وإنني في هذا المنعطف، أكرر إدانة حكومتي لقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في أفغانستان. ولنأمل في أن يجري تعقب مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء وتقديمهم للعدالة.

وإذ نقترب من الألفية الجديدة، نواجه صراعات طال أمدها وصراعات جديدة تظهر إلى الوجود. وبذلك لا يمكن أن نصف عالمنا بأنه عالم يسوده السلام والهدوء. وفي هذه المرحلة من تاريخنا لا بد أن نسعى جاهدين إلى دخول القرن الحادي والعشرين كأسرة متحدة مسالمة يمكنها أن تسلم للأجيال المقبلة عالما آمنا متقدما تُكفل فيه الديمقراطية والعدالة والمساواة لكل شخص بصرف النظر عن أصله أو عرقه أو دينه أو معتقده السياسي. ولنأمل أن يسفر إعلان سنة ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلام، وهي السنة التي كانت غامبيا أول مَن اقترحها خلال دورة عام ١٩٩٧، عن نتائج مثمرة.

بصرف النظر عن الصراعات العديدة، القديم منها والجديد، يساور القلق وفدي فيما يختص بخطر المخدرات التي تهدد نسيج مجتمعاتنا ذاته. لقد اكتسبت هذه المشكلة أبعادا هائلة الآن ولا يوجد مجتمع نجا من مخاطر هذا الأخطبوط الفتاك.

ونعتقد أن دولنا، كبيرها وصغيرها على حد سواء، تعاني من هذه المشكلة. ولذلك علينا أن نوحد صفوفنا في جبهة مشتركة لمكافحة هذا الشر. وحكومة غامبيا تلتزم بالقضاء على مشكلة المخدرات في أراضيها وستواصل التعاون مع كل البلدان في هذا المجال.

لقد رحبت حكومة غامبيا بالدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات العالمية التي عقدت في نيويورك من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. كذلك نؤيد تأييدا تاما الإعلان السياسي، وإعلان المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وخطط العمل التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية.

ونود أن نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الروابط المتزايدة والخطرة بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات بشكل غير مشروع وعصاباتهم شبه العسكرية، التي لجأت إلى كل أنماط العنف، مما يقوض المؤسسات الديمقراطية للدول وينتهك حقوق الإنسان.

وفضلا عن خطر المخدرات، يواجه المجتمع الدولي تحديا آخر هو الإرهاب الدولي. وحكومة غامبيا تشجب الإرهاب في كل صوره وأشكاله. ونحن وإن كنا نعرب مرة أخرى عن مواساتنا لمن أضيروا وللأسر الثكلى من جراء الانفجارات التي وقعت مؤخرا في كينيا وتنزانيا وجنوب

أفريقيا، فإننا نناشد كل البلدان أن تعمل معا لمكافحة آفة الإرهاب.

وتشغل بالنا مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والعواقب الناجمة عنها. ووفدي يرحب بسريان معاهدة أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

بانتهاء الحرب الباردة ينبغي أن يُعطى نزع السلاح النووي الأولوية في جهودنا لتأمين سلامة البشرية. وفي هذا الصدد، يشعر وفدي بالاطمئنان لما أعلنته الهند وباكستان بشأن التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونضم صوتنا إلى الداعين إلى وضع برنامج تفاوضي ومرحلي يهدف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية من جانب كل البلدان.

من الواضح أننا إذا أردنا أن ندخل جميعا الألفية الجديدة برؤية جماعية لعالم أفضل، فعلينا أن نصلح منظمتنا وننعشها لكي نجعلها أهم وأكثر استجابة لتحديات العصر. وقد تبلورت هذه الفكرة وأدت إلى النظر في تدابير الإصلاح التي اقترحها الأمين العام كوفي عنان في تقريره "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح".

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بأميننا العام القدير لالتزامه الثابت بإصلاح منظمتنا ولتعاونه في هذا المجال. ويراودنا وطيد الأمل في أن نجاح أي برنامج لإصلاح الأمم المتحدة سيعتمد على قدرة المنظمة على ترك أثر كبير على حياة جميع الناس، لا سيما سكان البلدان النامية، وكذلك على التحسينات الحقيقية في سير عمل المنظمة.

وفي هذا الصدد، نشعر شعورا قويا بأن تدابير الإصلاح ينبغي أن تركز بصفة عامة على تدعيم دور المنظمة في تشجيع إرساء السلم وتحقيق التنمية. وأي برنامج للإصلاح يجب أن يعالج الحاجة إلى تمكين المنظمة من مواجهة تحديات عالمنا المعاصر وصيانة قدسية مبادئ الميثاق ومركزيتها.

لقد شهدت الدورة الماضية مناقشات كثيرة حول هذه المسألة. ولكن من المؤسف أنها لم تسفر عن تقدم ملموس. وإذ نتابع هذه المهمة الجسيمة، نأمل في أن تتغلب الجمعية على التهجم العدواني الذي يسعى إلى تصويرها على أنها "دار الأقوال". وأية قرارات ملموسة وعملية تتبلور نتيجة لمداولاتنا بشأن هذه المسألة ستكون محكا للإرادة السياسية للدول الأعضاء في المضي قدما نحو التجديد الحقيقي للمنظمة وإنعاشها.

إن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكمل دون إصلاح مجلس الأمن - الجهاز الرئيسي المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ولئن تحقق بعض التوافق في الآراء حول عدد من المسائل المتعلقة بقضية التمثيل العادل وزيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن، فإن الاختلافات الهامة لا تزال موجودة بشأن مسائل أخرى كثيرة. ونحث الدول الأعضاء على الاستمرار في التفاوض البناء حول المسائل المعلقة بغية التوصل إلى حل وسط يلقى الموافقة، وإن لم يكن الرضى، من الجميع.

أخيرا، وبينما نواصل العمل على إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها بعد ٥٠ عاما من العمل، يجب علينا أيضا أن نواصل معالجة أوجه الضعف والتفاوت والقصور التي تشوب النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي، والتجارة العالمية، والتمويل، والاستثمار، والتنمية الدولية، وغيرها. وعلينا أن نستمر في ذلك لكي نحقق تعاونا وشراكة أكثر معنى يهدفان إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية وصيانة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

ولهذا يجدر بنا أن نتذكر أن قضيتي المرأة في التنمية وحقوق الطفل قضيتان هامتان يجب أن تبقيا على رأس جدول الأعمال الدولي. وفي هذا المسعى، يجب أن تعطى التنمية الأولوية التي تستحقها. ويجب أن تعطى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية الفرصة لكي تخرج من ماضيها المهلك إلى مستقبل يضمن لها كل مزايا الديمقراطية والسلام، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية، واستعادة كرامة شعوبها كافة.

ويمكن التوصل إلى هذا الهدف إذا عملنا كلنا معا، مستلهمين ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن نحقق ذلك معا، شمالنا وجنوبنا، غنينا وفقيرنا، إذا آمنا به.

إن الأمم المتحدة تتيح المحفل والإطار الضروري لتحقيق الأهداف التي نضعها نصب أعيننا على هذا الكوكب الصغير الذي نتشاطره. وقبل تأسيس الأمم المتحدة كان العالم قد عاش مرارة حربين مدمرتين. وعندما أنشئت الأمم المتحدة قبل نصف قرن، ساعدت على تفادي حرب عالمية أخرى على الرغم من الحرب

الباردة التي تلت ذلك. والآن، في فترة ما بعد الحرب الباردة، الفترة التي نواجه فيها صراعات عرقية محلية وسياسية داخلية، نحتاج إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

هذه الهيئة العالمية قد صمدت أمام تجارب الزمن والتاريخ. ولا بديل للأمم المتحدة، فكل البلدان، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، لها مصلحة حيوية في تدعيم الأمم المتحدة بدلا من إضعافها. والأمم المتحدة اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى، وعلينا كلنا أن نجاهد من أجل حيويتها واحترام قراراتها. ولا يمكننا أن نحقق ذلك إلا عندما يصبح واضحا في أذهان الجميع أنها الدار المشتركة لكل دول العالم وأنها يجب اعتبارها منصفة وعادلة بالنسبة للجميع، وبخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي يتخذها مجلس الأمن. فهذه القرارات يجب أن تتوخى روح التعاون والتفهم الأخوية التي تعم هنا في قاعة الجمعية العامة هذه.

نحن في غامبيا لا نزال متفائلين جدا. ونعلم أننا نشاطر الآخرين هذا التفاؤل لأن الجمعية العامة ملاذ الإنسانية جمعاء من آلام العالم الخارجي وقسوته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي سعادة السيد مرادبك إيمانواليف، وزير الشؤون الخارجية في قيرغيزستان، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إيمانواليف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي بأن أهنئ السيد ديدييه أوبيرتي بمناسبة انتخابه للمنصب الهام، منصب رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة. إن هذا الانتخاب دليل على التقدير الواسع النطاق الذي يحظى به البلد الذي يمثله. وإنني مقتنع بأن خبرته الثرة ومهارته الدبلوماسية ستمكنانه من إدارة هذه الدورة للجمعية العامة بنجاح والاضطلاع بالواجبات الهامة المنوطة بها.

كما أود أن أعرب عن شكري العميق لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين السيد أودوفينكو وزير خارجية أوكرانيا السابق على العمل المثمر الذي اضطلع به في العام الماضي.

من الصعوبة بمكان التقليل من شأن الأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتعاون الاقتصادي. وتود قيرغيزستان أن ترى المنظمة وقد حققت الإصلاح بنجاح. وقد بثّت "ثورة الأمين العام الهادئة" للإصلاحات المؤسسية التي بدأت قبل عام قوة جديدة في آليات الأمم المتحدة.

لقد اتخذت بالفعل أهم الخطوات المبدئية لإنجاح هذه الثورة، ولكن الكثير ما زال يتعين إنجازه. وكما بينت الدورة السابقة، تتطلب عملية إصلاح المنظمة، حتى تصبح مستعدة لمواجهة تحديات الألفية المقبلة، المزيد من الوقت والعمل يفوق ما كان متوقعا.

ولن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة إذا لم يطبق الإصلاح على جميع أجهزتها، بما فيها مجلس الأمن. وإننا نحكم على المجلس من واقع فعاليته. ونحن نؤيد، في هذا الصدد، اقتراح الأمين العام الداعي إلى التوسع في الدور الذي يقوم به المجلس. ونشاركه الرأي في أن المجلس ينبغي أن يتناول العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على السلم والأمن، بنفس النشاط الذي يعمل به على تسوية المسائل السياسية. ونؤمن أيضا بأن من الجوهري أن نعمل لا على تحسين أساليب عمل المجلس فحسب، وإنما أيضا على توسيع نطاق عضويته. ومن رأينا أن توسيع نطاق عضوية المجلس من الناحية الكمية ينبغي أن يشمل فئتي عضويته وأن يكفل التمثيل الجغرافي العادل. وفضلا عن ذلك، لا بد أن يحصل الأعضاء الدائمون الجدد في المجلس على جميع الامتيازات المناسبة لمركزهم.

لقد أسفرت عملية الإصلاح الشاقة التي طبقت على جميع مناحي المجتمع القيرغيزي أثناء السنوات السبع التي مضت على استقلالنا عن بعض النتائج. وكان من أهم هذه النتائج الحفاظ على استقرارنا السياسي، وإضفاء المزيد من الديمقراطية على المجتمع، وتوسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية.

وتسعى قيرغيزستان إلى إيجاد طرق جديدة للنقل نظرا لافتقارها إلى منافذ تمكنها من الوصول إلى البحر، وهو أمر جوهري لتسهيل حركة السلع ورأس المال والخدمات في المنطقة. وهي بسبيلها إلى حيازة معلومات تكنولوجية جديدة واتصالات إلكترونية، من شأنها تحديث البلد. وتود قيرغيزستان أن تنمي التعاون الإقليمي في إطار الجماعة الاقتصادية لبلدان آسيا الوسطى وكمنولث الدول المستقلة. كما تؤمن بضرورة التعاون مع الأقاليم الأخرى.

وفي هذا السياق أود أن أشير إلى أهمية مبدأ "دبلوماسية طريق الحرير" الذي استنَّه الرئيس أكاييف وإلى توقيته المناسب. وتفترض فكرة إحياء طريق الحرير العظيم مسبقا تحويل المنطقة الواقعة على الطريق إلى منطقة استقرار وأمن وتعاون ومشاركة على قدم المساواة. وتشكل فكرة إحياء هذا الطريق التزاما بتهيئة الظروف المواتية لزيادة التعاون الدولي حتى يمكننا القيام بعمل مشترك من أجل تسوية المشكلات العالمية التي تواجه البشرية على مشارف الألفية الثالثة.

تسلط الاستراتيجية الوطنية لجمهورية قيرغيزستان الضوء على التنمية المستدامة بوصفها الأساس للتنمية البشرية المستقرة والآمنة ونحن ندخل في ألفية جديدة. ويكتسي تنفيذ القرارات التي اتُّخذت في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية أهمية هائلة لجمهورية قيرغيزستان. وفيما يختص بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة التحول - وهي البلدان التي تسعى لالتماس طريقها نحو النمو المستدام - من الأهمية بمكان أن يوجد تنسيق وعمل مشترك بشأنها في إطار أمم متحدة أعيد تنشيطها، وفي إطار مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية بغية إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي.

وتتمثل الأولوية في تنمية قيرغيزستان في تسوية مشكلة العصر الحديث الثلاثية الأوجه وهي: كيفية النهوض بالاقتصاد، والبيئة، والتنمية الاجتماعية. ولا بد لي من أن أوضح أن البيئة هي حجر الأساس للتنمية المستدامة في قيرغيزستان. وتحقيق الوئام بين الإنسان والطبيعة هو لب برنامج التنمية المستدامة الذي اعتمدته حكومة قيرغيزستان في العام الماضي.

قيرغيزستان بلد جبلي؛ ومعظم أراضيه - ٩٥ في المائة - تغطيها الجبال. والجبال، كما هو معروف، هي المصدر الرئيسي للمياه العذبة والتنوع البيولوجي والموارد المعدنية والطاقة، فضلا عن أهميتها البالغة للسياحة. ولكن الجبال تعني في نفس الوقت المفاجآت والأخطار. فالزلازل وانهيار التربة والانهيارات الجليدية والفيضانات - تهدد كلها حياة البشر وتتطلب نفقات مالية ومادية هائلة. وقيرغيزستان عظيمة الامتنان، في هذا الصدد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعمها مبادرتها الداعية إلى إعلان سنة ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال، وتطلب إلى تلك الدول مواصلة تأييد المبادرة في هذه الدورة للجمعية العامة.

إن السياسة السلمية التي تنتهجها جمهورية قيرغيزستان والتي تتركز في اتجاه إيجاد نظام عالمي متعدد الأقطاب، تفترض مسبقا، من بين جملة أمور، تحقيق مستقبل لانووي آمن. وما اتخذته من خطوات محددة في مجال نزع السلاح النووي وفي مجال تعزيز نظام عدم الانتشار، يؤكد التزامها بهذه السياسة.

إن إدراج مبادرة بلدان آسيا الوسطى الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة جاء في الوقت المناسب. وأثناء تلك الدورة اعتُمد قرار بإنشاء المنطقة في آسيا الوسطى بتوافق الآراء.

ومن دواعي سروري اليوم أن أقول إن الاجتماع الاستشاري لخبراء بلدان آسيا الوسطى، والدول الحائزة للأسلحة النووية والأمم المتحدة، الذي انعقد في يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه في بشكيك، قد أرسى الأساس القانوني لمبادرة آسيا الوسطى. وهذه مرحلة جديدة من مراحل إنشاء المنطقة. ونعتقد، في هذا الصدد، أن من المفيد مواصلة الاجتماعات الدورية بين خبراء الفريق العامل الإقليمي وبين خبراء الدول الحائزة للأسلحة النووية، بمشاركة ممثلين عن الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تتزامن دورة هذا العام مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لبدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤيد قيرغيزستان تأييدا تاما جهود حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة في شتى بؤر التوتر في العالم. ونحن مؤمنون في نفس الوقت، بأنه يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام للجهود المبكرة لمنع الصراعات - أي ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية أو الهادئة، الرامية إلى منع تحول المنازعات إلى صراعات.

ونعتقد أن دولنا، كبيرها وصغيرها على حد سواء، تعاني من هذه المشكلة. ولذلك علينا أن نوحد صفوفنا في جبهة مشتركة لمكافحة هذا الشر. وحكومة غامبيا تلتزم بالقضاء على مشكلة المخدرات في أراضيها وستواصل التعاون مع كل البلدان في هذا المجال.

لقد رحبت حكومة غامبيا بالدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات العالمية التي عقدت في نيويورك من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. كذلك نؤيد تأييدا تاما الإعلان السياسي،

وإعلان المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وخطط العمل التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية.

ونود أن نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الروابط المتزايدة والخطرة بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات بشكل غير مشروع وعصاباتهم شبه العسكرية، التي لجأت إلى كل أنماط العنف، مما يقوض المؤسسات الديمقراطية للدول وينتهك حقوق الإنسان.

وفضلا عن خطر المخدرات، يواجه المجتمع الدولي تحديا آخر هو الإرهاب الدولي. وحكومة غامبيا تشجب الإرهاب في كل صوره وأشكاله. ونحن وإن كنا نعرب مرة أخرى عن مواساتنا لمن أضيروا وللأسر الثكلى من جراء الانفجارات التي وقعت مؤخرا في كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا، فإننا نناشد كل البلدان أن تعمل معا لمكافحة آفة الإرهاب.

وتشغل بالنا مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والعواقب الناجمة عنها. ووفدي يرحب بسريان معاهدة أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

بانتهاء الحرب الباردة ينبغي أن يُعطى نزع السلاح النووي الأولوية في جهودنا لتأمين سلامة البشرية. وفي هذا الصدد، يشعر وفدي بالاطمئنان لما أعلنته الهند وباكستان بشأن التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونضم صوتنا إلى الداعين إلى وضع برنامج تفاوضي ومرحلي يهدف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية من جانب كل البلدان.

من الواضح أننا إذا أردنا أن ندخل جميعا الألفية الجديدة برؤية جماعية لعالم أفضل، فعلينا أن نصلح منظمتنا وننعشها لكي نجعلها أهم وأكثر استجابة لتحديات العصر. وقد تبلورت هذه الفكرة وأدت إلى النظر في تدابير الإصلاح التي اقترحها الأمين العام كوفي عنان في تقريره "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح".

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بأميننا العام القدير لالتزامه الثابت بإصلاح منظمتنا ولتعاونه في هذا المجال. ويراودنا وطيد الأمل في أن نجاح أي برنامج لإصلاح الأمم المتحدة سيعتمد على قدرة المنظمة على ترك أثر كبير على حياة جميع الناس، لا سيما سكان البلدان النامية، وكذلك على التحسينات الحقيقية في سير عمل المنظمة.

وفي هذا الصدد، نشعر شعورا قويا بأن تدابير الإصلاح ينبغي أن تركز بصفة عامة على تدعيم دور المنظمة في تشجيع إرساء السلم وتحقيق التنمية. وأي برنامج للإصلاح يجب أن يعالج الحاجة إلى تمكين المنظمة من مواجهة تحديات عالمنا المعاصر وصيانة قدسية مبادئ الميثاق ومركزيتها.

لقد شهدت الدورة الماضية مناقشات كثيرة حول هذه المسألة. ولكن من المؤسف أنها لم تسفر عن تقدم ملموس. وإذ نتابع هذه المهمة الجسيمة، نأمل في أن تتغلب الجمعية على التهجم العدواني الذي يسعى إلى تصويرها على أنها "دار الأقوال". وأية قرارات ملموسة وعملية تتبلور نتيجة لمداولاتنا بشأن هذه المسألة ستكون محكا للإرادة السياسية للدول الأعضاء في المضي قدما نحو التجديد الحقيقي للمنظمة وإنعاشها.

إن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكمل دون إصلاح مجلس الأمن - الجهاز الرئيسي المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ولئن تحقق بعض التوافق في الآراء حول عدد من المسائل المتعلقة بقضية التمثيل العادل وزيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن، فإن الاختلافات الهامة لا تزال موجودة بشأن مسائل أخرى كثيرة. ونحث الدول الأعضاء على الاستمرار في التفاوض البناء حول المسائل المعلقة بغية التوصل إلى حل وسط يلقى الموافقة، وإن لم يكن الرضى، من الجميع.

أخيرا، وبينما نواصل العمل على إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها بعد ٥٠ عاما من العمل، يجب علينا أيضا أن نواصل معالجة أوجه الضعف والتفاوت والقصور التي تشوب النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي، والتجارة العالمية، والتمويل، والاستثمار، والتنمية الدولية، وغيرها. وعلينا أن نستمر في ذلك لكي نحقق تعاونا وشراكة أكثر معنى يهدفان إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية وصيانة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

ولهذا يجدر بنا أن نتذكر أن قضيتي المرأة في التنمية وحقوق الطفل قضيتان هامتان يجب أن تبقيا على رأس جدول الأعمال الدولي. وفي هذا المسعى، يجب أن تعطى التنمية الأولوية التي تستحقها. ويجب أن تعطى

أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية الفرصة لكي تخرج من ماضيها المهلك إلى مستقبل يضمن لها كـــل مزايا الديمقراطية والسلام، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية، واستعادة كرامة شعوبها كافة.

ويمكـــن التوصل إلى هذا الهدف إذا عملنا كلنا معا، مستلهمين ميثـــاق الأمم المتحدة. ويمكن أن نحقق ذلك معا، شمالنا وجنوبنـــا، غنينا وفقيرنا، إذا آمنا بـه.

إن الأمم المتحدة تتيح المحفل والإطار الضروري لتحقيق الأهداف التي نضعها نصب أعيننا على هذا الكوكب الصغير الذي نتشاطره. وقبل تأسيس الأمم المتحدة كان العالم قد عاش مرارة حربين مدمرتين. وعندما أنشئت الأمم المتحدة قبل نصف قرن، ساعدت على تفادي حرب عالمية أخرى على الرغم من الحرب الباردة التي تلت ذلك. والآن، في فترة ما بعد الحرب الباردة، الفترة التي نواجه فيها صراعات عرقية محلية وسياسية داخلية، نحتاج إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

هذه الهيئة العالمية قد صمدت أمام تجارب الزمن والتاريخ. ولا بديل للأمم المتحدة، فكل البلدان، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، لها مصلحة حيوية في تدعيم الأمم المتحدة بدلا من إضعافها. والأمم المتحدة اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى، وعلينا كلنا أن نجاهد من أجل حيويتها واحتـــرام قراراتها. ولا يمكننا أن نحقق ذلك إلا عندما يصبح واضحا في أذهان الجميع أنها الدار المشتركة لكل دول العالم وأنها يجب اعتبارها منصفة وعادلة بالنسبة للجميع، وبخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي يتخذها مجلس الأمن. فهذه القرارات يجب أن تتوخى روح التعاون والتفهم الأخوية التي تعم هنا في قاعة الجمعية العامة هذه.

نحن في غامبيا لا نزال متفائلين جدا. ونعلم أننا نشاطر الآخرين هذا التفاؤل لأن الجمعية العامة ملاذ الإنسانية جمعاء من آلام العالم الخارجي وقسوته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي سعادة السيد مرادبك إيماناليف، وزير الشؤون الخارجية في قيرغيزستان، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إيماناليف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي بأن أهنئ السيد ديدييه أوبيرتي بمناسبة انتخابه للمنصب الهام، منصب رئيس الجمعية العامـــة في هذه الدورة. إن هذا الانتخاب دليل على التقدير الواسع النطاق الذي يحظى بـه البلد الذي يمثله. وإنني مقتنع بأن خبرته الثرة ومهارته الدبلوماسية ستمكنانه من إدارة هذه الدورة للجمعية العامة بنجاح والاضطلاع بالواجبات الهامة المنوطة بها.

كما أود أن أعرب عن شكري العميق لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين السيد أودوفينكو وزير خارجية أوكرانيا السابق على العمل المثمر الذي اضطلع به في العام الماضي.

من الصعوبة بمكان التقليل من شأن الأمم المتحدة في مجالات السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتعاون الاقتصادي. وتود قيرغيزستان أن ترى المنظمة وقد حققت الإصلاح بنجاح. وقد بثّت "ثورة الأمين العام الهادئة" للإصلاحات المؤسسية التي بدأت قبل عام قوة جديدة في آليات الأمم المتحدة.

لقد اتخذت بالفعل أهم الخطوات المبدئية لإنجاح هذه الثورة، ولكن الكثير ما زال يتعين إنجازه. وكما بينت الدورة السابقة، تتطلب عملية إصلاح المنظمة، حتى تصبح مستعدة لمواجهة تحديات الألفية المقبلة، المزيد من الوقت والعمل يفوق ما كان متوقعا.

ولـــن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة إذا لم يطبق الإصلاح على جميع أجهزتها، بما فيها مجلس الأمن. وإننا نحكم على المجلس من واقع فعاليته. ونحن نؤيد، في هذا الصدد، اقتراح الأمين العام الداعي إلى التوسع في الدور الذي يقوم به المجلس. ونشاركه الرأي في أن المجلس ينبغي أن يتناول العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على السلم والأمن، بنفس النشاط الذي يعمل به على تسوية المسائل السياسية. ونؤمن أيضا بأن من الجوهري أن نعمل لا على تحسين أساليب عمل المجلس فحسب، وإنما أيضا على توسيع نطاق عضويته. ومن رأينا أن توسيع نطاق عضوية المجلس من الناحية الكمية ينبغي أن يشمل فئتي عضويته وأن يكفل التمثيل الجغرافي العادل. وفضلا عن ذلك، لا بد أن يحصل الأعضاء الدائمون الجدد في المجلس على جميع الامتيازات المناسبة لمركزهم.

لقد أسفرت عملية الإصلاح الشاقة التي طبقت على جميع مناحي المجتمع القيرغيزي أثناء السنوات السبع التي مضت على استقلالنا عن بعض النتائج. وكان من أهم هذه

النتائج الحفاظ على استقرارنا السياسي، وإضفاء المزيد من الديمقراطية على المجتمع، وتوسيع نطاق الإصلاحات الاقتصادية.

وتسعى قيرغيزستان إلى إيجاد طرق جديدة للنقل نظرا لافتقارها إلى منافذ تمكنها من الوصول إلى البحر، وهو أمر جوهري لتسهيل حركة السلع ورأس المال والخدمات في المنطقة. وهي بسبيلها إلى حيازة معلومات تكنولوجية جديدة واتصالات إلكترونية، من شأنها تحديث البلد. وتود قيرغيزستان أن تنمي التعاون الإقليمي في إطار الجماعة الاقتصادية لبلدان آسيا الوسطى وكمنولث الدول المستقلة. كما تؤمن بضرورة التعاون مع الأقاليم الأخرى.

وفي هذا السياق أود أن أشير إلى أهمية مبدأ "دبلوماسية طريق الحرير" الذي استنّه الرئيس أكاييف وإلى توقيته المناسب. وتفترض فكرة إحياء طريق الحرير العظيم مسبقا تحويل المنطقة الواقعة على الطريق إلى منطقة استقرار وأمن وتعاون ومشاركة على قدم المساواة. وتشكل فكرة إحياء هذا الطريق التزاما بتهيئة الظروف المواتية لزيادة التعاون الدولي حتى يمكننا القيام بعمل مشترك من أجل تسوية المشكلات العالمية التي تواجه البشرية على مشارف الألفية الثالثة.

تسلط الاستراتيجية الوطنية لجمهورية قيرغيزستان الضوء على التنمية المستدامة بوصفها الأساس للتنمية البشرية المستقرة والآمنة ونحن ندخل في ألفية جديدة. ويكتسي تنفيذ القرارات التي اتُّخذت في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية أهمية هائلة لجمهورية قيرغيزستان. وفيما يختص بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة التحول - وهي البلدان التي تسعى لالتماس طريقها نحو النمو المستدام - من الأهمية بمكان أن يوجد تنسيق وعمل مشترك بشأنها في إطار أمم متحدة أعيد تنشيطها، وفي إطار مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية بغية إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي.

وتتمثل الأولوية في تنمية قيرغيزستان في تسوية مشكلة العصر الحديث الثلاثية الأوجه وهي: كيفية النهوض بالاقتصاد، والبيئة، والتنمية الاجتماعية. ولا بد لي من أن أوضح أن البيئة هي حجر الأساس للتنمية المستدامة في قيرغيزستان. وتحقيق الوئام بين الإنسان والطبيعة هو لب برنامج التنمية المستدامة الذي اعتمدته حكومة قيرغيزستان في العام الماضي.

قيرغيزستان بلد جبلي؛ ومعظم أراضيه - ٩٥ في المائة - تغطيها الجبال. والجبال، كما هو معروف، هي المصدر الرئيسي للمياه العذبة والتنوع البيولوجي والموارد المعدنية والطاقة، فضلا عن أهميتها البالغة للسياحة. ولكن الجبال تعني في نفس الوقت المفاجآت والأخطار. فالزلازل وانهيار التربة والانهيارات الجليدية والفيضانات - تهدد كلها حياة البشر وتتطلب نفقات مالية ومادية هائلة. وقيرغيزستان عظيمة الامتنان، في هذا الصدد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعمها مبادرتها الداعية إلى إعلان سنة ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال، وتطلب إلى تلك الدول مواصلة تأييد المبادرة في هذه الدورة للجمعية العامة.

إن السياسة السلمية التي تنتهجها جمهورية قيرغيزستان والتي تتركز في اتجاه إيجاد نظام عالمي متعدد الأقطاب، تفترض مسبقا، من بين جملة أمور، تحقيق مستقبل لانووي آمن. وما اتخذته من خطوات محددة في مجال نزع السلاح النووي وفي مجال تعزيز نظام عدم الانتشار، يؤكد التزامها بهذه السياسة.

إن إدراج مبادرة بلدان آسيا الوسطى الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة جاء في الوقت المناسب. وأثناء تلك الدورة اعتُمد قرار بإنشاء المنطقة في آسيا الوسطى بتوافق الآراء.

ومن دواعي سروري اليوم أن أقول إن الاجتماع الاستشاري لخبراء بلدان آسيا الوسطى، والدول الحائزة للأسلحة النووية والأمم المتحدة، الذي انعقد في يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه في بشكيك، قد أرسى الأساس القانوني لمبادرة آسيا الوسطى. وهذه مرحلة جديدة من مراحل إنشاء المنطقة. ونعتقد، في هذا الصدد، أن من المفيد مواصلة الاجتماعات الدورية بين خبراء الفريق العامل الإقليمي وبين خبراء الدول الحائزة للأسلحة النووية، بمشاركة ممثلين عن الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تتزامن دورة هـــذا العام مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لبدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤيد قيرغيزستان تأييدا تاما جهود حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة في شتى بؤر التوتر في العالم. ونحن مؤمنون في نفس الوقت، بأنه يتعيـــن إيلاء مزيد من الاهتمام للجهود المبكرة لمنـــع الصراعات - أي ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية أو الهادئة، الرامية إلى منع تحول المنازعات إلى صراعات.

تشعر قيرغيزستان بالقلق الشديد إزاء الصراع المسلح في أفغانستان الذي يدور منذ قرابة العقدين من الزمان. ونشعر بالهلع الشديد أيضا حيال المواجهة العسكرية والحالة الإنسانية الخطيرة في كوسوفو، والحالة في أفريقيا، وعدم إحراز تقدم في الشرق الأوسط وقبرص وشبه الجزيرة الكورية.

إلا أننا نشعر بنفس القدر من القلق إزاء الأزمـــة المالية في جنوب شرقي آسيا، وروسيا وأمريكا اللاتينية، وتجارب الأسلحة النووية التي أجرتها الهند وباكستان. فقد أظهـــر التاريخ أن مصادر الصراع، على الرغم من اختلافهـــا الشديد، متشابهة جدا في الوقت نفسه. فالصراعات المسلحة تقترن بالعنف والهجرات الضخمة للاجئين والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وتجاهل حقوق الإنسان وانتهاكها على نحو صارخ. وإن أراضي البلـــدان التي تدور فيها صراعات مسلحة كثيرا ما تستخدم لتدريب المرتزقة والإرهابيين المحترفين.

لقد عبر الإرهـــاب الحدود الوطنية منذ زمن طويل وأصبح دوليا في طبيعتـــه. وسقط الآلاف من الأبرياء ضحايا له، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن. واتسمت فترة المائة سنة الماضية بظواهر معينة مثل التفجيرات الإرهابية بالقنابل والإرهاب النووي. إننا نؤيد الاقتراحات المنادية بتعجيل العمل في مشروع اتفاقية لمكافحـــة أعمال الإرهاب النووي. وقيرغيزستان تعارض بشدة الإرهاب بأي شكل أو نوع كان وتدعو المجتمع الدولـــي لحشد جهوده لمكافحة هذا الخطر العالمي.

إن السنوات الست التي مضت منذ انضمام قيرغيزستان إلى الأمم المتحدة شكلت مجالا طيبا للتمرن على المشاركة في أسرة الأمم المتحدة. وقد سعينا جاهدين، مع البلدان الأخرى، لإنشاء عالم أكثر عدلا، ولتحقيق التقدم الاجتماعي لمصلحة البشرية، ولتأكيد الكرامة البشرية ومساواة الجميع في الحقوق.

ومع دنو القرن الحادي والعشرين، فإن ما سيؤول إليه العالم سيعتمد في المقام الأول على جهودنا المشتركة - أي جهود جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تشو سو هن، نائب وزير الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد تشو سو هن (جمهوريـــة كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن أهنئ السيد ديدييه أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الراهنة. ونحن موقنون بأن خبرته الثرية ومهارته الدبلوماسية في تناول الشؤون الدولية ستؤديان إلى أن تتوج أعمال هذه الدورة بالنجاح. كذلك نعرب عن امتناننا للرئيس السابق، السيد هينادي أودوفينكو، على قيادته الناجحة للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، أود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على جهوده المكرسة لصون السلم والأمن الدوليين.

إن أمنية وطموح البشرية يكمنان في جعل القرن الحادي والعشرين القادم قرنا آمنا ومزدهرا. وفي هذا الصدد، نرى أن الاتفاق على السبل والوسائل المناسبة لتحقيق ذلك الهدف ينبغي أن يكون المحور الرئيسي لأعمال الدورة الحالية.

إن القرن المقبل يجب أن يكون قرنا للاستقلال. وبغية بناء عالم خال من جميع أشكال السيطرة والخضوع ولكفالة المساواة بين جميع البلدان والأمم، ينبغي أن يتحقق الاستقلال في جميع أنحاء العالم. وإذا التزمت الدول الأعضاء بالشخصية الجوشية والشخصية الوطنية وحافظت بحزم على الاستقلال في جميع ميادين أنشطة الدولة عندئذ فقط يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين.

في الاجتماع الأول للجمعية الشعبية العليا العاشرة لجمهوريـــة كوريا الشعبية الديمقراطية، المعقود في ٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، انتخب شعبنا مجددا بالإجماع وبأسمى تقدير القائد العظيم الرفيق كيم جونغ إيل رئيسا

للجنة الدفاع الوطني. إن رئاسة لجنة الدفاع الوطني أعلى منصب في الدولة، حيث يضطلع من يتولى ذلك المنصب بمسؤولية تنظيم وقيادة أعمال الدفاع عن البلد ويكون مسؤولا عن مصير الشعب، فضلا عن تعزيز وزيادة قدرات البلد الدفاعية وسلطة الدولة برمتها عن طريق تولي قيادة جميع قواها السياسية والعسكرية والاقتصادية. إن هذا المنصب منصب سام وهام يجسد شرف البلد وكرامة الأمة ويمثلهما.

إن انتخاب قائدنا العظيم الجنرال كيم جونغ إيل رئيسا للجنة الدفاع الوطني أهم حدث في قضيتنا المقدسة، قضية تعزيز جمهوريتنا وتنميتها، وفي تحقيق الرخاء والسعادة لجميع الأجيال المقبلة. وهو تعبير حي عن ثقة شعبنا المطلقة بقائده وتأييده له وولائه له الذي لا تحده حدود.

قبل وقت قصير احتفل شعبنا بحماس بالذكرى الخمسين لتأسيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومما كان له أكبر الأثر في إسعاد شعبنا في تلك اللحظة المفعمة بالأحاسيس أن علماءنا وخبراءنا التقنيين أطلقوا بنجاح تابعا صناعيا هو كوانغميونغ سونغ ١، مستخدمين حاملا صاروخيا متعدد المراحل طوروناه نحن بطرائقنا الخاصة وبمعارفنا الخاصة بوتكنولوجيتنا الخاصة ١٠٠ في المائة. لقد كان ذلك الحدث الأول من نوعه في بلدنا. وقد مثل الإطلاق الناجح لتابعنا الاصطناعي الأول حدثا تاريخيا يظهر عظمة تطورنا العلمي والتقني، وسيمثل إسهاما كبيرا في صون السلم العالمي وإثراء مخزون العلم والتكنولوجيا من أجل البشرية.

في السنوات الخمسين الماضية تمكنت حكومة جمهوريتنا من صون سيادة بلدنا، والمضي قدما نحو النصر بالاشتراكية التي اختارها شعبنا، وحماية السلام في شبه الجزيرة الكورية بالتمسك بالشخصية الجوشية والشخصية الوطنية، مع المحافظة في الوقت نفسه على الاستقلال في جميع ميادين أنشطة الدولة.

وأبناء شعبنا كافة، في جميع أرجاء البلد، عازمون تماما الآن على تمجيد اشتراكيتنا، التي تركز على الجماهير الشعبية، تحت راية الجمهورية التي أسسها قائدنا العظيم الرفيق كيم إيل سونغ، الأب المؤسس لكوريا الاشتراكية. إن الشعب يؤيد قيادة الجنرال المحترم والمحبوب كيم جونغ إيل. وفي المستقبل القريب، سيشهد العالم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستقلة والمحبة للسلام وهي تتطور لتصبح دولة تنعم بالرفاهية.

إن مسألة إعادة توحيد كوريا والسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية ظلت منذ أمد طويل مصدر انشغال للمجتمع الدولي. وعند النظر إلى المسألة من زاوية محنة أمة ومعاناتها ومن زاوية السلم والأمن في المنطقة على حد سواء، يجب استخلاص أن تقسيم شبه الجزيرة الكورية يجب ألا يستمر. ونظرا لأن كوريا لم تجر إعادة توحيدها حتى الآن فإن المواجهة العسكرية والتوترات تزداد تفاقما بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية من ناحية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من ناحية أخرى.

ونتيجة للمناورات العسكرية الراهنة الموجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تدور في شبه الجزيرة الكورية وحوله، ثمة خطر متعاظم في أن ينتهي القرن العشرون بحرب كورية أخرى أو أن يبدأ بها القرن الحادي والعشرون. إن هذا الخطر يجب أن يزال بجميع الوسائل الممكنة. وبغية إزالة خطر الحرب وكفالة سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية، ينبغي لإعادة توحيد البلد أن تتم دون أي تأخير.

إن الاستقلال وإعادة التوحيد السلمية والوحدة الوطنية العظمى هي المبادئ الثلاثة لإعادة التوحيد الوطنية التي اتفق عليها الشمال والجنوب. وقد رحبت الأمم المتحدة أيضا بهذه المبادئ وأيدتها. وحكومة جمهوريتنا لا تني تؤكد أن كوريا ينبغي أن يعاد توحيدها في دولة فدرالية على أساس المبادئ الثلاثة لإعادة التوحيد. وفي نيسان/أبريل من هذه السنة، تقدم قائدنا العظيم، الرفيق كيم جونغ إيل، بالسياسة التي ترتكز إلى خمس نقاط من أجل الوحدة العظيمة للأمة بأسرها بوصف ذلك جزءا من جهوده المستمرة لإعادة التوحيد الوطني.

إن العناصر الرئيسية للسياسة القائمة على خمس نقاط هي مبدأ الاستقلال الوطني؛ وتغيير في سياسة سلطات كوريا الجنوبية تجاه المصالحة والتحالف مع الشمال؛ والحوار من أجل وحدة الأمة بأسرها وإعادة توحيدها؛ وتعزيز التعايش، والمشاركة في الازدهار، والمصالح المشتركة بين الشمال والجنوب؛ والتضامن والتآزر بين الكوريين في الشمال والجنوب والخارج. ولن تدخر حكومة جمهوريتنا أي جهد لتحقيق هذه النقاط.

وما فتئنا نؤيد باستمرار إجراء حوار من أجل إعادة توحيد كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتحسين العلاقات بينهما. وينبغي للحوار بين الشمال والجنوب أن يجري على أساس مبادئ إحلال المصالح المشتركة للأمة فوق جميع الاعتبارات، وإزالة الريبة والمواجهة بين الشمال والجنوب، وأن يكون كل شيء خاضعا لقضية إعادة الوحدة الوطنية. وينبغي ألا يُسمح لأحد بأن يستعمل الحوار لتحقيق أغراض سياسية مضللة أو لإدامة انقسام البلد. وإذا أظهرت سلطات كوريا الجنوبية رغبتها الصادقة في إعادة التوحيد عن طريق اتخاذ إجراءات عملية - من قبيل إلغاء قانون الأمن الوطني وما شابهه - فإننا سنجتمع معها في أي وقت، وسنجري معها حوارا ومشاورات لمناقشة المصير المشترك للأمة، وسنعمل معا على إعادة التوحيد الوطني.

ولكي يحل الشعب الكوري مسألتي الوحدة الوطنية وإعادة التوحيد بنفسه، ينبغي للبلدان المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان، أن تمتنع عن إعاقة الجهود التي يبذلها الشعب الكوري. وجيش الولايات المتحدة هو الكيان العسكري الرئيسي الموجود في كوريا الجنوبية، وقد ظلت علاقاته معنا خصومية. وهذه ظاهرة غير طبيعية أبدا في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهي نتيجة تفكير خاطئ. فالكيان العسكري للولايات المتحدة، وليس سواه، يشكل العقبة الرئيسية في طريق الاستقلال وإعادة توحيد كوريا بطريقة سلمية. وفي هذا المحفل، نحث مرة أخرى الولايات المتحدة بشدة على سحب قواتها من كوريا الجنوبية وعلى إنهاء علاقاتها الخصومية معنا. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألا تدعي بعد الآن أنها ليست على علم بأنه لا يزال يساء استعمال اسم الأمم المتحدة وعلمها للتستر على هذه العلاقات الخصومية.

ونحن على اقتناع بأن أنسب طريقة لإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية يتمثل في حل قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية، وفي إبرام اتفاق سلام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وهذا هو موقفنا الذي لا يتغير.

وينبغي لليابان ألا تعرقل قضية إعادة توحيدنا عن طريق زيادة تفاقم الحالة المتوترة في شبه الجزيرة الكورية. ويجب أن تضطلع اليابان بمسؤوليتها عن المسألة الكورية عن طريق تقديمها اعتذارا صادقا، وتوفير التعويض عن جرائمها الهائلة ضد شعبنا، بدلا من محاولة إعلان الحرب علينا بسن ما يسمى بـ "قانون الطوارئ" الذي يرمي إلى مجاراة الولايات المتحدة عسكريا وهي الطرف المعادي لنا.

ومؤخرا تصرفت السلطات اليابانية على نحو غير معقول أيضا عندما شككت علنا بإطلاقنا للتابع، وتسرعت في عرض المسألة على مجلس الأمن، وأصرت على أن يتخذ إجراء ردا على إطلاقنا للتابع. وهذا كان استهزاء صارخا بالمجتمع الدولي. فإذا كان إطلاقنا للتابع شاغلا أمنيا خطيرا، فإن إطلاق اليابان لتوابعها ينبغي أن يكون في صدارة الأولويات التي ينظر فيها مجلس الأمن.

ومع بقاء سنة واحدة فقط لبلوغ القرن الحادي والعشرين، تواجه الأمم المتحدة بمهمة بناء عالم جديد خال من جميع أشكال الهيمنة والتبعية. فالتحديات الجديدة المتمثلة في ضمان إحلال السلام والأمن العالميين، والتوصل إلى تجريد العالم من السلاح النووي، وكفالة التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، تقتضي أن تتخذ الأمم المتحدة تدابير جديدة مناسبة.

إن المحاولات التي أقدمت عليها مؤخرا قلة من البلدان الكبرى، مقارنة بعضوية الأمم المتحدة بأسرها، لمعالجة مسائل دولية، باءت جميعها تقريبا بالفشل. وهذا يدل على أن عصر سياسات القوة وأعمال الاستبداد التي تقوم بها الدول الكبرى قد انتهى مع انتهاء الحرب الباردة. والأمم المتحدة تقف الآن على مفترق طرق. فبوسعها إما أن تكون خاضعة للدول الكبرى، أو أن تصبح منظمة في عصر جديد يضمن مقاصد ومبادئ الميثاق ويحققها بالكامل. وينبغي لإصلاح الأمم المتحدة أن يكون انعكاسا حقيقيا لهذا الواقع.

إن أكثر أجهزة منظومة الأمم المتحدة لا ديمقراطية في الوقت الراهن هو مجلس الأمن. فالتكوين الحالي للمجلس لا يمثل عموم أعضاء الأمم المتحدة، وحق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون يجهض في أحوال كثيرة رغبات أغلبية الدول الأعضاء.

وإذا أريد للأمم المتحدة أن تكون ديمقراطية، فينبغي إصلاح مجلس الأمن. وبغية تحقيق هذا الغرض، ينبغي إعطاء الأولوية لتوسيع فئة غير الدائمين، الأمر الذي يصوب إلى حد ما الخلل الحالي في تكوين المجلس. ويجب تحسين طرائق عمله لزيادة الشفافية. وينبغي أن

تُعطى الأولوية للبلدان النامية في توسيع العضوية الدائمة في المجلس. وأي دولة لا تستطيع أن تكفر عن ماضيها لا تستأهل الحصول على عضوية دائمة. أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، فينبغي تعزيز سلطة الجمعية العامة بصورة حاسمة.

إن الأحداث الأخيرة التي حصلت في جنوب آسيا وشهدها العالم بأسره تذكرنا جميعا بأن نزع السلاح، ولا سيما السلاح النووي، ينبغي أن يظل يتصف بالأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وعلى الرغم من انقضاء عدة سنوات على نهاية الحرب الباردة، فإن المخزونات النووية في كل أرجاء العالم ازدادت تطورا بدلا من أن تخفض. وعندما دعا المجتمع الدولي إلى حظر جميع تجارب التفجيرات النووية، لجأت الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التجارب دون الحرجة.

إن انتشار الأسلحة النووية لا يمكن منعه ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل احتكارها للأسلحة النووية. وسياسة البلدان الحائزة للأسلحة النووية الرامية إلى توفير مظلة نووية، وكيلها بمكيالين في التعامل بالمسائل النووية هما من العقبات التي تعترض جعل نزع السلاح حقيقة واقعة.

ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز دورها في ميدان نزع السلاح على نحو حاسم. وفي هذا الصدد، نعتقد أن هناك حاجة متزايدة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح.

ومسألة حقوق الإنسان بحاجة إلى أن تعالج بموضوعية وبنزاهة في إطار الأمم المتحدة. وفي العلاقات الدولية القائمة اليوم، أصبحت مسألة حقوق الإنسان مرادفة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ومحاولات فرض قيم دولة ما على دول أخرى باتت متفشية. وعليه، فإن حقوق الشعوب في الاختيار والحقوق السيادية للدول تُنتهك دائما. وينبغي للأمم المتحدة أن ترفض تسييس حقوق الإنسان، وألا تتسامح أبدا مع الكيل بمكيالين في تنفيذ صكوك حقوق الإنسان.

وينبغي للقرن الحادي والعشرين أن يُكرس للتنمية والتعاون. فالتنمية الاقتصادية واستمرار النمو في البلدان النامية ينبغي أن يصبحا موضوعا رئيسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية. وبغية تحقيق هذا الغرض، يجب إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية الجائرة، ويجب حل مسألة الديون الخارجية.

إن الجزاءات الاقتصادية تتناقض مع مثل التعاون العليا، وهي تنطوي على مفارقة تاريخية، ولا تؤدي إلا إلى المواجهة فيما بين الدول. والبلدان التي تعتبر الجزاءات الاقتصادية أداة للقوة والتسلط ينبغي أن تولي الاهتمام الواجب لحقيقة أن الكثير من الناس، داخل البلد وخارجه، تزداد شكوكهم في صلاحية الجزاءات ويعارضونها.

لقد سببت العولمة الأزمة المالية في آسيا، فزادت البلدان النامية فقرا وتهميشا. وينبغي للأمم المتحدة أن تجد السبل للتصدي لهذا التحدي الجديد. وينبغي أن تضطلع بدورها الحق في تعزيز روح الاعتماد على الذات بقوة في البلدان النامية، وفي حث البلدان المتقدمة النمو على تنفيذ المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يقدر الجهود التي تبذلها بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتطوير التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بروح من الاعتماد الجماعي على الذات. ونؤيد كذلك سوريا والبلدان العربية الأخرى في كفاحها العادل من أجل حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط، ونقدر الجهود التي تبذلها البلدان في أفريقيا لتعزيز السلام والأمن والتنمية هناك.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للحكومات والمنظمات والأفراد في مختلف البلدان، فضلا عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، على مساعدتها الإنسانية في أعقاب الأضرار الناجمة عن عدة سنوات متتالية من الكوارث الطبيعية في بلدي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة مستقلة محبة للسلام، وحكومتها تتمسك على الدوام بالمبدأ الأساسي المتمثل في الاستقلال والسلام والصداقة في سياستها الخارجية. وستطور حكومة جمهوريتنا علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان، وتحترم سيادتها، وستواصل بذل كل جهد لكفالة إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية، ولضمان السلام والأمن في شمال شرقي آسيا، طبقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وسيسهم وفد بلادي قدر استطاعته في نجاح المداولات المتعلقة بجميع البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الراهنة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأخير المدرج في قائمتي معالي السيد ماتي غرانيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كرواتيا.

السيد غرانيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتوجه بخالص تهاني إلى الرئيس الجديد للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، سعادة السيد ديدبير أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي. وإنني لعلى ثقة أن خبرته الدبلوماسية سيكون لها دورها الهام في أعمال الجمعية. وفي الوقت نفسه أود أن أشكر السيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا على الطريقة الماهرة التي ترأس بها أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

وإنني أرحب بالفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة الجمعية العامة باسم أمة انبعثت بحيوية أكبر من ذي قبل من قلب أسوأ أزمة إقليمية منذ الحرب العالمية الثانية. وكرواتيا الحرة وذات السيادة اليوم تحتضن سوقا من الأفكار النابضة بالحياة أو الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الثرية. وبدأنا نتعلم أن الديمقراطية تعني اتخاذ خيارات منطقية واختيار ما قد يبدو أحيانا خيارات غير عقلانية. وبدأنا نتعلم أن اقتصاد السوق الحرة ينطوي على فرص النجاح ومخاطر الفشل.

والنتائج الإيجابية أصبحت الآن بادية للعيان. وكرواتيا اليوم بالرغم من أنها لا تزال تنوء تحت ثقل المهمات العديدة للمرحلة الانتقالية، والتعمير، وعودة اللاجئين والمشردين والمصالحة، تقف راسخة الجذور وسط حكومات واقتصادات بلدان أوروبا الوسطى الآخذة في النضوج. وتتطلع كرواتيا بطموح ويقظة حواس إلى استعادة مكانتها في أوروبا القديمة والإسهام في أوروبا الجديدة والمجتمع العالمي.

ومنذ العصور الغابرة ما برحت كرواتيا بلدا أوروبيا. ويظل الاندماج في المؤسسات الأورو - أطلسية هدفنا الاستراتيجي. ولذا، ستواصل كرواتيا سيرها نحوه، إذ أنها تكرس نفسها لمعاييره النبيلة وتلتزم بمبادئه. وتترأس كرواتيا هذا العام المبادرة الأوروبية الوسطى بحسٍ عال من المسؤولية. وعلاوة على ذلك، تأمل كرواتيا أن تنضم عما قريب إلى منظمة التجارة العالمية.

وكرواتيا بوصفها بلدا من بلدان أوروبا الوسطى والبحر المتوسط، ستسعى جاهدة لأن تظل عاملا رئيسيا في استقرار وسلامة هذا الجزء من العالم. وكرواتيا، من خلال سياستها العامة المسؤولة إزاء الأزمة التي وسمت تاريخ هذا الجزء من أوروبا، أكدت دورها الذي لا غنى عنه في أهم التطورات السياسية في هذه المنطقة.

ومع أننا طوينا صفحة الحرب، لا تزال كرواتيا تصارع تركات العدوان، مثل مشاكل الهياكل الأساسية المدمرة، والأشخاص المفقودين، وتقديم المساعدة المستمرة لضحايا الحرب والمعوقين وعودة المشردين واللاجئين. وهذا يعني أن بلدي يمر بمرحلة انتقالية مزدوجة في نفس الوقت. فالانتقال من الحرب إلى السلام معقد وملح على حد سواء.

وفي حزيران/يونيه من هذا العام، اعتمد البرنامج الوطني لعودة وتكييف المشردين واللاجئين والمنفيين، وكما يوافق الجميع، فإن تنفيذه يجري بنجاح. وحتى الآن، عاد أكثر من ٤٥ ٠٠٠ صربي كرواتي. وكذلك تتخذ السلطات الكرواتية العديد من الخطوات والتدابير لتشجيع عملية المصالحة. وأن مؤتمرا ناجحا للمانحين، سيعقد في وقت لاحق من هذا الخريف، ينبغي أن يسهم أيضا في العملية الجارية للعودة إلى الحياة اليومية وتطبيعها، ولا سيما في المناطق المتضررة بالحرب.

وتركز كرواتيا بصورة متزايدة على إعادة التعمير في مرحلة ما بعد الحرب والنمو الاقتصادي والتنمية، فضلا عن التطبيع العام للعلاقات مع جيرانها إلى الشرق والجنوب. ولكن ينبغي التأكيد على أن التطبيع الكامل للعلاقات مع البلدان المجاورة كان دوما ركيزة سياساتنا منذ البداية.

ولم تكن كرواتيا أول بلد يعترف بالبوسنة والهرسك كبلد مستقل ذي سيادة، بل ساعدت أيضا البوسنة والهرسك أكثر من أي طرف آخر في نضالها من أجل البقاء داخل حدودها المعترف بها دوليا. ومن ثم اسمحوا لي أن أكرر أنه بالنسبة لجمهورية كرواتيا بوصفها الضامن لاتفاق دايتون للسلام، تظل المبادئ الأساسية التالية ذات أولوية قصوى: أولا، البوسنة والهرسك دولة مستقلة ومعترف بها دوليا؛ وثانيا، نزع الطابع المركزي عن جهاز

الدولة؛ وثالثا، المساواة التامة بين الشعوب الثلاثة التي تتكون منها. ولا يمكن لكرواتيا أن تؤيد أي حل للبوسنة والهرسك لا يضم تماما هذه المبادئ الأساسية أو أي حل يمثل نكوصا بأي شكل من الأشكال عن مبادئ دايتون. وأن الانحراف عن هذه المبادئ أو إلغائها ضمنيا يمكن أن يكون مضرا ومزعزعا ليس فقط لاستقرار البوسنة والهرسك نفسها، بل أيضا للبلدان الأخرى في المنطقة.

وتعتقد كرواتيا اعتقادا راسخا بأن الانتخابات التي جرت مؤخرا في البوسنة والهرسك ستسهم بصورة أكبر في إرساء استقرار وأمن دائمين. والاتفاق المتعلق بالعبور الحر من خلال إقليم البوسنة والهرسك الموقع في نيوم واستخدام المرفأ الكرواتي في بلوتسي، الذي سيوقع عليه قريبا، مثال آخر على علاقات حسن الجوار بين كرواتيا والبوسنة والهرسك ووقعت كرواتيا على اتفاق بين مجلسي الدولة بشأن التعاون مع البوسنة والهرسك.

وتؤيد كرواتيا الجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي، وممثلو الأمم المتحدة وقوات حفظ السلم في البوسنة والهرسك، ولن تدخر جهدا في عمل كل ما في وسعها لمساعدتهم على الوفاء بولايتهم.

لقد قطعنا شوطا طويلا في علاقاتنا الثنائية مع جارنا الشرقي، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومنذ انتهاء الأعمال القتالية، تم التوقيع على عشرة اتفاقات ثنائية. ويحدونا الأمل في أن يتم التفاوض فورا على آخر المسائل العالقة، والمتصلة بالترتيب الأمني لمنطقة بريفلاكا. وبدأت المفاوضات رسميا في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وكرواتيا تقف على أهبة الاستعداد لا لتفتح فقط نقاط العبور الحدودية مع جمهورية الجبل الأسود، بل أيضا لمواصلة عملية التجريد من الأسلحة على جانبنا من الحدود ومع النظام الأمني الحالي الذي تديره حاليا بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا. وينبغي أن تنتهي ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، سواء كان ذلك من خلال المفاوضات الثنائية الناجحة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أو من خلال مجلس الأمن أو من خلال التدابير الأحادية المتسقة مع حقوق وواجبات كرواتيا بموجب القانون الدولي، لأن أي تمديد آخر لولايتها في الظروف الحالية يمكن أن يساء استخدامه لتأخير المفاوضات إلى ما لا نهاية.

وبعثة الأمم المتحدة الأخرى في جمهورية كرواتيا، أي الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، ذات الولاية في منطقة الدانوب الكرواتية، تقترب من مرحلتها النهائية، بعد أن أنجزت بنجاح مهمتها في ذلك الجزء من كرواتيا، وهي بالإضافة إلى التدابير التي اعتمدتها مؤخرا الحكومة الكرواتية، ساعدت في تهيئة الظروف لإجراء المصالحة والاضطلاع بعملية شاملة للعودة.

وإنهاء كل من بعثتي الأمم المتحدة سيمثل علامة بارزة جديدة في حياة بلدنا، وسيؤكد مرة أخرى على سيادتها ووحدتها على كامل أراضيها.

ولئن كانت كرواتيا قد قدمت كامل دعمها وتعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنها لا تشعر بالارتياح إزاء النتائج التي تمخضت عنها حتى الآن. فالاتهامات الموجهة التي صدرت حتى الآن لا تعكس حجم جرائم الحرب التي ارتكبتها مختلف أطراف النزاع ولا مستوى مشاركتهم. وساعدت جمهورية كرواتيا في اقناع أحد عشر شخصا من كروات البوسنة بتسليم أنفسهم طوعا لمحكمة لاهاي. وتمت تبرئة ثلاثة منهم بينما لا يزال الآخرون ينتظرون المحاكمة لأكثر من ١٢ شهرا، وهذه المدة أطول بكثير مما هو مألوف في أية دولة. وفوق ذلك كله، لم يتهم أي شخص، على الرغم من الوعود التي أعطيت منذ مفاوضات دايتون، بارتكاب جرائم ضد الكروات البوسنيين.

وعلاوة على ذلك، لم يُقدم سوى شخص صربي واحد إلى محكمة لاهاي ليحاكم على جرائم ارتكبت أثناء العدوان على كرواتيا، ولكنه مات في السجن ولم يحكم عليه أبدا.

ولا يزال أشهر مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - مثل كرادفيتش، وملاديتش ومارتيتش - طليقي السراح، وفي العديد من الحالات بمرأى تام من أعين المجتمع الدولي.

وتشاطر جمهورية كرواتيا المجتمع الدولي القلق إزاء سرعة تدهور الحالة في كوسوفو وما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين. وكرواتيا بوصفها بلدا مجاورا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مهتمة للغاية بإيجاد حل سريع لهذه الأزمة. ونحن نشارك المجتمع الدولي في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفو، ونندد بجميع

أشكال الإرهاب، بغض النظر عما إذا كانت ارتكبتها دولة، أو مجموعة أو فرد، آخذين في الاعتبار أن إرهاب الدولة يمثل أخطر شكل للإرهاب، نظرا للموارد المتاحة للدول. وكرواتيا تؤيد حلا سلميا يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض ويحترم سلامة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحقوق الطائفة الألبانية في كوسوفو في الحكم الذاتي. وتشعر كرواتيا بالجزع إزاء الكارثة الإنسانية الوشيكة، التي تحتاج إلى عمل دولي عاجل وحازم.

وبوسع القرن العشرين أن يفخر بما تحقق فيه من إنجازات هائلة في مختلف الميادين على الصعيدين الفردي والجماعي، بينما ظل الوعي بالتكافل العالمي يتنامى في جميع النواحي.

ومع ذلك، يجب أن نواجه حقيقة كوننا أيضا شهودا على تركات القرن العشرين السلبية: المتمثلة في انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ والإرهاب؛ وإنتاج المخدرات، والاتجار بها وتعاطيها؛ وتخلف التنمية؛ وعدم الاكتراث بالبيئة؛ وتصاعد الجريمة عبر الوطنية، واستمرار الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية للإنسان والقانون الإنساني.

وفي الاحتفال بالذكرى الخمسين لاضطلاع الأمم المتحدة بحفظ السلام واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دعونا نسأل أنفسنا: ما هي الأمم المتحدة؟ وماذا تفعل حقا؟ إنني أتفق مع الذين يعتقدون بقوة أن الأمم المتحدة ليست مجرد منظمة عالمية تتبادل فيها الحكومات وجهات النظر، وتحشد التأييد لسياساتها وآرائها أو تستبدل الأصوات بالنفوذ. بل إن الأمم المتحدة أكثر بكثير من كونها منظمة؛ إنها فكرة حيّة من أجل عالم أفضل.

إن القيم تَهُمّ بالفعل.

والأمم المتحدة شأنها شأن جميع المنظمات، قد تقدمت بها السن، وأصبح هيكلها وآلياتها تعاني ما بين حالة خفيفة من البلى إلى حالة شديدة. ولكي تتمكن الأمم المتحدة من مواجهة تحديات واحتياجات المجتمع العالمي البارز إلى الوجود عند منعطف هذا القرن، يجب عليها أن تتطور بسرعة مماثلة وإلا فإنها ستكون عرضة لأن تتجاوزها مؤسسات أو مبادرات أخرى قد تكون أو لا تكون عالمية في منظورها، وقد تعكس بصدق أو لا تعكس الإيمان بعالم أفضل لنا جميعا. وقد حان الوقت لأن نعمل مرة أخرى انطلاقا من روح عبارة "نحن الشعوب".

وترى كرواتيا أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يتخذ أشكالا عديدة وألا يركز على احتياجات المنظمة فحسب - أي على الوفاء بولاياتها القانونية - ولكن أيضا على زيادة فعاليتها على المسرح العالمي. وقد أدى الأمين العام واجبه، والآن يتوقف الأمر على كل واحد منا - كدول، وشعوب، وأفراد - للمشاركة في إصلاح الأمم المتحدة للألفية المقبلة.

وما برح إصلاح مجلس الأمن أمرا محتوما. وفي حين ينبغي أن نحافظ بصورة صارمة على المبدأ الأساسي المتمثل في المساواة في السيادة بين الدول، ينبغي لتكوين مجلس الأمن وطريقة عمله أن يتسقا مع الوقائع الجديدة في الشؤون الدولية. فالترابط وتحرير السياسات والأسواق، والتوسع الهائل في تيسير وسائل الاتصال الفوري، كل ذلك يتطلب إجراء تعديل لوظيفة واستعمال حق النقض، وأن تعمل هذه الهيئة العالمية ذات الأهمية الأساسية ببنية أكثر شفافية، وطابع أكثر تمثيلا وديمقراطية. ولذلك فإن كرواتيا تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في كلا الفئتين من العضوية، الدائمة وغير الدائمة، بما يتسق تماما مع مواقفها التي كررت إعلانها.

لقد انعقدت مؤتمرات دولية عديدة تحت إشراف الأمم المتحدة في العقد الماضي؛ وحان الوقت لتنفيذ ما توصلت إليه تلك المؤتمرات وتقييم نتائجها.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يزال ذا أهمية لصالح هذه المنظمة وأعضائها. وعلى الرغم من أن كرواتيا زادت حضورها في هيئات الأمم المتحدة المتخصصة، بما في ذلك لجنتين من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن بإمكاننا المزيد من العمل ولدينا الرغبة في ذلك. ومن ثم فإن كرواتيا تولي أهمية قصوى لترشيحها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

وتستحق الحاجة إلى زيادة تحسين هياكل وآليات الأمن الدولي منا عناية خاصة. وإذا كان للأمم المتحدة أن تشتهر بأي شيء، فإنها قد اشتهرت على نطاق واسع بدورها في حفظ السلام. والآن، وإذ نقترب من نهاية وجود الأمم المتحدة الفعال في حفظ السلام في كرواتيا، والذي حقق نجاحا عاليا من الناحية العامة، فإن الحكومة والشعب الكرواتيين يشعران شعورا قويا بأن الوقت حان

لكي ترد كرواتيا بالمثل على الصنائع الجميلة التي أسداها إلينا مجتمع الأمم المتحـــــدة. وكان من دواعي إحساسي بالفخر والمسؤولية أني قدمت رسالة إلى الأمين العام في وقت سابق اليوم، أبلغه فيها رسميا عن استعداد كرواتيا للانضمام إلى صف الدول المساهمـــــة بقوات في حفظ السلام.

والمسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ذات أهمية بالغة في جهودنا الرامية إلى صون السلم وتعزيز الاستقرار في هذا العالم المتزايد الاضطراب.

ويساور كرواتيا القلق على نحو خاص إزاء مشكلة الألغام الأرضية. إذ لا نزال نعاني من آثار أكثر من ٢ مليون لغم منتشرة في جميع أرجاء بلدنا منذ الحرب التي فرضت علينا. وقد عمل الكثير من أجل تخفيف المشكلة، ولكن العديد من المناطق لم تطهر بعد. وهذه الحالة تؤثر بشكل سلبي على عملية عودة الأشخاص المشردين واللاجئين وتؤخر إعادة الإعمار الاقتصادي والتنميـــــة. وتتطلب ضخامة هذه المشكلة استجابة عالمية أكثر قوة واتساعا، سواء من الناحية المالية أم الفنية. وقد صادقت كرواتيا على اتفاقية أوتاوا في أيار/ مايو ١٩٩٨، وتؤيد بقوة الجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح للبدء في إجراء مفاوضات بشأن الحظر العالمي بالاستناد إلى إنجازات عملية أوتاوا.

والتطورات التي حدثت في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والسلم والأمن الدولي منذ دورتنا الأخيرة قد تصبح مصدر قلق كبيرا. إذ يشكل الإرهاب الدولي تهديدا آخر للأمن والسلم في العالم. وتنضم كرواتيا إلى بقية الدول في إدانتها القاطعة لجميع أشكال الإرهاب بغض النظر عن دوافعه أو منشأه. وتؤيّد كرواتيا أيضا تعزيز التعاون الدولي من أجل تقديم المسؤولين عن أعمال الإرهاب إلى العدالة ومنع حدوث المزيد من أعمال العنف البشعة. وقد صادقت حكومتي على كل المعاهدات الرئيسية المناهضة للإرهاب، وتشارك بفعالية في العمل الجاري حاليا بشأن إبرام اتفاقية بشأن الإرهاب النووي.

وتشارك كرواتيا بقية العالم في الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد اتضح خلال الـ ٥٠ سنة الماضية أنه ينبغي لنا أن نعمل جميعا بجد لإنشاء آليات فعـّالة لحماية حقوق الإنسان. ويجب وضع معايير أكثر موضوعية لتقييمها بغية تفادي تسييس حقوق الإنسان، وإنشاء معيار عالمي لها.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، صدقت كرواتيا على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسيـــــة، وقبلت اختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق

الإنسان واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان لتناول حالات منفردة. وصدقت كرواتيا أيضا على الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات.

وكرواتيا ترحب بنتائج مؤتمر روما بشأن إنشاء محكمة العدل الدولية، وتشكر الدولة المضيفة، إيطاليا، علـــى كرم ضيافتها. ومع أن ليس كل التطلعات أمكن تحقيقها تماما في روما، فإن إنشاء محكمة جنائية دولية كفؤة دائمة سيكون معلما في المسيرة نحو الحماية العالمية لحقوق الإنسان وحكم القانون. وكرواتيا تنوي التوقيع والتصديق على النظام الأساسي للمحكمة في المستقبل القريب، وتدعو الدول الأخرى للقيام بنفس الشيء.

إن دور الأمم المتحدة لا يزال ذا أهمية حيوية للعالم اليوم. فتحت رعايتها تحققت منجزات جديرة بالثناء في مختلف المجالات. لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في كرواتيا، في زمن الحرب كما هو الحال الآن، حيث توشك بعثتها على إكمال ولايتيهما. وإن وجود الأمم المتحدة سيستمر على مستوى الشراكة في معالجة المسائل الاجتماعية، وبخاصة المسائل الإنمائية. إن المنظمة القوية المصلحة هي وحدها التي ستكون قادرة على الوفاء على نحو كاف باحتياجات الدول الأعضاء فيها المتزايدة المتغيرة.

في الختام، أود - لهذا - أن أقول مرة أخرى إن القيم هامة. ونحن الشعوب قادرون على أن نصلح الأمم المتحدة إصلاحا حقيقيا. ونحن نحتاج ونستحق على حد سواء، أمما متحدة قادرة ومؤهلة لمواجهة تحديات وفرص القرن الحادي والعشرين.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.